



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات
الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم

تيسير محمد إبراهيم عيد

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1428هـ – 2008م

واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية
في محافظتي الخليل وبيت لحم

الباحث

تيسير محمد إبراهيم عيد

بكالوريوس تاريخ من جامعة الخليل – فلسطين

إشراف الدكتور

شريف أبو كرش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء
المؤسسات من برنامج التنمية الريفية المستدامة – جامعة القدس

1428هـ – 2008م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
التنمية الريفية المستدامة

إجازة الرسالة

واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية
في محافظتي الخليل وبيت لحم

تيسير محمد إبراهيم عيد
20311646

المشرف : د. شريف مصباح أبو كرش

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 26 /1 /2008م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم :

رئيس لجنة المناقشة: د. شريف أبو كرش التوقيع:.....
ممتحنا داخليا(1): د. غسان سرحان التوقيع:.....
ممتحنا داخليا(2): د. فدوى اللبدي التوقيع:.....
ممتحنا خارجيا : د. سمير أبو زنيد التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1428هـ – 2008م

الإهداء

إلى والدتي الغالية التي أنارت قلبي بدفئها وحنانها، وأنشأتني على طلب العلم، وإلى روح والدي الغالية - رحمه الله - الذي شاركها هذا الفضل .

إلى أرواح شهداء الوطن الذين سقطوا دفاعاً عن أرض فلسطين و مقدساتها-
أسكنهم الله فسيح جناته.

إلى زوجتي الفاضلة نسرين التي سهرت على راحتني، وإلى منيع حبي أبنائي كريم
و سارة.

الباحث

تيسير عيد

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد .

التوقيع:

تيسير محمد إبراهيم عيد

التاريخ:

شكر و عرفان

أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور شريف مصباح أبو كرش لما قدمه من نصح و إرشاد، و إطلاع على موضوع البحث أولاً بأول، مبدياً ملاحظاته القيمة، و تعديلاته على هذا البحث، لكونه مشرفاً على هذا العمل المتواضع، فكان لي خير صديق و مرشد، كما أتقدم بالشكر و الاحترام إلى أعضاء لجنة مناقشة الرسالة الأفاضل (د.سمير أبو زنيد، د. غسان سرحان، د. فدوى اللبدي) على ما بذلوه من جهد في أبداء رأيهم فيما يتعلق بنقد الرسالة و تقييمها بعد الإطلاع عليها لتسهيل مهمتي لاستكمال هذه الرسالة بالشكل المطلوب منهجاً و موضوعاً، و أشكر جميع مدراء و أعضاء و موظفي المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل و بيت لحم جنوب الضفة الغربية لما أبدوه من تعاون في تعبئة الاستمارات التي تم توزيعها عليهم .

كما أقدم شكري للمحكمين الذين حكموا الأستبانة، حيث كان لتوجيهاتهم الدور الكبير في تصميم الأستبانة بشكلها النهائي.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى دائرة التنمية الريفية المستدامة ممثلة بكافة موظفيها و عامليها لإتاحتهم الفرصة لي لإكمال دراستي في هذا البرنامج، و أخص بالذكر الدكتور زياد قنام، و الدكتور يوسف أبو فارة، و الدكتور عبد الوهاب الصباغ، الذين كانوا دوماً يقدمون الدعم و المساعدة و التشجيع .

الباحث

تيسير عيد

التعريفات الإجرائية:

- المشاركة** : هي الاعتماد على مشاركة جميع شرائح المجتمع في تبادل آرائهم وأفكارهم لمعالجة قضاياهم الاجتماعية، وطرح البرامج والمشاريع التي تناسب مع احتياجاتهم، عبر التنسيق مع الجهات المسؤولة عن المجتمع المحلي من أجل تقديم الدعم المادي والخبرات اللازمة لإنجاح هذه المشاريع وصولاً إلى تحقيق العائد الملموس للمشاركة وبلوغ أهدافها
- مشاركة المرأة** : هي مساهمة المرأة في تحديد البرامج والمشروعات التنموية في إطار المؤسسات الأهلية، من خلال التعبير عن رأيها في تبوء مكانتها ومسؤولياتها اتجاه قضايا المجتمع، وتمثل ركيزة أساسية لنجاح التنمية المجتمعية عبر تحديد الاحتياجات وأولويات المجتمع المحلي، واتخاذ القرار والعمل على تنفيذه بالشكل المطلوب في نطاق إبراز دورها في التنمية الاجتماعية الاقتصادية
- المؤسسات الأهلية** : هي عبارة عن كيان اجتماعي معين ، تضم مجموعة من الأشخاص في إطار تنظيم خاص بهم، يعملون على تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج التنموية ذات صلة بتطوير بنية المجتمع المحلي، وصولاً إلى تلبية احتياجاته، وتقديم الخدمات اللازمة له في سبيل تطوير هذا المجتمع وتنميته
- التنمية الاجتماعية** : هي عبارة عن وضع آليات التخطيط ، ورسم الأهداف الخاصة بالمجتمع، من أجل إحداث التغيير المطلوب في الثقافة المجتمعية ، والعناصر المؤثرة بها، وصولاً إلى إدخال التحسينات التنموية المطلوبة لمعالجة مختلف أبعاد القضايا الاجتماعية والنهوض بها .
- التنمية الاقتصادية** : هي نسبة ارتفاع مستوى دخل الفرد من معدل الدخل القومي، بحيث كلما زاد معدل الدخل القومي في مختلف القطاعات الاقتصادية، انعكس إيجابياً على ارتفاع دخل الفرد، بحيث يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي في مجمل الإنتاج والخدمات والعدالة في توزيعه لجميع أفراد المجتمع، وتوفير الرفاهية لهم .

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى تقديرات مديري/ات وموظفي/ات المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم لواقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما هدفت إلى التعرف عن واقع المشاركة وفقاً لمتغيرات الدراسة: الجنس، والحالة الاجتماعية، والفئة العمرية، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، ومجال الوظيفة، وموقع المؤسسة .

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين /ات في مختلف المستويات الإدارية في المؤسسات الأهلية المشاركة فيها المرأة في محافظتي الخليل وبيت لحم جنوب الضفة الغربية ،والبالغ عددهم (1084) موظف/ات، موزعين على (156) مؤسسة رسمية تشارك فيها المرأة مع الرجل، دون أن تتضمن فروع بعض المؤسسات نظراً للأعداد الكبيرة من الموظفين لهذه المؤسسات، وقد تم اختيار العينة للمجتمع الدراسي بأسلوب العينة الطبقية العشوائية، حيث تضمنت (30) مؤسسة أهلية موزعة على كلا المحافظتين بالتساوي، وبلغ حجم العينة في المؤسسات (201) موظفين/ات أي بنسبة (18.5%) من أفراد مجتمع الدراسة . واستخدم الباحث الأستبانة كأداة مناسبة للدراسة .

وأهم ما ظهر في نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق دالة احصائياً في تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية تعزى لمتغيرات: الحالة الاجتماعية، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، مجال الوظيفة، موقع المؤسسة ، في حين أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق تعزى لمتغير الجنس.

وعلى ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها :

توعية المرأة بحقوقها وواجباتها نحو طبيعة مشاركتها في المؤسسات الأهلية، وزيادة إشراكها في الأنشطة التدريبية والمهنية لزيادة تبني قضاياها العاملة والدفاع عنها .

Abstract

This study aimed at recognition of non-government directors and employees' evaluation of women participation and the range of women role in social and economical development in these institutions in Hebron and Beithlehem .Besides that it aimed at real contribution due to variation of sex,marital status . age,education ,years of experience,position and location of institution .

Research target consists of all employees of various levels in non-government institutions in which women participate in Hebron and Beithlehem in the south of West Bank estimated to (1084) employees distributed to (156) official institution (branches are not included because of the large number of employees) in which women work side by side with men .A random stratificate sample of society study which include (30) institutions distributed equally in both governorates has been chosen . The size of the sample consists of (201) employees estimated to 18.5% of society study .and the researcher used a questionnaire as a good tool for his study .

The most important results in this study have shown no statistical differences according to members of study sample of women participation in non-governmental institutions due to marital status , position , age , education , years of experience and location of institution , at the other hand , The results of study have shown that the difference due to variation of sex.

The researcher has emphasized on various recommendations as :

Women awareness of their rights, and their natural duties in non-governmental institutions . Besides increasing women participation in vocational and training activities to enable women adopting their troubles and defending them .

الفصل الأول

موضوع الدراسة وخلفيتها :

1.1 مقدمة

برز الأهتمام بموضوع مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية في أروقة المؤتمرات، والمحافل الدولية، وأكدت على أن المرأة تمتلك إمكانيات، وقدرات وطاقات كبيرة مثل الرجل في عملية التنمية، وبالتالي من الصعب الحديث عن التنمية الشاملة إذا حرمت المرأة من استغلال طاقاتها في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن هنا ركزت المؤتمرات الدولية على تفعيل دور مشاركة المرأة، ونادت بحقوقها، واعتبرتها العنصر الأهم في الحياة، وأشارت إلى أن تقدم وتمكين المرأة في مجالات العمل الاقتصادي والاجتماعي هو الطريق الأساسي في إحداث التنمية المطلوبة، كما طالبت هذه المؤتمرات تغيير النظرة السلبية للمرأة في مجمل التشريعات والقوانين والثقافة المجتمعية. (عبد العاطي، 2005)

كما تكشف العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت وضع مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية في الدول النامية، وعن كيفية حل المشكلات المتعلقة بقضايا مشاركة المرأة، حيث يعالجها البعض من منظور ضيق وجزئي، ويقتصر موضوع مشاركتها على تقديم الخدمات الاغاثية، وبعض الجوانب الصحية والتعليمية ورعاية الطفولة القيام بمشروعات إنتاجية صغيرة ترتبط بالظروف الطارئة، بينما البعض الآخر يعتبر مشاركتها ذات قيمة محورية على أنها استراتيجية شاملة تتجه إلى انخراط المرأة في كافة أوجه نشاطات المجتمع المحلي، وانعكاس ذلك على اكتساب المرأة قيم ايجابية وأنماط سلوكية تتسم بالمبادرة والتجديد والابتكار في تشكيل التنمية المطلوبة. (رزق، 1999)

إن موضوع مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية، وتقبل أفراد المجتمع لهذه المشاركة في مختلف أوجه نشاطات التنمية المحلية، يعتبر من أهم الموضوعات التي شغلت بال السياسيون وعلماء الاجتماع والاقتصاد والإدارة، كما شغلت بال القائمين على المشروعات سواء كانوا المعدين لهذه المشاريع، أو المنفذين لها، لكون أن المشاركة تعتبر هدف ووسيلة. فالهدف هو تطبيق نهج الديمقراطية في مسألة المشاركة، والتي تعبر عن اشتراك المرأة دون استثناء في تنفيذ البرامج والمشروعات المؤسسية، وإدراكها لمدى تطابق هذه المشروعات وعلاقتها في تنمية مجتمعها. ووسيلة لأنه عن طريق المشاركة تشعر المرأة بأنها تمارس أساليب وطرق تتأصل فيها عاداتها وسلوكها، وتصبح جزءاً من موروثها الثقافي والعقائدي. (محمود، 2001)

تعتبر مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية من أهم الملامح الجديدة المعبرة عن توجهات وتطلعات العمل النسائي المنظم على قاعدة تنمية المجتمع المحلي في فلسطين. وبالأخص في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم كموضوع الدراسة الأساسي لهذا البحث .
كان لهذه المؤسسات الدور الطليعي و الفعال في تنفيذ مشاريع تنمية تتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وعلى الرغم من التطلعات والآمال لتعزيز دور مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية في فلسطين، وانعكاسها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ إلا أن عملها مرتبط بطبيعة واقع المجتمع في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وظروفه التاريخية، وبرامج وأهداف المنظمات الأهلية التي نشأت قبل عام 1988، تركزت في مجالين رئيسيين وهما: الانخراط في العمل النضالي ضد الاحتلال، وتقديم الرعاية والخدمات الاجتماعية مثل خدمات صحية واجتماعية وثقافية، وتشجيع العمل التطوعي، وتطوير دور المرأة في المجتمع، والعمل على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية بشكل أمثل .. الخ. أما المنظمات التي نشأت بعد عام 1988، وبالأخص التي نشأت بعد قدوم السلطة الفلسطينية، فقد بدأ التركيز على تدريب وتأهيل المنظمات التي شكلت في إطار العمل على تعزيز الديمقراطية، والقيام ببرامج تدريبية للمرأة لتفعيل دور ومكانة المرأة في المجتمع المحلي، وتشجيع الثقافة والفنون والعمل على تنميتها، والتعاون مع المؤسسات المحلية والعالمية للدفاع عن حقوق المرأة ومتطلباتها التنموية، والاهتمام بالنوع الاجتماعي وتعزيز المواطنة، وبرزت مؤسسات تهتم بقضايا السلام والديمقراطية . (جقمان ، 2000)

يرى الباحث أن مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية يعد ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية، للإفصاح عن دورها في العمل المؤسسي بشكل خاص، ومدى تقبل أ

فراد المجتمع لهذه المشاركة بشكل عام، وبالتالي يقتضي الأمر المطالبة بمشاركة فعلية للمرأة من قبل القائمين على إدارة المؤسسات الأهلية، وقيادات المجتمع المحلي، وجميع الأطر السياسية والحزبية، من أجل إحداث التنمية الشاملة على الصعيد المجتمعي المحلي، واعتبار مشاركة المرأة لكونها تمتلك مهارات وقدرات ومسئوليات لا تقل أهميتها مقارنة مع الرجل، مما يقتضي الأمر تحسين مستواها المهني وأدائها الوظيفي، مما يفسح المجال أمامها أن تتبوأ مناصب إشرافية وقيادية في مختلف مواقع العمل المؤسسي وإنتاجه، وإتاحة المزيد من الفرص لعملية انخراط المرأة في مختلف برامج ومشاريع التنمية، كما تسهم مشاركة المرأة في إعادة النظر في مجمل الثقافة الاجتماعية والسياسية، لتتبوأ مكانة اجتماعية تعترف بفاعلية دورها، واحترام مشاركتها وحقوقها المهنية، والدفاع عن قضاياها الإنسانية .

2.1 مشكلة الدراسة

هناك العديد من الأسباب التي دعت إلى مثل هذه الدراسة، تتمثل في الكشف عن معوقات مشاركة المرأة لاعتبارات حزبية وعائلية وعشائرية، وما تحمله من توجهات ومعتقدات وتقاليد، إضافة إلى معوقات قانونية لا تقوم على المساواة بين كلا الجنسين، إلى جانب معوقات اقتصادية تتعلق بانتشار الفقر والبطالة، بالإضافة إلى معوقات ذاتية تعود إلى عدم وعي النساء بأدوارهن بسبب التربية العائلية، ومعوقات سياسية في ظل غياب الديمقراطية، ومعوقات إدارية تتعلق بإدارة المؤسسة الأهلية.

3.1 مبررات البحث

تنطوي مبررات البحث في استعراض مختلف جوانب المشاركة للمرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم، وأهم جوانب القوة التي تبرز فيها مشاركة المرأة، ومدى انعكاس ذلك على شخصيتها، ومسؤولياتها وتطلعاتها في العمل المؤسسي والاجتماعي، بالإضافة إلى الكشف عن نقاط الضعف التي تعرقل تفعيل دور مشاركة المرأة، سواء فيما يتعلق بالمرأة نفسها، أو الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومدى تأثيرها على أبعاد مشاركة المرأة وقضاياها المؤسسية والاجتماعية، إلى جانب رغبة الباحث في إعداد هذه الدراسة لتزويد جميع الموظفين والموظفات في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم بمعلومات وأفكار وتطلعات واقعية وموضوعية في إتباع المنهج العلمي في مختلف الدراسات المتعلقة بإبعاد مشاركة المرأة، من أجل مواجهة كافة المشكلات التي تؤثر على مشاركة المرأة في التنمية في هذه المؤسسات، وكيفية التعامل معها، وصولاً إلى تجاوز هذه المشكلات، وضمان استقرار

مشاركة المرأة، وتطوير أدائها التشاركي في العمل المؤسسي في مختلف جوانب التنمية، وضمن تفعيل هذه المشاركة في المرحلة الحالية والمستقبلية بشكل أفضل .

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تقدم تصورا واقعا مقترحا لاستثمار، واستغلال واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم . بشكل فعال من خلال: استخدام المشاركة للمرأة بفاعلية ونشاط أفضل حتى تتاح الفرصة لإنجاز المهمة بشكل مميز واستغلال المشاركة للمرأة لتساعد على تحديد الطاقات، والإمكانيات المهنية والفكرية، والعقلية في مختلف أوجه التنمية المجتمعية ، وتحديد مشاركة المرأة لمعرفة دورها في إنجاز المهمات، والنشاطات والمسؤوليات على صعيد المجتمع المحلي، وتفعيل اتصال المرأة مع المؤسسات المحلية والأجنبية، وتنمية قدرة المرأة على إحداث التغيير في مستوى حجم الإنتاجية المادية ، والخدمات والتعليمية والصحة بشكل عام ، وتنمية الوعي السياسي لدى المرأة، وتهيئة المناخ الاجتماعي العام داخل المجتمع لتقبل أدوار المرأة الجديدة في العمل الاجتماعي والاقتصادي، وصولاً إلى التنمية المطلوبة في هذين الجانبين ، للتعبير عن مشاكلها ومطالبها ، وإيجاد إطار عملي للكشف عن مدى تقبل المرأة لهذه المشاركة .

وتتبع أهمية الدراسة للعديد من الجهات ذات الصلة بالموضوع منها :

أهميتها للباحث: من خلال إطلاع الباحث على مجمل الدراسات السابقة والمراجع، ذات الصلة بواقع مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية، ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ووجد أنه من الضروري العناية والاهتمام بمبدأ المشاركة، وتطبيقه في جميع المؤسسات الأهلية، وبالأخص التركيز على مشاركة المرأة، لما له من انعكاسات وآثار ايجابية في رفع قدراتها وكفاءتها ووعيها بالدور المناط بها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتبنيها مراكز مهمة في العمل المؤسسي، كما هدف الباحث الأمانة بمعلومات وأفكار تحفز واقعية مشاركة المرأة، وتقبل أفراد المجتمع المحلي لهذه المشاركة.

أهميتها للمؤسسات الأهلية والحكومية: تعد هذه الدراسة من أهم الموضوعات التي تتضح فيها حتمية وجود المشاركة، لأنها تقدم لهذه المؤسسات العديد من المعلومات والقضايا التي تتعلق بالمؤسسات الأهلية في أقطار الوطن العربي حول طبيعة المشاركة المتعلقة بالمرأة، وكيف يمكن

الاستفادة من تجاربها، ونتائجها، وتوصياتها إزاء هذه المشاركة، وصولاً إلى دعم مشاريع وبرامج مشاركة المرأة، وتفعيل السياسات لدى المسؤولين في المؤسسات الأهلية والحكومية لإبراز أهمية مشاركة المرأة، وتنمية القدرات الإبداعية لها، من خلال دورات تدريبية وورش العمل، وعقد الاجتماعات مع الأفراد البارزين في المجتمع المحلي، لتدعيم مشاركة المرأة واستخلاص العبر من وراء ذلك.

أهميتها بالنسبة للمرأة: إن موضوع مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية ينعكس إيجابياً على بلورة شخصيتها، والتعبير عن رأيها ومشاعرها اتجاه حاجاتها ومتطلباتها التنموية، كما أنها تساعدها على مهارات الاتصال والنقاش والمفاوضة والتخطيط وصولاً إلى صنع القرار في العمل المؤسسي، وتكوين اتجاهات واهتمامات لديها اتجاه البرامج والمشروعات وتبنيها بشكل فعال، وبالتالي تستطيع الدفاع عن قضاياها والمطالبة بحقوقها بشكل كامل، وبالتالي تتمكن من إيجاد رأي وإجماع لدى المسؤولين عن المؤسسات الأهلية وقيادات المجتمع المحلي حول تبني طروحات وتطلعات تخدم المرأة بالإضافة إلى تغيير النمط السائد في الثقافة المجتمعية السابقة عن المرأة .

5.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة في التعرف إلى:
واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم.

أما الأهداف الفرعية هي :

- التعرف إلى أثر متغيرات خصائص عينة الدراسة (الجنس ، الحالة الاجتماعية ، الفئة العمرية، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة ، مجال الوظيفة، موقع المؤسسة).
- التعرف إلى مجالات مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم.
- التعرف إلى دوافع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم.
- التعرف إلى صور مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم .

- التعرف إلى معيقات مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم .
- التعرف إلى آليات تدعيم مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في محافظتي الخليل وبيت لحم .

6.1 أسئلة الدراسة

السؤال الأول : ما واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم .

السؤال الثاني : هل تختلف تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم باختلاف متغيرات خصائص عينة الدراسة: الجنس، الحالة الاجتماعية، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، مجال الوظيفة، موقع المؤسسة .

7.1 فرضيات الدراسة

انبثقت الفرضيات الصفرية الآتية عن سؤال الدراسة الثاني :

الفرضية الأولى : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لواقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الجنس .

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لواقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

الفرضية الثالثة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لواقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية.

الفرضية الرابعة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $a(=0.05)$ بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لواقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي .

الفرضية الخامسة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $a(=0.05)$ بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لواقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة .

الفرضية السادسة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $a(=0.05)$ بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لواقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير مجال الوظيفة .

الفرضية السابعة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $a(=0.05)$ بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لواقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير مجال موقع المؤسسة .

8.1 محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة بما يلي :

المصادر والدراسات السابقة المتعلقة بواقع مشاركة المرأة الفلسطينية في المؤسسات الأهلية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية كانت قليلة بشكل عام، وتركزت أغلب الدراسات على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في الحكم المحلي والوزارات الفلسطينية، والمطالبة بزيادة نسبة تمثيلها في هذه الوزارات مقارنة مع الرجل .

صعوبة في تعبئة الاستمارات بشكل كامل من قبل جميع الموظفين والموظفات الرسميين في المؤسسات الأهلية، وبالتالي احتوت مجموعة من الاستمارات على قيم ناقصة في تعبئة بعض محاور فقراتها، مما يدل على عدم الاهتمام من قبل الموظفين /ات بالإجابة الكاملة على جميع الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة، مما أثر ذلك على استكمال مجمل المعلومات والبيانات المطلوب تعبئتها في جميع فقرات الاستبانة بشكل كامل.

9.1 حدود الدراسة

الحدود البشرية : تتمثل في استجابات أفراد عينة الدراسة من قبل الموظفين والموظفات في المؤسسات الأهلية (غير حكومية) في محافظتي الخليل وبيت لحم لواقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

الحدود المكانية: المؤسسات الأهلية(غير حكومية) في محافظتي الخليل وبيت لحم .

الحدود الزمانية: 2007-2008م .

10.1 استعراض عام لفصول الدراسة

أدى الاهتمام بموضوع مشاركة المرأة وإدماجها في التنمية في الحقب الأخيرة إلى صعود مكانتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والدفاع عن قضاياها، والمطالبة بمساواتها مع الرجل في مجمل الأنشطة التنموية ، وهذا ما أكدته المنظمات العربية والدولية ووكالات الأمم المتحدة ... الخ من أجل وضع الحلول ومعالجة كافة الإشكالات التي تواجه دور مشاركة المرأة في أحداث التنمية الشاملة، عبر رفع شعارات المساواة والعدالة في إشراك المرأة مع الرجل في مختلف متطلبات العمل التنموي، والمناداة بقضايا النوع الاجتماعي التي تهتم بالمرأة على اعتبارها قوة أساسية لا تقل جدارتها ومسؤولياته عن الرجل في العمل المؤسسي والاجتماعي، وصولاً إلى الاستفادة من مواردها المتاحة، ومجمل الأساليب التي ينبغي إتباعها لتحقيق العدالة والمساواة، وحول الإفصاح عن أبعاد مشاركة المرأة وأدوارها المختلفة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن الباحث يستعرضها على خمسة فصول ضمن الآتي :

الفصل الأول: يتناول موضوع الدراسة وخلفيتها عن واقع مشاركة المرأة، ومشكلتها وفرضياتها وأسئلتها وأهدافها وأهميتها للباحث ، وللمؤسسات الأهلية والحكومية، والمرأة ذاتها، وحدود الدراسة البشرية والمكانية والزمانية .

الفصل الثاني: يناقش الإطار النظري والدراسات السابقة والمراجع والتقارير ... الخ التي تتحدث عن واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية مستعرضاً الباحث التاريخ الحديث لتطور مشاركة المرأة في مختلف أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والكشف عن أدوارها المتنوعة، ومجمل العراقيل التي تقف أمامها ... ، ومن ثم التعرف على مفاهيم المشاركة ومجالاتها ودوافعها وقنواتها وميعقاتها ، وآليات تدعيم المشاركة .

الفصل الثالث : ويحتوي على الطريقة والإجراءات، ومنهجية الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينته ووصفها وخصائصها، وأداة الدراسة وصدقها، وثبات أداة الدراسة وعينتها ومتغيراتها وإجراءاتها ، وصولاً إلى المعالجة الإحصائية للبيانات .

الفصل الرابع: ويتضمن هذا الفصل عرض نتائج الدراسة، والإجابة عن تساؤلات الدراسة وفرضياتها وأهدافها، والتأكد من صحة الفرضيات باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة لهذه الدراسة .
الفصل الخامس : ويتناول هذا الفصل تحليل ومناقشة الدراسة والتوصيات التي توصل إليها الباحث على ضوء النتائج التي وردت فيها .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

قام الباحث بالإطلاع على العديد من الدراسات السابقة، والأبحاث والمراجع والتقارير التي تناولت موضوع واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية من خلال إجراء المسح المكتبي وزيارة المؤسسات الأهلية الفلسطينية للإطلاع على الكتب والتقارير التي تصدرها من أجل فهم ودراسة كافة أشكال مشاركة المرأة في التنمية وتحديد دورها التنموي وعلاقته بتطوير المجتمع ومن خلال هذا الإطلاع استطاع الباحث أن يثري معلوماته حول هذه المشاركة والاستفادة من البحث العلمي بالإطلاع على وضع المؤسسات الأهلية المشاركة فيها المرأة سواء على الصعيد المحلي أو العالمي، وخاصة أن الأبحاث قدمت رؤية تحليلية مستندة على منهجية علمية متعمقة بإتباع أسلوب المنهج الوصفي التحليلي ضمن عرض مفهوم المؤسسات الأهلية، ودورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ثم الكشف عن مشاركة المرأة ودورها في تنمية المجتمع المحلي من حيث تحديد المشاركة، وأهميتها، ودوافعها، ومجالاتها، وصورها، واستراتيجياتها، وإطارها التنظيمي، ومعوقاتنا، وآليات تعزيز دور المشاركة عبر تحليل النتائج، وتقديم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن من خلالها المساهمة في التأثير في سياسة وبرامج وأنشطة المؤسسة الأهلية التي يسيطر عليها العنصر الذكري اتجاه مشاركة المرأة، ودورها في العملية التنموية إضافة إلى التأكيد على تواجد المرأة في مراكز اتخاذ القرار بهدف تحسين أوضاع المرأة عبر توفير برامج توعوية، ومراكز تدريب تستهدف إدراك وتحليل الأوضاع التي تمر بها طبيعة مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية حتى تستطيع إدراك وعيها بالمشاركة، ومدى أهمية تطويرها في علاقتها مع سائر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

1.2 الإطار النظري

مقدمة :

يتناول الإطار النظري الحديث عن أبعاد المشاركة للمرأة وصورها المتعددة من خلال التعرف على طبيعة مشاركة المرأة الفلسطينية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عبر منظور التاريخ الحديث لهذه المشاركة موضحة أهمية هذه المشاركة ومدى انعكاسها في إحداث التنمية الشاملة سواء على الصعيد الاجتماعي، أو العمل المؤسسي، وعلاقة ذلك بمستوى تقبل أو عدم تقبل المرأة لمختلف المشروعات التنموية المتاحة أمامها مقارنة مع الرجل المشارك معها في هذه المشروعات، وانعكاس ذلك على طبيعة شخصيتها المشاركة، وأبعاد مسؤولياتها وطاقتها في العمل المؤسسي، أو الاجتماعي، أو السياسي .

كما يتناول هذا الفصل الكشف عن واقع المشاركة من خلال التعرف على مفاهيمها ، ومجالاتها، ومتطلباتها، وأهم النظريات التي تحدثت عن موضوع مشاركة المرأة في التنمية، وقنواتها ودوافعها وصورها ومعيقاتها وآليات تدعيمها... الخ، متناولاً واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية سواء على الصعيد الفلسطيني، أو العربي ، أو العالمي من خلال العديد من الدراسات التي تحدثت عن أهمية هذه المشاركة وانعكاسها الإيجابي على شخصية المرأة في مختلف نشاطات المجتمع المحلي والعمل المؤسسي، وقدرتها على تبني العديد من البرامج والمشروعات التنموية، وإحداث تغيير إيجابي في مختلف المفاهيم والثقافة الاجتماعية والسياسية حول تقبل إدماج مشاركة المرأة، وصولاً إلى إحداث التنمية الشاملة، وحول هذه المواضيع المذكورة أعلاه فإن الباحث يفسح عنها على النحو الآتي :

1.1.2 واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في إحداث التنمية الشاملة عبر التاريخ الحديث:

إن الحديث عن موضوع مشاركة المرأة الفلسطينية في إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، سواء على صعيد العمل المؤسسي، أو الاجتماعي، فإنه مرتبط بطبيعة الظروف والأوضاع التي يمر بها مجتمعنا الفلسطيني في مختلف الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومدى تأثير ذلك على تمكين وقوة مشاركة المرأة في مختلف أبعاد العمل التنموي، وحول، طبيعة هذه المشاركة للمرأة الفلسطينية وأبعادها المختلفة، فإن الباحث يعرضها على النحو الآتي :

أشار عبد العاطي (2007) أن مشاركة المرأة مرتبط بالواقع الفلسطيني وقضيته ، الذي يفرض عليها مجموعة من القضايا المتعلقة بالحياة العامة في المجتمع الفلسطيني، فهناك العديد من الأمور التي تواجه هذه المشاركة، تتمثل في التمييز الاجتماعي وعدم المساواة بينها وبين الرجل في العمل المؤسسي والاجتماعي، وهناك ضعف لهذه المشاركة يتمثل في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ويرجع السبب إلى سيطرة العنصر الذكري، وسيادة المعتقدات والتقاليد المندرج في مختلف أبعاد الثقافة المجتمعية التي تحد من عملية توسيع نطاق مشاركة المرأة، كما أن غياب دور السلطة الفلسطينية والمنظمات الأهلية في بلورة وتطوير البعد التنموي لمشاركة المرأة في البرامج والمشاريع التنموية مقارنة مع الرجل لازل يضعف من شأنها وتقويتها وتمكينها في صياغة صنع القرار، وإخفاق روح المبادرة لديها اتجاه العمل التنموي بشكل فاعل، إضافة إلى غياب دور التشريعات والقوانين والسياسات التي من شأنها أن تدعم مشاركة المرأة بكافة جوانبها التنموية.

أضاف عوكل (2004) إلى وجود الاحتلال وممارساته التعسفية، لازل يفرض قيود أساسية أمام إحداث التنمية الشاملة على عمل المنظمات الأهلية، وانعكاس ذلك على عدم تهيئة الظروف المناسبة لتنمية ونهضة مجمل برامج ومشروعات عمل هذه المنظمات، وتراجع تنمية وتطوير المجتمع الفلسطيني وفئاته المتعددة بما فيها المرأة وما تعانيه من ظروف معيشية صعبة من جراء سياسات الحصار والعقاب الجماعي الذي يفرضه الاحتلال، وتأثير ذلك على مساهمتها في إحداث التنمية الشاملة في فلسطين .

يشير جاد (2000) إلى الوضع التاريخي للمرأة الفلسطينية ، وخاصة زمن الانتداب البريطاني إبان فترة العشرينات والثلاثينات في القرن الواحد والعشرين، موضحاً طبيعة مشاركة المرأة ونشاطها الذي اقتصر على البعد السياسي، حيث كان توجهها بالأساس ينصب على النضال الوطني في مواجهة الاحتلال والانتداب البريطاني، وهجرة اليهود إلى فلسطين، وكانت تلك التوجهات لمشاركة المرأة في النضال الوطني استجابة لحظية للازمات المحلية التي يمر بها الشعب الفلسطيني خلال تلك الفترة، كما يضيف حول مشاركة المرأة على الساحة الفلسطينية سواء على الصعيد المؤسسي، أو الاجتماعي خلال الفترة ما بين 1987-1993، حيث أوضحت " أن الانتفاضة وفرت الزخم الفعلي لدمج لجان المرأة في الحركة السياسية الوطنية، وبهذا توفرت اللجان المرأة مصادر تمويل جديدة من منظمة التحرير الفلسطينية، ومن مصادر الدعم الدولية، مما ساعد هذه اللجان على توسيع أنشطتها في مواجهة الأزمات "

بينما يشير ان عبد الهادي ،وحمامي (1997) إلى تعدد أشكال وأنواع المؤسسات الأهلية المشاركة فيها المرأة خلال فترة 1948- 1967، والتي عبرت عن نفسها في أطر وتشكيلات تنظيمية، تمثلت في وضع الخطط والبرامج والمشروعات التي تواكب المتغيرات المستجدة على صعيد العمل المؤسسي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وخاصة بعد بروز منظمة التحرير الفلسطينية، حيث بدأ يزداد ظهور تلك المؤسسات المشاركة فيها المرأة وخاصة بعد هزيمة حزيران عام 1967.

ويضيف سعيد (1996) في معرض حديثه عن مجمل التطورات التي شهدتها الحركة النسوية منذ العام 1967 ولغاية 1987، والتي شهدت فيها مشاركة المرأة في مجالات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والاعاثية، ضمن إطار المؤسسات الخيرية، وتركز عمل المرأة في هذه المؤسسات على برامج محو الأمية، ورياض الأطفال، والحضانات، والتدريب على الحرف اليدوية مثل التطريز والحياكة والنسيج، وبعد ذلك تم استغلال هذه الجمعيات بالانخراط في الأطر الحزبية والسياسية، وبدأ هناك منظور ينشأ في تلك المؤسسات تطالب بمساواة المرأة مع الرجل في مختلف البرامج الاجتماعية والسياسية .

وأشار سعيد (2005) إلى ما بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، ونشوء السلطة الفلسطينية على ارض فلسطين، بدأت مرحلة جديدة تتجه نحو العمل الوطني الديمقراطي، وعلى الرغم من هذا الاتجاه إلا أن هناك ما يسمى بالصراع بين العمل التحرري وتجسيد فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، أم العمل على إحداث التنمية بإبعادها المختلفة، وقضايا العمل الاجتماعي للإنسان الفلسطيني سواء فيما يتعلق بالرجل أو المرأة، وخاصة قضية المرأة من أجل حقها في المساواة للمشاركة مع الرجل في كافة مناحي الحياة سواء على الصعيد المؤسسي، أو الاجتماعي، إلا أن المرأة لازالت في موقف حيرة وارتباك بين برنامج العمل الاجتماعي، وبرنامج العمل الكفاحي والتحرري، ومهما يكن من أمر إلا أن المؤسسات الأهلية غير حكومية ركزت أعمالها التشاركية على حقوق المرأة الاجتماعية والمطلبية، وقضية الجندر، أو النوع الاجتماعي عبر إزالة كافة أشكال التخلف والاضطهاد المجتمعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الرجل والمرأة في مجمل نشاطات النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والثقافية .

وأضاف أسماعيل (2001) إلى أن واقع مشاركة المرأة الفلسطينية، وعلاقتها بالنوع الاجتماعي ليست علاقات جامدة، بل تتأثر بمختلف القضايا المجتمع المحلي، ويعود تشكيل وتجسيد تلك العلاقة بناء على ظروف المجتمع وما يواكبه من حروب وثورات واحتلال، ومدى تأثير ذلك على ما يصلح

أو عدم إصلاحه من ممارسات تتعلق بطبيعة مشاركة المرأة في العمل المؤسسي مقارنة مع الرجل، وما يرتبط بالمرأة المشاركة من أعمال على صعيد البيت و خارجه، وتأثير ذلك على تغيير الأنماط التقليدية التي تحد من فاعلية وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار، وصياغة البرامج والمشروعات التنموية في المؤسسات الأهلية على صعيد المجتمع المحلي .

بينما تحدثت عبد الهادي (2000) عن موضوع المشاركة من خلال إلقاء نظرة على أبعاد مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية ودورها في التنمية ما بعد اتفاقية أسلو عام 1993 ولغاية الآن، فإن مشاركة المرأة في هذه المؤسسات وخاصة في المدن الفلسطينية لازال يقتصر على فئات وطبقات محددة من النساء اللواتي يملكن الأموال والوقت الكافي لمزاولة كافة أعمالهن، كما أن أعمار تلك النساء متأخرة نوعا ما حتى يكون لديهن تفرغ في إطار العمل المؤسسي، ويغلب على هذه المؤسسات في المدينة نساء المدن، مما يعني تهميش قطاع واسع من النساء الفلسطينيات سواء القاطنات في المخيمات، أو القرى المجاورة لهذه المدن، مما يؤثر سلبا على التمثيل النسبي لفئات كبيرة من النساء لهذه القرى والمخيمات في صياغة برامج ومشاريع العمل المؤسسي، ومدى ارتباط ذلك بإحداث التنمية الشاملة في العمل المؤسسي، وانعكاسه على تنمية المجتمع الفلسطيني

ويضيف الغنيمي (2000) أن الإنجاز النوعي الذي حققته المرأة الفلسطينية المشاركة في المؤسسات الأهلية مع الرجل هو بلورة خطاب نوعي يجمع بين البعد النضالي، والبعد الاجتماعي المرتبط بها وبما يضمن حقوقها الإنسانية والاجتماعية، وصولا إلى مناصب إدارية وقيادية عليا في إطار العمل المؤسسي، وعلى الرغم من هذا الخطاب إلا أن هناك عراقيل لازالت تقف في طريق إدماج مشاركة المرأة في إحداث التنمية الشاملة على الصعيد المؤسسي والمجتمعي سواء فيما يتعلق بالأحزاب، أو القيادات التقليدية والعشائرية وما تمثله من ثقافة وقيم، بالإضافة إلى غياب دور القانون الفعلي، وصناع القرار في السلطة الفلسطينية، مما ينعكس سلبا على النجاح الديمقراطي لمشاركة المرأة، وأهمية انعكاساتها الايجابية والمؤثرة على إحداث التنمية الفعلية على المجتمع المحلي .

كما يضيف عبد العاطي (2007) حول موضوع مشاركة المرأة الفلسطينية، ودورها في إحداث التنمية الشامل، بأنه لا بد من تفاعل مجموع من المحاور التي تتداخل مع بعضها البعض، فالمحور الأول ويشمل الممارسات السياسية، وإتباع الديمقراطية والتعددية الحزبية واحترام مشاركة المرأة في مختلف هذه الممارسات السياسية، أما المحور الثاني فيندرج في الكفاية الاقتصادية من خلال إنتاجية العمل والسوق وانخراط مشاركة المرأة مع الرجل في إحداث الكفاية الاقتصادية وتنميتها، والمحور الثالث يتمثل في التماسك الاجتماعي واحترام حقوق المرأة وقضاياها العاملة على الصعيد المؤسسي

والاجتماعي، وتغيير النظرة السلبية في ثقافة المجتمع اتجاه عمل المرأة، وبالتالي لا يمكن تجاهل أي محور من المحاور المذكورة أعلاه لكي يتحقق الهدف المطلوب من مشاركة المرأة .

ويشير الصوراني (2007) إلى أحداث الانتفاضة الثانية عام 2000 على الساحة الفلسطينية، وانعكاس ذلك سلبيا على الدور التنموي لمعظم المؤسسات الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني، واقتصار طابع عملها على برامج المساعدات الطارئة ذات الطابع الاغاثي، مما أدى إلى إلحاق الضرر الكبير بوضعية المرأة المشاركة في المؤسسات الأهلية، بسبب خروج هذه المؤسسات عن الدور التنموي في ظل الظروف الصعبة التي نتجت عن الانتفاضة، كما لم تستطع هذه المؤسسات إحداث تغيير نوعي في الوضع التقليدي لأدوار النوع الاجتماعي، وتحديدًا لمشاركة المرأة في أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ويتطرق عطا الله (2004) إلى ضرورة الاعتراف بالأدوار التي تقوم بها النساء المشاركات في الاتحادات والنقابات المهنية، وتجاوز كافة الاعتبارات التقليدية والنمطية، وأن يتحول إلى إنجازات فعلية على المستوى المؤسسي والمجتمعي والسياسي، وأن يترجم من خلال قوانين وسياسات، تتحدد فيها أشكال الأبعاد التنموية المطلوبة للمرأة المشاركة من خلال تقلدها الدور الطبيعي في مختلف المشروعات النقابية، وتبوءها مراكز عليا في العمل النقابي، إضافة إلى مشاركتها في تقلد مناصب عليا في المناصب القيادية والحزبية والمؤسسات الاجتماعية .

وتحدث البر غوثي (1996) إلى تنوع وتعدد أهداف الجمعيات الأهلية غير حكومية ذات المشاريع التي تهتم بأعضائها المنتسبين إليها، وتمثل في هذه المشاريع العديد من البرامج المتعلقة بالنواحي الإنسانية أو الخيرية أو تأهيل أو الاهتمام بمجالات صحية ، تعليمية تربية بيئية اغاثية ، ومن بين هذه المؤسسات غير ملزم بإطار محدد في عملية إدراج المشاريع المناط بها، وخاصة تلك التي تهتم بمشاركة المرأة ورفع مستواها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وإبراز دورها الفعلي تربويا وثقافيا ومهنيا وقياديا في العمل المؤسسي مقارنة مع الرجل، وصولا بها إلى أخذ مشاركة المرأة دور ايجابي فعال في تطوير قدراتها الذاتية، وتقوية مهاراتها المهنية، من أجل تعزيز العمل المناط بها على صعيد المؤسسة وخارجها، وتوعية أفراد المجتمع حول تقبل هذه المشاركة .

وعلى ضوء ما ذكره الباحث من دراسات فلسطينية تحدثت عن أبعاد مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية عبر التاريخ الحديث، والمؤثرات التي تعثر بها، والايجابيات التي تنبثق عنها على الصعيد المؤسسي من جانب، وعلى صعيد المجتمع من جانب آخر، فإن الاستفادة التي استقاها الباحث من هذه الدراسات المرجعية، أن الدور الذي تلعبه المرأة لا يمكن حصره في إطار عمل البيت، وتربية أطفالها

فقط، بل إنها تتمتع بأفاق وطموحات وتطلعات تنموية ومهنية، لا تقل قدسيتها ومكانتها مقارنة مع الرجل من ناحية، وتستطيع أن تضمن دورها الايجابي في التغلب على مجمل معوقات التنمية، من خلال قدرتها على العمل والإنتاج، وزيادة الدخل المادي، والإسهام في إحداث التنمية الشاملة على الصعيد العمل المؤسسي والاجتماعي .

أما الجانب الآخر المتعلق بهذا الفصل فيشمل التعرف على مفاهيم المشاركة وأبعادها المختلفة، وأهم النظريات التي تناولت عن واقع مشاركة المرأة في التنمية، والدراسات العربية والأجنبية التي تحدثت عن واقع مشاركة المرأة ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية سواء في إطار المؤسسة أو المجتمع المحلي، والكشف عن طبيعة المشاركة ومعيقاتها المتعددة على الصعيد المؤسسي والاجتماعي، والنتائج التي تمخضت عن هذه المشاركة، وأهم التوصيات التي انبثقت عنها، وحول هذه المواضيع المذكورة ، يمكن الإفصاح عنها على النحو الآتي :

2.1.2 مفهوم المشاركة :

تعددت مفاهيم المشاركة من وجهة نظر الكثيرين من العلماء والكتاب الذين اهتموا بموضوع المشاركة وعلاقتها بالعمل التنموي في مختلف المجتمعات، وحول هذه التعريفات يمكن إيجازها على النحو الآتي :

— المشاركة لغة : (أن يقنسم المرء مع غيره تأدية عمل ما) . (الصقور، 1986)
— أما اصطلاحاً فقد تعددت أوجه تعريفها على النحو الآتي :

يتطرق (عبد الفتاح، 2006) إلى مفهوم المشاركة بأنها المساهمة الفعالة من قبل الجماهير في عملية اتخاذ القرار لوضع الأهداف ، وحصر الموارد والاحتياجات، وكذلك مساهمة الأهالي في مختلف الأعمال التطوعية ومشروعات التنمية .

بينما أشار محمود (2001) إلى مفهوم المشاركة للمرأة عبر المساهمة في وضع الأهداف، وإنجاز المهمات المطلوبة منها في العمل المجتمعي، والافتتاع بفكرة المشاركة صياغة وعملاً في مواجهة كافة أنشطة المجتمع المحلي، وتجاوز المشاكل والصعوبات التي تعترض طريقها، وصولاً إلى جملة من الأسباب والنتائج الناجحة لإحداث التنمية.

ويشير عبد العال (2001) إلى المشاركة على أنها مشاركة الجماعات والأفراد والقيادات على أساس الشعور بالمسئولية الاجتماعية، والإسهام في العديد من مجالات التنمية المحلية في إطار القيم والمبادئ التي بدورها تحدد طبيعة المشروعات وطرق التخطيط .

بينما يضيف الجوهري (2002) إلى أن المشاركة تبصر الناس بالأشياء ومن خلالها تصنع مواقف عبر رؤية عقلية وعاطفية تستطيع تحقيق مصلحة الشعب، وتعمل على تحقيق متطلباته التنموية.

وأضاف شوقي (1999) حول تعريف المشاركة بأنها المبدأ الأساسي في إشراك الناس لحل مشاكلهم المجتمعية، من خلال المشاركة في التخطيط واتخاذ القرارات، أو عمليات التنفيذ أو مصادر التمويل

بينما يفسر عبداللطيف (2002) المشاركة بإسهام سكان المجتمع المحلي في جهود التنمية سواء بالرأي أو العمل أو التمويل .. الخ، وصولاً إلى تحقيق تنمية المجتمع وتحقيق متطلباته بشكل أفضل .

في حين أشار شوقي (1999) إلى المشاركة بأنها تبادل الأفكار والمعلومات حول طبيعة مشاكل المجتمع ومتطلباته التنموية بحيث تتكاتف الجهود لتحقيق الحلول، وإقامة المشاريع التي تخدم المجتمع بشكل امثل.

بينما يوضح فهمي (2005) المشاركة بأنها العملية التي بموجها يستطيع الفرد إبراز دوره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لخدمة مجتمعه، ومساهمته في وضع الأهداف العامة، وإفساح المجال أمامه لإنجاز هذه الأهداف، وصولاً إلى تحقيق التعبير عن الرأي، وتجسيد الديمقراطية على أرض الواقع .

من جانب آخر ذهبت المراجع الأجنبية إلى تعريف المشاركة على أنها وسيلة لتحقيق أهداف الأفراد، وأهداف المجتمع، وتزيد من قدرة الفرد على التعامل مع قضايا المجتمع والوصول إلى حل بصددها. (Ross ،1989)

ويشير Evan (1997) إلى المشاركة بأنها كل ما يتصل بمواقف اتخاذ القرار، ووضع الخطط والبرامج، والاستفادة من الخدمات التي تقدمها تنظيمات التنمية، وما تمثله من الإحساس بالوعي بأهمية المشاركة، التي تسعى إلى تحقيق التنمية المطلوبة في المجتمع .

وعلى ضوء التعريفات السابقة، فإن الباحث يعرف المشاركة بأنها الاعتماد على مشاركة كافة شرائح المجتمع في تبادل آرائهم وأفكارهم لحل مشاكلهم، وفي وضع البرامج والمشروعات الملحة والعمل على تنفيذها، من خلال التنسيق مع الجهات المسؤولة لكي تقدم لهم الخبرات اللازمة لنجاح هذه المشروعات والبرامج، والقدرة على التأثير على أصحاب صناعات القرار والقيادات المحلية لتلبية مطالبهم اتجاه احتياجاتهم، مما يترتب عليها تحقيق الأمن والاستقرار بالمجتمع، وصولاً إلى تحقيق العائد الملموس للمشاركة وبلوغ أهدافها .

على ضوء ما ذكر أعلاه فإن الباحث يتطرق إلى الكشف عن واقع المشاركة فيما يتعلق بأهميتها وأهدافها وصورها ومجالاتها ومعيقاتها... الخ كما أشارت إليها العديد من المراجع والمصادر التي تحدثت عنها على النحو الآتي :

3.1.2 أهمية المشاركة :

تكتسب أهمية المشاركة ودلالاتها بالنسبة للمرأة وقضاياها آلية أساسية لتنمية ووعيها بذاتها وإدراكها للأدوار المناط بها اتجاه المجتمع وتنميته، وهذا البعدان يرتبطان بفهم مدلول الوعي بالذات المرتبط كونها متفتحة مزدهرة فاعلة مؤثرة .. الخ من جانب والقدرة على تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من جانب آخر يمكن أن يقاس بمدى الفرص السانحة التي يتيحها الواقع الاجتماعي، وتأثير ذلك على تطوير دور القطاعات المختلفة المشاركة فيها المرأة، ومدى المساهمة في تفتحها وازدهارها وفعاليتها . (عبد الفتاح، 2006) .

تمثل المشاركة إحدى القيم المحورية في تنمية المجتمع المحلي لكونها هدفاً في تطوير المجتمع المحلي، وتمثل استراتيجية معالجة من خلال التعلم والتدريب للمواطنين على الأسلوب الديمقراطي، من معرفة احتياجات المجتمع، والتغلب على مشاكله، وتنمي قدراتهم بالاعتماد على أنفسهم كما يتم عن المشاركة تحويل السلوك، وتحويله إلى سلوك يتفق مع القيم والمعايير التي يضعها التنظيم، ويتطلبها الأعضاء المنتمين إليها . (العزبي، 1996) .

ترشد المشاركة السياسات والقرارات المتعلقة ببرامج التنمية ومتطلباتها، على سرعة استجابة المواطنين للتغيرات المطلوبة في إنجاز عملية التنمية، كما تحقق فوائد اجتماعية واقتصادية والحرص على المال العام، والمساهمة في تطوير المشروعات، وتعتبر المشاركة أجدى الوسائل المهمة لتدعيم، وتنمية الاعتماد على النفس وبروز الشخصية الاجتماعية، ومحاربة المواقف المحافظة. (الصقور، 1986)

تكمن أهمية المشاركة في توسيع قاعدة المواطنة والانتماء لمصلحة الوطن بما فيها من حقوق وواجبات بشكل كامل، ويعزز من مكانة المرأة على طريق إحداث تغييرات جوهرية في البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على طريق التنمية بمفهومها الشامل. (القاضي، 1984)

وتبرز أهمية المشاركة في أنها تقدم حلول للمشاكل والتغلب عليها، وتحديد أولياتهم، ومساندة الجهود الحكومية، كما توفر الكثير من الوقت والجهد، والمشاركة في المؤسسات الأهلية، كما تؤدي إلى الرقابة ومنع الفساد كما تضيء على البرامج والمشاريع صفة الاستمرارية، وتؤدي إلى دفع عملية التقدم إلى الأمام. (محيسن، 2000)

تتضح أهمية المشاركة بأنها تؤدي إلى تنمية العلاقة بين الشعب والحكومة، وبين الأعضاء والمسؤولين عن المؤسسات الأهلية – حول التغلب على عنصر الشك الذي يراود المواطنين بشكل عام اتجاه العمل التنموي، أو المشاريع المقدمة، فليس هناك معوق يقف أمام التنمية من انعدام الثقة بين المواطنين والأجهزة الحكومية خاصة في المناطق الريفية. (صلاح، 1995)

يرى الباحث إن أهمية المشاركة تحدد إلى درجة كبيرة فيما يتعلق بتوزيع القوى في المجتمع، بمعنى القدرة على إحداث تأثير في الآخر يكون فرداً أو جماعة أو مجتمع بأكمله، وبالتالي فإن المشاركة تعني تحقيق فعاليتها اتجاه معالجة قضايا المجتمع، وحل مشاكله بمشاركة الجميع، إضافة إلى إن المشاركة لا تستهدف فقط تنمية المجتمع وصنع مستقبله، بل تستهدف تنمية أذات المشاركة وتفعيل قدراتها وإمكاناتها، ووجودها الفاعل والمؤثر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية على أصدقته المختلفة، وبالتالي فإن مشاركة المرأة تعطي مؤشر أساسي على واقع الاهتمام بمشكلاتها، وبروز مكانتها في المجتمع والعمل المؤسسي .

4.1.2 أهداف المشاركة :

إن الوصول إلى تحقيق أهداف المشاركة ؛ فانه لابد من تحقيق إطار ملموس يشعر به المجتمع من خلاله بالتقدم والإنجاز تم الوصول إليه من خلال مشاركتهم الفعالة المنبثقة عن جهودهم في مجالات العمل التنموي،وبالأخص دور المرأة في ذلك المجال،ومن جملة هذه الأهداف على النحو الآتي:

أهداف تتعلق بتنمية الشخصية .

أهداف اجتماعية وعلاقتها بالواقع السياسي .

أهداف اقتصادية .

وحول مجمل هذه الأهداف فانه لابد من الإفصاح عنها على النحو الآتي :

أهداف تتعلق بتنمية الشخصية :

تندرج المشاركة في أهدافها تحقيق تنمية شخصية الفرد عبر التعاون وتضافر الجهود سواء أفراد أو جماعات في إطار منظم للنهوض بالمجتمع،واستغلال موارده بشكل امثل،كما تتبلور الشخصية من خلال الحوار والمناقشة والاتفاق على هدف معين بعد دراسة متعمقة ، كما أنها العملية التي من خلالها يسهم المواطنون باتخاذ قرارات تتعلق بأمر حياتهم،واقترح أفضل الوسائل لتحقيق المشاركة وإنجازها . (رجب ،1999)

ويمكن إيجاز أهداف المشاركة المتعلقة بالمرأة على النحو الآتي :

الحصول على مكانة داخل المجتمع ، واثبات الذات وقدرتها ومكانتها.

تحقيق الأهداف الخاصة بالمرأة من وراء مشاركتها في عملية التنمية .

تقديم الخبرات والكفاءات والمهارات التي تمتلكها المرأة اتجاه العمل المجتمعي .

إدراك المرأة بان لها دور شريك في تحقيق أهداف المجتمع ، وتمثل ذلك في الإقبال المتزايد من

النساء نحو العمل المؤسسي .(الجوهري،2002)

يشير حمدان (1993) إلى العديد من الأهداف المتعلقة بشخصية المرأة المشاركة في المؤسسات،

وصولها إلى المراكز قيادية في عمليات التخطيط وإعداد البرامج على النحو الآتي :

إدراك المرأة لمحتوى الخطة المؤسسية، وإثارة الرغبة لديهن في إعدادها والإقبال عليها،والإقتناع

بها.

تطوير مهارات المرأة، وتفعيل قدراتها بالتواصل الجاد حول تنفيذ الخطة وتقويمها وعلاقتها بالتنمية الشاملة في المجتمع.

إثارة الرغبة لديها اتجاه عمليات التخطيط للبرامج والمشاريع، وإعدادها وتنفيذها والإفصاح عن جهودها اتجاه العمل المؤسسي .

إن هدف المشاركة للمرأة إلى جانب تنميتها الذاتية ؛ تلك التنمية التي تتكامل فيها زيادة الإنتاج مع عدالة التوزيع في الجانب الاقتصادي والاجتماعي مقارنة مع الرجل سواء في الأعداد أو التوظيف أو الإنتاجية فيما يتعلق بالعمل التنموي .

وأشارت دراسة عبد الوهاب (1995) إلى مجموعة من الأهداف تتعلق بشخصية المرأة حول التعبير عن قضاياها الاجتماعية، وتنظيمها في إطار فكري جديد يساعدها على بلورة تصور جديد لمشاركتها المؤسسية، وإظهار الإنجازات التي حققتها، وتأسيس مراكز تهتم بإبداعاتها وتطلعاتها في العمل المؤسسي .

ويرى الباحث أن هدف المشاركة في تنمية شخصية المرأة لها آثار عميقة في تطويرها بحيث يجعلها قادرة على اتخاذ القرارات اتجاه كافة مناحي الحياة، كما تعمق الإحساس لديها نحو العمل المجتمعي، وتعمق علاقاتها ووجباتها في المجتمع وتتحول من مجرد مستهلكة إلى الدور المنتج الفعال في داخل المجتمع .

أهداف اجتماعية وعلاقتها بالواقع السياسي :

ويقصد بالأهداف الاجتماعية لمشاركة المرأة هو: تحويلها إلى عناصر ايجابية في العمل الإنمائي داخل المجتمع، وتفعيل مرونة البناء الاجتماعي، والنظم الاجتماعية والقضاء على كافة الأنماط السلبية من التقاليد والمعتقدات الخرافية، والتي تساهم في عدم الرغبة والاستعداد لتقبل ادوار المرأة الجديدة اتجاه العمل المؤسسي ، وبالتالي فان الأهداف الاجتماعية تتحدد في قدرة مشاركة المرأة في الأنشطة الاجتماعية، وفي مجال اتخاذ القرارات ، وتقييم البرامج التنموية المطروحة في المؤسسات (Dan، 1999).

ويبين عبد اللطيف (2002) تنظيم الاحتياجات الخاصة بالمجتمع وعلاقتها بمشاركة الأفراد، والتعرف على هذه الاحتياجات وعلاقتها بالقيم، والمؤسسات الاجتماعية .

وتشير دراسة خليفة (1985) إلى أن المشاركة ببعدها الاجتماعي للمرأة لها علاقة وثيقة بالطابع السياسي، وتؤكد دراسته على ربط موضوع الديمقراطية في الجانب السياسي، وتأثير ذلك ايجابيا على عمل مشاركة المرأة، ويحلل إن هذه المشاركة تتيح الفرصة لممارسة الديمقراطية، وبالتالي تكشف النقاب عن الرغبة الحقيقية للمرأة والمواطنين، كما تسهم في صياغة صنع القرار لكونها تعبر عن مطالب واحتياجات المواطنين؛ مما يدفعها لتوجيه الرغبة في عملية التغيير، والقدرة على تدعيم الأهداف الخاصة بالمجتمع، وإذا تم ممارسة الديمقراطية على حقيقتها فإنه سوف يكون ضمان التأييد الشعبي لسياسة الحكومة، وإقامة مشروعات وبرامج تنمية تفعل الجهود الذاتية، وتخفف الأعباء عن الحكومة، في ضوء البيانات الحقيقية حول هذه المشروعات النابعة من واقع جميع أفراد المجتمع، ومن خلال ذلك يتم مراعاة القيم والمعايير الموجودة في المجتمع، وضمان استمرارية نجاح هذه المشاريع .

وتعكس مشاركة المرأة إلى جانب أفراد المجتمع بشكل عام إلى تطوير التوجهات والآمال والتوقعات لدى الأهالي حول بروز أفكار جديدة لديهم، واكتساب معلومات نافعة، ومهارات عملية، وتحقق الرغبة في العمل المشترك، والقدرة على تحليل المواقف ومواجهة المشكلات، وصولاً إلى المشاركة الفاعلة ودورها الأساسي في تنمية المجتمع (Rams , p And Gohen , S. (1991).

ويلاحظ الباحث حول ما ذكر أعلاه إن مشاركة المرأة، وكافة أفراد المجتمع تعمل على سرعة استجابة الفرد لكافة التغيرات التي تحدث في المجتمع، وتعمل على تقبل الأفكار والطروحات الجديدة فيما يتعلق بالمشاريع والبرامج التنموية، كما أنها تحقق العائد الملموس للأنشطة الاجتماعية المختلفة، وبالتالي تجعل أفراد المجتمع أكثر تقبلاً ووعياً للمشكلات التي تواجههم، المطروحة لديهم لحلها، إضافة إلى استغلال الفرص المتاحة لديهم، والاستفادة منها، من جراء الدعم والمساندة من قبل الحكومة، والقيادات المسؤولة في المؤسسات الأهلية .

أهداف المشاركة من الناحية الاقتصادية :

ترتبط المشاركة الشعبية بتحقيق هدفها التنموي من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية، وتوسيع آفاق التنمية المحلية، ويتم ذلك من خلال تكاتف الجهود والقوى المجتمعية والحكومية، حول تحقيق طموحات ورغبات المرأة وأفراد المجتمع المحلي من جراء ذلك التضامن ويمكن الإفصاح عن دور المشاركة في التنمية الاقتصادية على النحو الآتي:

المشاركة مطلب اقتصادي تنموي، فمشاركة أفراد المجتمع والقيادات المحلية، وتفهمها للأوضاع التي تمر بها يساعد على أن تدرك الجماهير وتحلل قيمة وأهمية المشاريع الإنتاجية في التنمية لصالح مستقبل أفضل، لتطوير المجتمع ضمن المشاريع التنموية، بعيداً عن كافة العراقيل التي تقف أمام المشاركة فيما لو حدثت دون تضافر الجهود المحلية.

إقامة المشروعات والبرامج التنموية، وتطوير المشاريع الاقتصادية الصغيرة عبر الجهود التكاملية من قبل أفراد المجتمع؛ تؤدي إلى تخفيف الأعباء عن الحكومة، وقيادات المؤسسات الأهلية، وتساهم في استمرارية تنمية المجتمع.

من خلال المشاركة يتم الاستخدام الأمثل للمشاريع لمصلحة المرأة، والفئات المحتاجة، وبالتالي يتم الحصول على الدعم لمستحقه .

تمثل المشاركة الأهمية البالغة في عمليات التغيير المخطط اتجاه عمليات الإنتاج والتسويق المؤسسي والمشروعات التنموية والرعاية والخدماتية المتعلقة بمتطلبات المجتمع وطموحاته ، وبلوغ أهدافه لانتتم إلا من خلال قيمة وأهمية المشاركة المجتمعية. (عبد العال، 2001)

ويلخص الباحث أن هناك علاقة قوية بين المشاركة الاجتماعية والمشاركة الاقتصادية، ومن صعب الفصل بينهما؛ المشاركة الاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على قيم ومعتقدات واتجاهات سلوكيات المرأة، وإفراد المجتمع المحلي، إضافة إلى توجهات العمل المؤسسي الأهلي، وعلاقة القوانين المرتبطة بالحكومة غالباً ما تحدد طبيعة العمل المطلوب نحو المشاركة الاقتصادية والاجتماعية في المؤسسات الأهلية، وطبيعة المشروعات المطروحة في المجتمع المحلي.

1.2.5 أساليب المشاركة :

تتم المشاركة الشعبية كما أشار إليها الصقار (1999) ضمن أسلوبين :

الأسلوب الأول: مشاركة مباشرة، ويشترك فيها جميع أفراد المجتمع بطريقة مباشرة في مجمل أوجه نشاطات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلاقتها بكافة أشكال التنمية، ويتم تحقيق هذه المشاركة عبر: توزيع البيانات على أفراد المجتمع المحلي لأخذ استشاراتهم وأفكارهم حول المشاريع التنموية .

معرفة نسبة تمثيل الأفراد في المنظمات الأهلية، والسلطات المحلية حول مشاركتهم في البرامج المطروحة .

تباع أسلوب اللامركزية في التخطيط من خلال تحديد الأولويات والاحتياجات المنبثقة عن مشاركة أفراد المجتمع والجهات المسؤولة عنه حول متطلبات البرامج التنموية وكيفية تطبيقها على ارض الواقع .

فاعلية الحكومة المحلية ودعمها للمشاريع والأنشطة التنموية لإفراد المجتمع المحلي، والعمل على تنفيذها.

إيجاد مراكز ودورات تدريبية حول تطوير برامج تنمية المجتمع المحلي .
توفير جهة مختصة بواسطة موظفي الإرشاد والتوجيه الفنيين .

تشكيل لجان تطوعية مختلفة من جميع أفراد المجتمع ، وإبراز الدور التطوعي المتعلق بالمرأة .

الأسلوب الثاني: مشاركة غير مباشرة ويتم هذا الأسلوب من خلال أعضاء مندوبين عن الشعب يتم اختيارهم بواسطة الانتخاب، حيث تتمثل فيهم صفة القيادة المسؤولة عنهم، وقد تكون هذه القيادة كارزمانية أو قيادة رسمية أو قيادة محلية تقليدية ؛ وهناك اختلاف بين هذه القيادات ولها علاقة مباشرة حول تحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ومدى ملاءمتها حول المشاركة للمشاريع التنموية في إطار المجتمع المحلي.

6.1.2 دوافع المشاركة :

إن الدافعية للمشاركة من قبل المواطنين لاتأتي من مجرد صورة عفوية أو تلقائية تستثيره م نحو العمل التنموي، وإنما هناك عوامل ودوافع ومحددات داخلية، وحوافز خارجية تساهم في تحريك المشاركة المطلوبة على النحو الآتي :

الرغبة في المشاركة لتلبية أغراض واحتياجات أساسية، حيث يرى اند رسون وهو لا يختلف مع نظرية ماسلو للحاجات، إن المرأة وأفراد المجتمع المعنيين بالمشاركة؛ يشاركون في برامج ومشاريع المؤسسات الأهلية، والأنشطة المجتمعية؛ لكي يحصلوا على حاجات كالشعور بالانتماء، واحترام وتقدير الذات وتميزها. (Anderson , 1996)

الرغبة في بناء الروابط والعلاقات والتعاون بين شرائح المجتمع، والقيادات المسؤولة في المؤسسات الأهلية والمحلية؛ من أجل تنفيذ متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي في المجال التنموي .(المصدر نفسه)

تتأثر درجة الدافعية لدى أصحاب المصلحة في التنمية بواقع النظام السياسي السائد في المجتمع، ومدى انسجامه مع الحريات المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومقدار ما يتيح من الممارسة والتعبير عن رأيها في صياغة الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ومدى مراعاة النظام السياسي حول التنظيمات القائمة في المجتمع، وطريقة تعاملها مع أفراد المجتمع، ودرجة السماح لها في اتخاذ القرارات في كل مستويات التنظيم ما أمكن ذلك، وبالتالي فإن أهالي المجتمع لا يشعرون أن عملية المشاركة مجرد عملية شكلية، بل إن مختلف التنظيمات الأهلية المشاركة فيها المرأة والرجل يدركون أهمية توجهات أهالي المجتمع لهذه المنظمات؛ لأنهم ممثلون عن المجتمع، وإن إنجازهم ودافعيتهم لخدمة المجتمع وتنميته – يتمثل في جذب المزيد من الأهالي ليشركوا في مختلف نشاطات المجتمع المحلي (العزبي، 1996)

تحقيق مصالح شخصية للمشاركة، ولأتباعه المحيطين به أما لاعتبارات حزبية أو عشائرية... الخ، وبالتالي فإن هذه الغريزة المتعلقة بذات المشارك هي مؤشرات حقيقية لجوهر الطبيعة الإنسانية التي تعبر عن بلوغ هدفها لحماية مصالحها، والدفاع عن مآربها وما تؤول إليه من جراء مشاركتها اتجاه ذاتها أولاً، ونظرتها نحو متطلبات المجتمع ثانياً. (قنديل، 1996)

الرغبة في التغلب على المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع، من أجل تحقيق الهدف المنشود لصالح العام .

حب العمل مع الآخرين في وضع وتنفيذ وتقويم البرامج والمشروعات، والمشاركة في المناقشات واتخاذ القرارات، وتوفير مصادر التمويل لهذه المشروعات. (مصطفى، 1999)

تتأثر درجة مشاركة المواطنين بشكل عام سواء على صعيد المنظمات الأهلية أو الهيئات المحلية بدرجة كبيرة لمستوى التقدم والنمو الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، فالمجتمعات الفقيرة عادة تكون مشغولة بأمورها المعيشية والحياتية أكثر من الأمور الأخرى، ويغلب عليها طابع الفردية، وبالتالي يكون اهتمامها ضعيف بالقضايا العامة في المجتمع. أما المجتمعات التي تتمتع برخاء اقتصادي فإن السكان بشكل عام يشتركون في أنشطة المجتمع المحلي، فالشعور بالأمن الاقتصادي والاجتماعي ينعكس بشكل ايجابي في إقبال الأفراد على المشاركة في إدارة شؤون حياتهم ومعالجة قضاياهم المجتمعية . (عبد الله، 1999)

تقوى دافعية المشاركة للأفراد من خلال الدور الذي تقوم به المنظمات في نشر الوعي الديمقراطي للمواطنين وتحفيزهم على إدارة شؤون حياتهم بأنفسهم على النطاق المحلي، وتدريبهم على الاشتراك في الأنشطة التنموية، وذلك عن طريق تقديم المعارف والمعلومات حول الفائدة والجدوى من هذه الأنشطة من جراء مشاركتهم فيها. (عبد الفتاح، 2006)

رغبة المشارك في الحصول على احترام وتقدير المواطنين، بحيث يشعر بقيمة وجوده وأهمية دوره في المجتمع، وبالتالي ضمان له لتأييده ومساندته لعملية التنمية الاجتماعية المطلوبة، ومن ثم تفعيل دوره بشكل ايجابي ومثمر، ويتحقق تدعيم قيم المشاركة والانتماء إليها. (ميعا ري، 2003)

7.1.2 مبادئ المشاركة :

يشير العادلي (1992) أن مبادئ المشاركة ترتكز على أربع مبادئ أساسية على النحو الآتي :

المبدأ الأول : تتم المشاركة بشكل أفقي وراسي متكامل بين جميع الهيئات والمؤسسات، دون أن تكون المشاركة أفقية فقط لمجموعة معينة من الناس تندرج تحت إطار خدمة مصالحها الذاتية فقط. المبدأ الثاني: المشاركة في صياغة المشروعات والبرامج لا تزاوله ا مجموعة معينة من الناس، وتعتبر نفسها الصفة المختارة للمجتمع بل تحديد المشروعات والاحتياجات وأولوياتها تكون بمشاركة شعبية واسعة النطاق، دون ارتباطها بفئة محددة من الناس.

المبدأ الثالث : الإعداد لخطط التنمية، واتخاذ القرارات بموجبها لا تتم؛ إلا عن طريق مشاركة الجماهير واستشارتهم للوصول إلى نجاح هذه الخطط وتنفيذ قراراتها بشكل فعال .

المبدأ الرابع : يجب أن يتضمن مبدأ عمل المشاركة إتباع عمليات الضبط والمتابعة والتقويم حول تبادل الآراء، والحوار الهادف لخدمة متطلبات العمل التنموي والعمل على تنفيذه، ويتم ذلك من التفاعل والاتصال بين القمة والقاعدة الجماهيرية أو العكس. (العادلي، 1992)

يتفق الباحث مع أسس ومبادئ المشاركة المذكورة أعلاه؛ لأنها تؤكد على مشاركة المرأة والرجل مباشرة في تحديد مشروعات تنمية المجتمع المحلي ، والتعاون بينها وبين المؤسسات الأهلية، والعمل بروح الفريق بين القمة والقاعدة في المجتمع على أساس اتخاذ القرارات المشتركة بين كلا الطرفين اتجاه التخطيط وأعداد البرامج التنموية، والقدرة على تنفيذ هذه البرامج وتقويمها، كما إنها

تعكس احتياجات المجتمع المحلي، وصولاً إلى تحقيق عمل مشترك ملموس يمكن من خلاله إحداث تقدم فاعل في دفع الجهود المشتركة في تطور وتنمية المجتمع على المدى البعيد .

8.1.2 صور المشاركة :

تتعدد صور المشاركة في جوانب مختلفة على النحو الآتي :

المشاركة المادية : أشارت العديد من الدراسات والبحوث الاجتماعية إن المشاركة المادية والمالية تتم عن طريق الأغنياء والطبقة المتوسطة في المجتمع، اتجاه المشاريع والبرامج التنموية، أما الفئات الفقيرة فغالبا تكون مشاركتها لإشباع احتياجاتهم الأساسية، وخدمة لإغراضهم الذاتية مثل خدمات الكهرباء والمياه والعلاج والمأكل . (عبد اللطيف ، 2002)

كما أن الفئات الفقيرة يتميز سلوكها بالفردية، واهتمامه ا بقضايا مجتمعتها ضعيف، بالمقابل فان الذين يشعرون بالنمو الاقتصادي، وامتلاك الأموال فان مشاركتهم تسعى لتلبية احتياجات مجتمعه، وقد تكون لتحقيق مآرب شخصية، ومهما يكن من أمر إلا أن درجة المشاركة بدون شك ترتبط بمستوى الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لدى المواطنين، ومدى انعكاسها على حل قضايا المجتمع المحلي، وتطوير المشاريع التنموية، ومدى علاقتها بالمشاركة المجتمعية . (عبد الفتاح، 2006)

المشاركة بالرأي : وهذه المشاركة تأخذ عدة صور كثيرة تتمثل في دراسة واقع المشكلات التي تواجه المجتمع ويعاني منها، وإيجاد الخطط المناسبة في تحديد المشكلات بدءاً بأولوياتها، وطرح الحلول الكفيلة لتجاوزها، وكذلك المشاركة حول اتخاذ القرارات المتعلقة بحاجات المجتمع، وتنفيذ الحلول المتعلقة بهذه القرارات، ومنها ما يتعلق بعبء النصح والإرشاد في عمليات المطالبة والدفاع عن حقوق أفراد المجتمع، ومنها ما ينطوي على أبداء الرأي حول عمليات التقويم والمتابعة لما تم الوصول إليه من إجراءات التنفيذ، كما تضم هذه المشاركة كافة الفئات العمرية لكلا الجنسين سواء كان ذكر أو أنثى، ولكنها تعتمد على ما تقدمه من حجج وأدلة ومعلومات كافية عن الموضوع أو المشروع الذي يراد تنفيذه. (عبد اللطيف ، 2002)

المشاركة بالجهد : ويغلب على هذه المشاركة أسلوب العمل التطوعي ، حيث ظهرت بدايات العمل التطوعي في أقطار الوطن العربي في أوائل القرن التاسع عشر، وتعددت نشاطات هذا العمل وتأثر بمجل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل قطر من هذه الأقطار العربية، إلا أن

هذه الأعمال التطوعية قدمت إسهامات كبيرة في عملية تحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية، وتوفير فرص حياة أفضل للمواطن، كما أن البعد الثقافي كان له أهمية بارزة في تقوية ودفع الأفراد للعمل التطوعي، وانعكس ذلك على تقديم العون والمساعدات للفئات الاجتماعية المحرومة، ولاشك إن الإسلام ببعده الديني والاجتماعي، وما يجسده من قيم ومعتقدات ايجابية، كالتعاون والتكافل والزكاة والبر والإحسان، وغيرها من الموروث الثقافي الحضاري، وانعكاسه على التفاني في تحفيز المواطن في تقديم العون والمساعدة من اجل الغير. (عبد الحق، 2001)

المشاركة في التأثير على الآخرين لمساندة المشاريع التنموية : ويتمثل هذا النوع من المشاركة في تنفيذ بعض الجوانب المتصلة بالمجتمع عبر الآتي :

استثارة الأهالي وتحفيزهم على الاستجابة لمختلف الأنشطة مقدمة لهم، والمساهمة في المشروعات التي تهم مصالحهم، والتأكيد على أهمية تواجد المرأة في إطار المشاركة .

إبراز كافة القوى المجتمعية المؤثرة ، وجميع المسؤولين في المنظمات الأهلية .

نشر الوعي الديمقراطي لكافة شرائح المجتمع المحلي من خلال انخراطهم ومشاركتهم في تنفيذ بعض الجوانب التي تهمهم كالأنشطة التنموية والمشروعات التي تعمل على تطوير مجتمعهم، وذلك عن طريق المعارف والمعلومات المقدمة من تلك القيادات الأهلية ومسئولي المؤسسات، لتعريف الأهالي بقيمة تلك الأنشطة، والفائدة المرجوة من مشاركتهم فيها . (العزبي ، 1996)

التأثير في حث أفراد المجتمع المحلي، والمسؤولين في المنظمات الأهلية على أهمية تواجد المرأة في العمل المؤسسي، والإفصاح عن مستوى خبراتهن الإبداعية والابتكارية، ومدى قدراتهن في اكتساب المهارات والمعرفة بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التغيرات المحلية والعالمية ، وعلى رأسها مشكلة البطالة والفقر، وتدهور الخدمات التنموية والصحية والتعليمية . الخ، وصولاً الى إبراز مسؤولياتها المتعددة حول هذه القضايا، وتوصيف نوعية المشروعات والمجالات والاحتياجات التي تتطلبها، للتغلب على هذه المشكلات والارتقاء بمستوى خصائصها الاجتماعية والاقتصادية، وانعكاس ذلك بشكل ايجابي على دورها التنموي. (محمود، 2001)

المشاركة في حضور الندوات وورش العمل والاجتماعات واللقاءات العامة : يتم من خلال هذه اللقاءات إعادة تاريخ قراءة مشاركة المرأة، وإظهار الإنجازات التي حققتها، ومحاولة إعادة تفسير

الأديان والمعتقدات والتقاليد برؤية حكيمة، تسترشد بأهمية العنصر البشري لكلا الجنسين، وتوزيع فرص المشاركة بينهما بشكل عادل اتجاه القضايا المجتمعية والمؤسسية، وتحقيق واقع أفضل ومشرق للمرأة لكي تتمكن من تحقيق تنمية المجتمع المحلي . (الجوهري، 2002)

ويرى الباحث إن مهما تعددت صور وأساليب المشاركة لإفراد المجتمع، والمتعلقة بالمرأة على وجه الخصوص؛ إلا أنها تركز على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، ورفع مكانتها في المشاركة المؤسسية اتجاه التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تحقق لها تأثير إيجابي ملحوظ تتعلق ببروز المكانة، والشعور بالقيمة، والتخلص من المخاوف بالنسبة لمستقبلها، وتخفيف حدة الشعور بالتبعية للرجل، وقدرتها على توفير احتياجات المجتمع المحلي في مختلف الجوانب، وتوفير دخل إضافي على مستوى أسرتها، ويرفع من مستوى قدرتها الإنتاجية والتنمية في إطار العمل المؤسسي.

9.1.2 مجالات المشاركة :

إن المشاركة تساهم في إحداث زيادة الإنتاج، وفاعليته وتكامله على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، مع عدالة توزيعه على المجتمع، كما تؤدي الواقعية في التعامل مع المشاركين وزيادة نسبة مشاركتهم بشكل فعال وإيجابي كلما نجحت عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة، وتتضمن مجالات المشاركة كما تطرق إليها إبراهيم (2001) أربع نقاط رئيسية هي :

المجال الأول : مساهمة المرأة والرجل في المشاركة لابد أن يحرز تقدم ملموس في زيادة الناتج من السلع والخدمات وهذا يتطلب :

- المشاركة في التوجيه والعمل واتخاذ القرارات نحو العمل والإنتاج .
- المشاركة في تحمل أعباء التنفيذ بما يتطلبه من جهود ذاتية وتحمل أعباء تنفيذية ومالية .
- المشاركة في المتابعة والرقابة والتقييم حول خطوات تتبع العمل وإفرازاته الإنتاجية .

المجال الثاني : أن يشارك الإنسان مع غيره في التمتع بمزايا التقدم من خلال عدالة توزيع الإنتاج السلعي والخدماتي .

المجال الثالث : المشاركة في الدفاع عن الموارد المجتمعية وصيانتها ، وذلك من أجل المحافظة على الموارد دون إهدارها أو استنزافها؛ لكي تستفيد منها الأجيال القادمة، وبالتالي ليس من مصلحة الجيل الحالي أن يهدر هذه الموارد ، بل يحافظ عليها باستمرار .

المجال الرابع : من خلال مجمل المجالات الثلاثة السابقة لابد أن يكون للمشاركة إطار موحد اتجاه التنظيم المجتمعي بان يحافظ على هذه الاتجاهات باستمرار، بحيث تشكل هذه الاتجاهات جذورا في داخل المجتمع، بغض النظر عن تغيير في القيادات المجتمعية ويشمل هذا لتنظيم : التربية، والأفراد والعادات السائدة، و قنوات الاتصال، والرأي العام وأجهزة الأعلام، ومختلف التنظيمات المجتمعية والمؤسسية، من أجل محافظتهم على تدعيم المشاركة في صنع التقدم وصيانة الموارد بأفضل الطرق الممكنة، ولكي تحقق مجالات المشاركة بشكل فعال لابد من إتباع أيديولوجية اجتماعية واضحة قابلة لوضعها في خطط وبرامج التنمية ، وتحقيق أهدافها بالشكل المطلوب .

ويرى الباحث أن مجالات المشاركة وتطبيقها من كلا الجنسين يتطلب تزويدهم المعرفة و التدريب واكتساب القدرات التي تساعدهم على توجيه وتنفيذ البرامج التنموية الاجتماعية والاقتصادية، وتقييم هذه البرامج وعلاقتها بالحفاظ على الموارد الطبيعية دون استنزافها، وتحسين مستوى الحياة ، والرفاه الاجتماعي للأفراد .

10.1.2 متطلبات المشاركة:

تحتوي متطلبات التنمية على العديد من الجوانب أهمها:
تحمل المسؤولية المجتمعية من كلا الجنسين اتجاه دعم المشاركة وتنفيذها، وتشجيع القيادات المحلية والمؤسسية على المشاركة لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالشكل المطلوب إدراك وتفهم الجهات الحكومية، والمؤسسات غير حكومية لقبول احتياجات المجتمع المحلي، وتحديد أولوياتها .

إفساح المجال أمام المشاركة الأهلية على نطاق واسع في مختلف المجالات ، وذلك عبر دعم ومساندة المؤسسات الحكومية ، ومسئولي المنظمات الأهلية .
تشكيل لجنة منتخبة من داخل المجتمع المحلي تتمتع بالمهارات والكفاءات من كلا الجنسين لكسب ثقة الجمهور اتجاه المشاركة في العمل المؤسسي والتنموي .

تحليل واقع المجتمع الأهلي من الداخل، وذلك من أجل التعرف على مختلف الجوانب والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، والمكونات الثقافية لهذا المجتمع، لكي لا تتعارض أدوار المشاركة

وطبيعة البرامج المطروحة مع العلاقات والمكونات الاجتماعية والثقافية السائدة؛ من أجل ضمان المشاركة وتحقيق نجاحها في العمل التنموي . (شحادة، 1999)

ويمكن إجمال متطلبات المشاركة كما أشار إليها. (Vago,1989) ضمن النقاط الآتية :

اعتبار المشاركة حق من حقوق الإنسان في التعبير عن الرأي .
وجود قوانين ومؤسسات أهلية بحيث تمنح حرية المشاركة الشعبية، وتتيح لكل مشارك يريد أن يعبر عن رأيه دون قيد للكشف عن مستوى رؤيتهم وإبداعهم نحو العمل التنموي في داخل المجتمع.
تفعيل دور الحوار والنقاش البناء، حول مدى تفهم الأفراد المشاركين في إدارة شؤون بلادهم.
أن يتم تطبيق مفاهيم الشفافية والمساءلة حول طبيعة عمل المؤسسات الأهلية والحكومية، وعلاقتها بمشاركة المجتمع المحلي في البرامج والمشروعات .
أن تعكس عمليات المشاركة تحديد الاحتياجات والأولويات، بما يتفق ويتلاءم مع ثقافة المجتمع وطموحاته.
ويلاحظ الباحث أن متطلبات المشاركة لا تقتصر على طرف محدد من قبل أفراد المجتمع، بل يغلب عليها الطابع العام للمشاركة الشعبية، بحيث تمثل كافة شرائح المجتمع بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها، للوقوف عن كثب حول دور مشاركتهم في عمليات التخطيط والتنفيذ والإشراف والتوجيه، وتقييم المشروعات والبرامج المطروحة، ومدى ملاءمتها للواقع المجتمعي .

11.1.2 نظريات مشاركة المرأة في التنمية :

مقدمة :

إن الحديث عن إدماج مشاركة المرأة في التنمية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الاعتراف بأهمية المساواة بين كلا الجنسين في مختلف المشاريع والبرامج التنموية في العمل المؤسسي والاجتماعي، وتوفير كافة السبل الثقافية والمادية والتدريبية والتعليمية من قبل القائمين على إدارة المؤسسات الأهلية والسياسية والاجتماعية لتقبل دور المرأة المشاركة مقارنة مع الرجل، إضافة إلى مدى ملاءمة هذه المشاركة لاحتياجات ومتطلبات المرأة قياساً بمؤشرات مستوى التنمية المطلوبة لعمل المرأة، وعلاقة ذلك بالنوع الاجتماعي وأثره في تمكين المرأة على مدى مساهمتها الفعالة في مختلف جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من أجل الوصول إلى الغاية المرجوة من إحداث

التنمية الشاملة بشكل عام، وبالتالي فإن التنمية تمكن المرأة المشاركة من الوصول إلى إنجازات اقتصادية اجتماعية، لضمان اكتساب المرأة المشاركة في العمل المؤسسي إمكانيات وقدرات فكرية وعقلية ومهنية تكفل المطالبة بحقوقهن التنموية، والدفاع عن قضاياها المؤسسية والاجتماعية، وتغيير جذري في النوع الاجتماعي لدعم وتقبل أدوار المرأة المشاركة، واستغلال الفرص المتاحة لهذه المشاركة من أجل العدالة في توزيع الموارد والخدمات في مجمل المشاريع التنموية بين الرجل والمرأة، وعلى ضوء هذه المقدمة لا بد من استعراض أبرز النظريات التي تحدثت عن مشاركة المرأة في التنمية على ضوء ما ورد في تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي عن موضوع التنمية والنوع الاجتماعي (2003) على النحو الآتي :

المرأة في التنمية (Wid) Women in Development

المرأة والتنمية (Wan) Women and Development

النوع الاجتماعي والتنمية (Gad) Gender and Development

المرأة في التنمية : (WID) مشاركة بدون تمكين :

والمقصود بهذه المشاركة بدون تمكين للمرأة في التنمية باستبعاد المرأة عن إطار عملية التنمية الشاملة في العمل المؤسسي والاجتماعي، وغياب دورها التنموي مقارنة مع الرجل، وبالتالي يؤثر سلباً على أبعادها الشخصية، وقدراتها المهنية، مما يؤدي الى فشل البرامج والمشاريع التنموية ، وينصب الاهتمام بالدرجة الأولى على مشاريع خاصة بالمرأة ذات أنتاجية متدنية، دون الوصول الى مستوى المشاريع التنموية التي يطرحها العنصر الذكري في العمل الاجتماعي والمؤسسي، ومن هنا جاء الاهتمام بطرح نظرية المرأة في التنمية، حتى يتجسد الهدف في المساواة، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين مشاركة المرأة والرجل في جميع المشاريع التنموية .

المرأة والتنمية (wad) :

وهذا المنهج المتعلق بهذه النظرية منتشر في دول العالم الثالث فقط، ويقر بمجل النظريات الثلاثة : المرأة في التنمية، والمرأة والتنمية، النوع الاجتماعي والتنمية. كما يعتبر أن انخفاض دور مشاركة المرأة في التنمية، لا ترتبط مع الرجل فقط؛ وإنما مرتبط بواقع الاستعمار أيضاً، ويركز هذا المنهج على وضع الخطط الكفيلة بزيادة قدرات المرأة الإنتاجية، وتمكنها من رعاية المنزل والأسرة، ويقارن هذا المنهج ما بين الطبقات الفقيرة والغنية في المجتمع ورؤيتها اتجاه دور المرأة ومشاركتها

في التنمية، حيث يعتبر الفئات الفقيرة أقرب إلى تجانس عمل المرأة مع الرجل منها إلى الفئات ذات مستوى الدخل العالي في، ويستشرق هذا المنهج بأن عمليات التنمية تسير بصورة أفضل إذا تم الاعتراف بطاقات ومجهودات التنمية المتعلقة بالمرأة ، سواء على صعيد البيت أو العمل المؤسسي والاجتماعي .

النوع الاجتماعي والتنمية (GAD):

الهدف من هذا المنهج هو توحيد تنمية النوع الاجتماعي بين المرأة والرجل، وليس فقط تنمية المرأة لوحدها، من أجل تحقيق التنمية المطلوبة في مختلف مجالات الحياة ، ويكشف النقاب عن مستوى فهم ومسؤوليات المرأة في إطار تحليل العلاقة والتفاعل ما بين الرجل والمرأة في ضوء المعطيات والعوامل المتعددة : كالتطبقات الاجتماعية والعرق والدين والأنظمة والثقافة والسن .. الخ وينطوي تركيزه على تقارب وجهات النظر والطروحات التنموية والعمل التشاركي بين الرجل والمرأة في أحداث تغيير في مختلف المواقف والممارسات الاجتماعية والسياسية ، والقضاء على عناصر التمييز في مجمل المشاريع والبرامج التنموية وسياساتها ، وتحقيق العدالة بين كلا الجنسين في المشاركة والسيطرة على الموارد المتاحة، عبر إتباع استراتيجية تلبية متطلبات، واحتياجات المرأة والرجل معاً، والاهتمام الخاص بالفئات الفقيرة المهمشة، كمجموعات مهمة في إحداث التنمية الشاملة.

وعلى ضوء النظريات المذكورة آنفاً ، فإن الباحث استفاد من تلك النظريات بالتركز على موضوع إدماج مشاركة المرأة مع الرجل في عملية أحداث التنمية الشاملة، مما يعني الاهتمام بأوضاع المرأة المختلفة، ومنح الثقة والعناية بأن المرأة جزء رئيسي في استكمال متطلبات التنمية، واعتبار مشاركات المرأة جزء رئيسي في أعداد الاستراتيجيات و الخطط التنموية، ومدى الحرص على استفادة المرأة من تلك الاستراتيجيات والخطط، وصولاً إلى تحسين أوضاع المرأة المشاركة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، واكتساب المرأة مهارات تتعكس على شخصيتها الذاتية والمهنية، والمطالبة بحقوقهن في أحداث تغيير جذري في أوضاعها المختلفة، وتفهم أفضل للقائمين على المؤسسات الأهلية والاجتماعية والسياسية بأهمية تطبيق النوع الاجتماعي في مختلف برامج التنمية بشكل منصف وعادل ما بين الرجل والمرأة دون تمييز .

2.12 استراتيجيات المشاركة :

تعتبر المشاركة من قبل أفراد المجتمع هي تطبيق للعمل الديمقراطي، إلا إن هذه المشاركة تواجه مشكلة أساسية في كيفية التوفيق بين تطبيق المشاركة، ودور الجهات المعنية في المجتمع وما

تحتاجه من قرارات فنية متخصصة، وكيف يمكن لهذه الجهات أن تتعامل مع المشاركة في مواقف متعددة، وخصوصا كيف ينظر إلى المشاركة بأنها وسيلة أم غاية، ففي بعض الأحيان تأخذ المشاركة صفة تأييد سياسة المنظمة، أو انتماءات حزبية أو عشائرية أو تطبيق لإجراءات حكومية.. الخ وحول هذه المداخل لابد من استعراض أهم الاستراتيجيات التي تدخل في موضوع المشاركة على النحو الآتي:

استراتيجية العلاج بالتعليم : تستخدم هذه الاستراتيجية في تدريب المواطنين حول التعامل مع مشاكلهم ، وتطبيق ممارسة الديمقراطية، ودعم التعاون بين الجماعات ، كأسلوب لحل المشكلات، ودعم الجهود الحكومية من اجل تحقيق التنمية المطلوبة للمجتمع، والتغلب على مشكلاته؛ إلا أن استخدام هذه المشاركة يؤدي إلى إفراز محاور الجدل حول ممارسة طريقة تنظيم المجتمع فالبعض يرى المشاركة بأنها أداة فاعلة نحو تنظيم المجتمع. بينما يؤكد البعض الآخر على أن المشاركة بمثابة عملية ثانوية لا تحقق الهدف المرجو في تنظيم المجتمع، وطرف آخر يعتبرها بأنها ليس الهدف النهائي لمساعدة المجتمع، والتغلب على مشكلاته، ومهما يكن من الأمر حول تعدد الآراء واختلاف وجهات نظرها حول المشاركة وعلاقتها بقضايا المجتمع؛ إلا أن الاستخدام الامثل لهذه الاستراتيجية بأسلوب علاجي يعزز الثقة بالنفس، ويستطيع المشاركون من خلالها أن يؤثر في تغيير ثقافة المجتمع نحو فهم المطلوب من المشاركة وانعكاس ذلك على تنمية المجتمع. (شحادة ، 1999)

استراتيجية تغيير السلوك : تساهم هذه الاستراتيجية للمشاركة في تغيير السلوك بشكل ايجابي عن طريق تأثر الأفراد في داخل الجماعات المشاركة، ويزداد الشعور بتعديل السلوك، كلما كانت توجهات المشاركين وشعورهم قوية اتجاه العمل الجماعي، ويجب أن يشعر المشاركون بالفائدة من وراء المشاركة نفسها، وإنها ذات جدوى للجماعة أيضا. (عبد الفتاح، 2006)

استراتيجية استكمال هيئة العاملين : تعتمد هذه الاستراتيجية على الجهود التطوعية في ظل تناقص العدد المطلوب في هيئة العاملين في المؤسسات الأهلية، حتى بعض المؤسسات الأهلية تستخدمها بشكل كامل في عملها لتحقيق أهدافها، وترى بعض المؤسسات في استخدام هؤلاء المتطوعين كأداة فاعلة لتحقيق استراتيجيتها، وبالتالي تستغني عن استقدام الكوادر من الخبراء والمهنيين في تنفيذ مشروعاتها، كما أن هناك النقاء بين تطلعات المتطوعين، وتوجهات استراتيجية المنظمة لتحقيق أهدافها ، إضافة إلى مشاركة بعض المتطوعين في صياغة سياسة المنظمة، ولكن يجب إدراك مستوى الاستفادة من الخبرة العملية لبعض المتطوعين في مجالات محددة، لا ترقى في مجالات أخرى إلى مستوى المهنية داخل المؤسسات .

استراتيجية التعزيز : تستخدم هذه الاستراتيجية بإدخال أكبر عدد ممكن من المواطنين في أي منظمة من أجل التغلب على الصعوبات والمشكلات المجتمعية التي تواجهها، ولكن هذه الاستراتيجية لا ترقى بالاعتماد على المواطنين والاستفادة منهم في الأهداف التخطيطية للمنظمة، إلا إن الاستفادة الحقيقية تتمثل في تعاونهم للمنظمة في حال أعاقه العمل وفشله، وبالتالي هذا التعاون ينعكس إيجابياً للتغلب على هذه المشكلات .

استراتيجية الحصول على تأييد المجتمع : إن مجمل المنظمات في المجتمع تريد الحصول على القوة والتأثير لتأييد أفراد المجتمع للمشاركة حول البرامج والمشاريع التي تطرحها لهم، والافراد بقرارات المجتمع، وتطلعاته التنموية في نطاق استراتيجيتين لمشاركة المواطنين على النحو الآتي : الاستيلاء على مراكز القوة والنفوذ والتأثير في افراد المجتمع، عن طريق ضم المشاركين البارزين من كلا الجنسين في المنظمة، وبالأخص الشخصيات البارزة في قيادة المجتمع المحلي .

اتباع استراتيجية توفير أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، واستخدامهم كذراع قوة يعتمد عليهم للوصول إلى أعلى المراكز في داخل المجتمع، ولا تعتمد هذه الاستراتيجية على تملك الثروة والمكانة في داخل المجتمع وإنما على قوة الحجم واتساع نفوذ الأفراد لمصلحة منظمة معينة . (شحادة ، 1999)

ويرى الباحث انه على الرغم من تعدد الاستراتيجيات وتنوعها؛ إلا أنها تصب في مصلحة المنظمة لتحقيق أهدافها، كما أن مجمل هذه الاستراتيجيات تتفق على أساس أن المشاركة مطلب جوهري ومهم بطريقة فعالة؛ لإضفاء الشرعية على برامج ونشاطات المنظمة في داخل المجتمع المحلي، وضمان استمراريتها ونجاحها على الدوام .

13.1.2 قنوات المشاركة :

اشار عبد اللطيف (2002) الى العديد من القنوات للمشاركة، التي تحفز الشعور لدى المواطن بتحمل المسؤولية اتجاه المشاركة عبر الجهود المبذولة في تنمية مجتمعهم، والتغلب على المشكلات التي تواجههم ، وتحويل هؤلاء المواطنين إلى عناصر ايجابية عبر القنوات الآتية :

استخدام المنظمات الأهلية والنوادي الرياضية كقنوات شرعية تعمل على تشجيع المواطنين بالتوجه على المشاركة لحل مشاكلهم الخاصة .

تفعيل دور القانون اتجاه إحلال المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ، واختيار قيادة فاعلة ليكونوا قدوة لحل قضايا المجتمع الأهلي .

إفساح المجال أمام مختلف أفراد المجتمع لممارسة العمل الديمقراطي ، وحرية التعبير ، وتلبية احتياجاتهم الأساسية من مسكن وغذاء وكساء .

فتح مراكز لمحو الأمية بأشكالها المتعددة ، ومعالجة قضايا التخلف المنتشرة في المجتمع .

تفعيل دور وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها في حث الجماهير على المشاركة في إتاحة الفرصة لكافة شرائح المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم للتعبير عن رأيهم اتجاه المشاركة بحرية.

دعم المرأة لدورها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودعوة جميع المؤسسات الدينية والأهلية لإبراز هذا الدور وتدعيمه .

زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة بدءاً من دورها في الأسرة، وصولاً إلى توليها مناصب عليا في المجتمع .

تعميق الثقة المتبادلة بين المواطنين والحكومة، لكي تجسد هذه الحكومة بكافة أجهزتها وإدارتها المتعددة في مجالات عملها على ترسيخ موضع الثقة للمواطنين، وأن عملها ينصب على خدمة قضاياهم .

تقديم الدعم اللازم من الناحية المادية لمختلف المشاريع المشاركة فيها المرأة، وزيادة دفع الأجور المستحقة للمرأة مقارنة مع الرجل، سواء كان هذا الدعم من المؤسسات الأهلية أو الحكومية أو الجهات المانحة .

يشير الباحث الى تفعيل دور المرأة والرجل على المشاركة الفعالة في دعم ومساندة كافة الجهود التنموية ، والتعبير عن رأيهم اتجاه إصلاح قضاياهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من التضامن وتكاتف الجهود من اجل تحقيق وإنجاز الأهداف التنموية والخدماتية بشكل فعال، والاهتمام بقضايا المجتمع الملحة، والتعرف على مجمل العلاقات الاجتماعية والمؤسسية والحكومية ومدى ارتباطها باستخدام كافة محاور وقنوات المشاركة ، وانعكاس ذلك على ازدهار التنمية في المجتمع ، ومدى تقبل وانخراط أفراد المجتمع المحلي في المشاركة، ومساندتهم للجهود المؤسسية والحكومية حول معالجة قضاياهم، وإدراكهم لأهمية هذه المشاركة .

14.2.2 الإطار التنظيمي للمشاركة في المنظمات الأهلية وعلاقتها بالتنمية :

أي مشاركة مهما كان مستوى وجودها وتفاعلها، فأنها مرتبطة بشكل رئيسي بتوفر إطار تنظيمي محدد يساعد على تشجيع وتحفيز المواطنين نحو المشاركة في التنمية، كما يؤدي إلى تقوية علاقات

التنسيق والتشاور بين المواطنين، وبين مجمل نشاطات المنظمات الأهلية، وطبيعة دور المرأة حول هذه النشاطات، ويمكن إبراز أهمية الإطار التنظيمي للمشاركة على النحو الآتي :

يساعد الإطار التنظيمي على تشجيع المبادرات المحلية؛ من خلال طرح البرامج والمشروعات النابعة من البيئة المحلية للمجتمع، وتستعين بذلك بالموارد والإمكانيات المحلية، وتبرز أهمية هذه المبادرة بابها تنظم أفراد المجتمع بالاعتماد على ذاتهم، وتقوي الإحساس والشعور بالمسؤولية اتجاه المشروعات المؤسسية، وتقبلهم لها بشكل ايجابي، دون وجود أي معارضة تقف ضد هذه المشروعات.

من خلال توفير الإطار التنظيمي لكافة الأدوات والموارد المادية والمالية للمواطنين فإنه يحفزهم على استخدام هذه الموارد ويتقبلون مجمل المعلومات والارشادات حول مشروعات التنمية المحلية، وإيضاح المزايا والايجابيات التي تترتب على مشاركتهم، وتجاوز كافة العقبات التي تعترضهم بشكل ايجابي .

ولكي يحقق الإطار التنظيمي نجاح تحفيز المواطنين على المشاركة في المشروعات لابد من مراعاة الواقعية والتدرج. وتعني الواقعية انسجام المشروعات المطروحة مع الإمكانيات والموارد المتوفرة لدى المؤسسات الجاهلية والحكومية، لضمان نجاح عملية التواصل في تنفيذ المشاريع وتحقيق الأهداف المرجوة من ورائها، والتدرج تعني البدء بالمشروعات التي تخلف آثار ونتائج ايجابية عاجلة وملموسة بالنسبة للمواطنين بشكل عام، إضافة إلى دور المؤسسات في نشر الوعي الديمقراطي، وتنشيط المواطنين على الاشتراك في الأنشطة التنموية مع اكتساب الخبرات للمواطنين وصولاً إلى تحقيق الفائدة والجدوى من جراء المشاركة مع المؤسسات الجاهلية . (عبد الفتاح، 2006)

15.1.2 آليات تدعيم المشاركة :

يشير محمود (2001) إلى أن مجمل آليات تدعيم المشاركة تتحدد مع جميع المتغيرات البيئية المرتبطة بتنمية المجتمع المحلي ، وتشمل هذه المتغيرات الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية بحيث يجب أن ترتبط جميع المتغيرات بمجموعة من الآليات وأهمها ما يلي :

آلية المشاركة في التعرف على الإمكانيات والموارد المتاحة، من خلال القيام بالأبحاث والدراسات العلمية من أجل تحديد هذه الموارد بشكل واقعي وعملي .

آلية التعامل مع المؤسسات الأهلية المهتمة في مجالات للتنمية ، وانعكاس ذلك على معالجة القضايا المحلية المتعلقة بالسكان ، والطفولة ، والمرأة ، والمشاريع الاقتصادية والتضامن الاجتماعي... الخ.

آلية المشاركة في إطار الخدمة الاجتماعية فهناك مؤسسات ينظر إليها على أنها مؤسسات خدمة الفرد أو الجماعة أو تنظيم المجتمع، فمختلف الوحدات الاجتماعية يمكن أن يتم التعامل معها في مشروعات تتعلق بالتنمية وتطوير المجتمع .

آلية اللقاءات والفاعلات بين مجمل الكليات والجامعات والمعاهد في إطار الخدمة الاجتماعية، لبلورة تصور أكاديمي حول تفعيل دور المشاركة لجميع المواطنين، ومدى انعكاس ذلك على التنمية.

آلية التعامل مع مجمل المتغيرات المتعلقة بالمجتمع ، وما يتصل ذلك من قضايا ومشكلات ، والتعبير عنها من خلال المواقف العملية بشكل واقعي ومدروس، ورفع التقارير اللازمة عنها ، والعمل على علاجها .

آلية التعامل مع مختلف التنظيمات الإدارية والمهنية السائدة في المنظمات الأهلية ، ودورها في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وذلك باستخدام أجهزة الحاسب الآلي ، وتكنولوجيا المعلومات ، وصولاً إلى سرعة الإنجاز ، وتحقيق عملية المساعدة ، والارتباط بمختلف التقنيات والتطورات التكنولوجية .

آلية التعامل مع مختلف التيارات الشعبية، من توجهات حزبية، أو عشائرية، أو دينية... الخ ، لمعالجة العديد من المشكلات التي تواجهها .

يلاحظ الباحث أن هناك تركيز واضح على العنصر البشري وبالأخص العنصر النسائي لتحقيق المشاركة في التنمية، والعمل على التوظيف الأمثل لهذه الموارد البشرية، وما تحتله من مكانة في دعم وتأييد مجمل المشاريع المطروحة في برامج التنمية، مع ضرورة الاهتمام بكافة قضايا المجتمع، والنظر إليه من الداخل بمعنى التعرف على مختلف أوجه العلاقات القائمة بين الأفراد والجماعات، ومختلف مكوناته الثقافية والاجتماعية حتى لا تتعارض مشروعات التنمية وبرامجها مع العلاقات، والمكونات الثقافية، إضافة إلى توفير التقنيات التكنولوجية، والإمكانيات المادية والمالية من قبل المؤسسات الأهلية والحكومية لتجسيد فكرة المشاركة وانعكاسها على التنمية بشكل ايجابي .

16.1.2 معوقات مشاركة المرأة :

تعددت أسباب المعوقات التي تؤدي إلى عزوف المرأة عن مستوى المشاركة، سواء كانت هذه المعوقات ذاتية أو دارية أو مالية أو قانونية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية.. الخ . وحول مجمل هذه الأسباب يمكن الإفصاح عنها على النحو الآتي :

معوقات ذاتية :

ترتبط بشخصية المرأة في العديد من الأمور التالية :

ضعف ثقة المرأة لنفسها ، ويعزى ذلك على طبيعة التنشئة الاجتماعية، وظواهر الزواج المبكر ، والنظرة التقليدية فيما يتعلق بالتفسير الخاطئ لأمر الدين ، والتمييز بين الرجل والمرأة، وعدم قدرة المرأة على استقلال شخصيتها الذاتية بالمقارنة مع الرجل، إضافة إلى خجل المرأة من توسيع نطاق عملها في عملية المشاركة، وعدم فهمها لدور المناط بها . (الصايغ، 2001)

السلوكيات الضارة بمشاركة المرأة منها عدم الرغبة في التحرك اتجاه تنفيذ المشارك نحو تنمية المجتمع المحلي، والهرب من المشاركة في حدوث مشكلة، والتشنج والتمترس عند مواقف معينة، والانسحاب من المجموعة في حال حدوث مشكلة ورفض لعطاء الرأي، والاختباء والتهجم على أصحاب فكرة المشاركة في العمل المؤسسي ، والاستتكاف عن المشاركة لأسباب أن لا يراني أحد من أفراد مجتمعي. (قنديل، 1996)

معوقات إدارية:

يعود هذا السبب والى عدم استكمال متطلبات العمل المؤسسي في مختلف أوجه نشاطات التنمية المجتمعية ، وبالتالي لازال عدد كبير من المؤسسات الأهلية المشاركة فيها المرأة، لا ينسجم تطلعاتها مع إحداث نقلة نوعية في برامجها ومشاريعها، حول تفعيل مشاركة المرأة، والانتقال بها من مستوى الإغاثة والخدمة الاجتماعية إلى إحداث التنمية، كما لم تجري عملية المأسسة الحقيقية للمنظمات الأهلية، ولم يتم تفعيل مبادئ الحكم العادل السليم فيما يتعلق بالإدارة، وتطوير مشاركة المرأة بالشكل المطلوب، حول وصولها إلى مراكز قيادية وإدارية مؤثرة في توجهات المرأة نحو العمل المؤسسي ،

بالإضافة إلى مركزية اتخاذ القرار المتمثل في سيطرة الرجل على استحواد المشاريع، وبرامج الإغاثة والتنمية، مقارنة مع نسبة تمثيل المرأة لهذه المشاريع. (عبد الهادي ، 2004)

طبيعة الحياة الداخلية في المنظمات الأهلية شبه مشلولة، بحيث لا تجتمع هيئاتها الداخلية، ولا تشترك في تحديد سياسات وبرامج وأهداف هذه المؤسسات، ويتم تحديد الهيئات القيادية لهذه المؤسسات عن طريق التزكية، وعدد قليل ما يجري فيها الانتخاب (فهيمى، 2005)

هناك مشكلات تتعلق بضعف الاتصال والتواصل بين العاملين في المؤسسة، أو بين الهيئات والمستويات الإدارية المختلفة، وهذا الأمر ينعكس بشكل سلبي على مختلف الأنشطة المتعلقة بالمؤسسة، ومستوى مشاركة المرأة فيها، ويعني ذلك بعدم وضوح الوصف الوظيفي لكافة المستويات الإدارية بالشكل المطلوب، وجود ضعف عام بالوسائل الإدارية فيما يتعلق بمسائل المتابعة والتقييم ورفع التقارير، وتقنيات إدارة البرامج والمشاريع، وإدارة الموارد البشرية والمادية، إضافة إلى ذلك ضعف القدرات البشرية العاملة بشكل عام بسبب الخبرات والكفاءات الضعيفة، والمهارات الدارية المتدنية على صعيد أخلاقيات العمل والسلوك العام، وغياب هيكلية إدارية وتنظيمية واضحة لصنع القرار المؤسسي لكلا الجنسين. (المرجع نفسه)

معيقات اجتماعية :

هناك العديد من الأمور تحول دون مشاركة المرأة بشكل فاعل في التنمية المجتمعية على النحو الآتي :

الفهم الخاطئ للعادات والتقاليد الثقافية ، والنظرة السلبية للدين حول توسيع آفاق مشاركة المرأة في التنمية ، واعتبار هذا التوسع لمشاركتها في العمل المؤسسي على كافة الصعد، هو مخالف للأعراف والقيم المجتمعية، كما أن نظرة بعض المؤسسات إلى عدم إدماج فكرة المشاركة بين الرجل والمرأة حول مناقشة المواضيع والبرامج التنموية المؤسسية يعود إلى اعتبارات دينية وأخلاقية على حد تعبيرهم، مما يحول دون اشتراك المرأة في المشاريع، وإخفاق مستوى عملها الاجتماعي والاقتصادي . (شوقي، 1999)

نظرة المجتمع السلبية لواقع مشاركة المرأة ، وغالبا ما يتم الربط لإنجاز البرامج والمشاريع بالرجل لكونه يمتلك قدرات وتفاعلات على صعيد المجتمع أكثر من المرأة، وتغذي هذه النظرة الفهم الخاطئ

لتوجهات المرأة للعمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، مما يفقدها مكانتها واحترامها من قبل أفراد المجتمع. (عبد الفتاح، 2006)

معيقات اقتصادية :

الظروف الاقتصادية التي تمر بها المرأة الفلسطينية، من تدني في مستوى معيشتها، وبذاتها الجهد الكبير في تغطية احتياجات أسرته، أدى إلى ضعف التوفيق بين مشاركتها في مشاريع العمل المؤسسي ، وتنظيم شؤون أسرتها من جانب آخر، إضافة إلى الأزمات المالية يعود إلى عدم استكمال البناء المؤسسي المهني لعدد كبير من المشاريع التنموية، وانعكس ذلك على تدني تطوير مبادئ الحكم السليم، وتراجع الفاعلية للبرامج والمشاريع، وتراجع الأداء التنموي والمجتمعي لهذه المؤسسات، إلى جانب التأثير الواضح من قبل الجهات المانحة لتمويل هذه المؤسسات، وتركيزها على موضوعات وقضايا التأثير بالسياسات العامة، والتثقيف المدني والديمقراطي، والاهتمام بقضايا الصحة والتعليم المبكر، والإفراض لبعض المشاريع الصغيرة التي تطرحها كالمياه والزراعة... الخ دون إحداث تغييرات جذرية من أجل تطبيق البعد التنموي على مختلف الأصعدة بشكل يضمن استمرارية هذه المؤسسة ونجاحها، وبرز مستوى مشاركة المرأة بالشكل المطلوب. (نخلة، 1990)

معيقات سياسية :

هناك العديد من المعوقات السياسية التي لازالت تشكل عائقاً أمام تطور العمل الأهلي، وإدماج المرأة بالعملية التنموية، حيث تواجه ثلاث محاور سلبية تعيق تقدمها في فاعلية البرامج والمشاريع التنموية على النحو الآتي :

مشاكل لها علاقة بأداء السلطة الوطنية الفلسطينية، وأجهزتها المختلفة، وتمثل في عدم تطبيق قانون الجمعيات، والهيئات الأهلية الفلسطينية، وغياب قدرة هذه المؤسسات على تطبيق اللوائح التنفيذية الخاصة بها، مما أدى إلى حرمان هذه المنظمات الجاهلية من تطبيق القانون فيما يتعلق بالإعفاء الضريبي، وتملك الأموال المنقولة، وحرية العمل في البرامج والمشاريع التنموية، إضافة إلى تعدد الأجهزة الأمنية وتدخلها في مسار عمل المنظمات، إلى جانب تعدد الحقائق الوزارية في السلطة ، وتخلها في شؤون المؤسسات الأهلية، مما أثقل العبء على كاهل المنظمات الأهلية اتجاه المشاريع التنموية للمؤسسات.

أن غياب التشاور والتنسيق بين المنظمات الأهلية والسلطة الفلسطينية حول بلورة إطار مهني للتعاون التنموي مع وزارات السلطة الفلسطينية، وغياب الشراكة المطلوبة بينهما ، انعكس على تدني الرؤية التنموية للمؤسسات الأهلية، مما ترك آثار سلبية على عمليات التنمية الوطنية ، وتدني تفعيل دور المرأة اتجاه هذه العمليات، وفي ظل غياب دور التشريعات والقوانين اتجاه عمل المؤسسات الأهلية ، ووقوفها عائقاً أمام عملها لكافة برامج التنمية، انعكس ذلك سلباً على أداء العمل المؤسسي في تنمية المجتمع المحلي، كما تراجع حجم التمويل للقطاع الأهلي بعد اتفاق اوسلو حيث انخفضت نسبة التمويل ما يقارب خمسين بالمئة في ظل تواجد السلطة في تلك الفترة مقارنة مع حجم التمويل قبل قدوم السلطة، وهذا مؤشر على تزايد حدة المشكلة مع ارتفاع الطلب على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية... الخ . (سالم، 1997)

لاشك أن الاتجاهات المتعلقة بالأحزاب والعشائر والحمائل لازالت تشكل عائقاً أمام تطور المجتمع المدني، كما تلعب دوراً سلبياً على صعيد صياغة فكرة تنمية مشتركة لعمل المؤسسات الأهلية، إضافة إلى النظرة النمطية الضيقة فيما يتعلق بتكافؤ الفرص للمرأة ومساواتها مع الرجل، هي من أهم العناصر التي تضعف دور المرأة في التنمية، وبناء المجتمع التنموي .

والجانب الآخر يتعلق بالاحتلال حيث أن وجود الاحتلال مناقض بحد ذاته إلى تطوير عمل المؤسسات الأهلية اتجاه المشاريع التنموية، وتأثير ذلك على مشاركة المرأة اتجاه هذه المشاريع، أو على صعيد تقوية علاقتها مع بقية المؤسسات الأهلية في مختلف المدن الفلسطينية، بحيث تفرض قيوداً وإجراءات مشددة تلزم عمل هذه المؤسسات، وتخلل ذلك عبر التقسيم الجغرافي للمناطق الفلسطينية إلى أ، ب، ج، إضافة على انعزال القدس عن باقي المدن الفلسطينية، واستمرار الاغلاقات للمدن الفلسطينية وقطاع غزة .. الخ ساهم كل ذلك في تراجع وانحصار العمل التنموي للمنظمات الأهلية، وخاصة في مجالات استصلاح الأراضي، وحفر الآبار، وشق الطرق الزراعية ، وتقديم الخدمات التنموية... الخ . (ميعاري، 2002)

17.1.2 مهارات تدعيم مشاركة المرأة :

إن موضوع دعم المشاركة للمرأة وإبراز أهميتها، لا بد أن تكون مقرونة بإبعادها الاجتماعية والاقتصادية في إحداث التنمية المحلية، ولكي يتم تحقيق ذلك لا بد من دعم الاعتماد على الذات، وتنمية المشاركة الفردية والجماعية، وتدعيمها بالمهارات العلمية والفنية، لكي تشكل ركناً أساسياً في نجاح التنمية بوجه عام، إضافة إلى أن مستوى المشاركة للمرأة في برامج التنمية يقاس بقدر ما تبذله من جهد ، وتوجه حقيقي لإحداث التنمية المطلوبة ، على ضوء ذلك لا بد من توفر المهارات المتصلة

بالعمل المؤسسي، وفي هذا الجانب ذكر محمود (2001) مهارات شخصية، ومهارات متعلقة بالأهداف المجتمعية، بينما أشار شحادة (1999) إلى مهارات تتصل بالعمل مع المجتمع، وحول هذه المهارات لابد من الإفصاح عنها على النحو الآتي :

مهارات شخصية وتتضمن ما يلي :

قوة الملاحظة حول فهم طبيعة العلاقات القائمة في المجتمع، وردود أفعاله الداخلية حول المشاريع المطروحة من قبل المؤسسات .
كيفية التعامل مع الآخرين حول مجريات المشاعر والحديث والعلاقات مع أفراد المجتمع بشكل صادق وأمين لكسب هؤلاء الأفراد لتوجهات القائمين على العمل المؤسسي من كلا الجنسين .
مواجهة مواقف النزاع في أثناء تنفيذ برامج ومشاريع العمل المؤسسي .
القدرة على التفاوض لكسب أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع المحلي لتقبل توجهات المؤسسي، واحترام ادوار المرأة المشاركة فيها .

مهارات تحديد الأهداف المجتمعية وتشمل ما يلي :

تعتبر هذه المهارات من المهام الأساسية التي يتم من خلالها زيادة نسبة معدلات المشاركة بين أفراد المجتمع، وتقبلهم لمجمل المشاريع والبرامج المؤسسية المطروحة حول تقبل مشاركة المرأة فيها . ويمكن أن تتحقق تلك الأهداف إذا كانت واقعية مرتبطة بالهدف المجتمعي.

يلاحظ الباحث أن دور المؤسسات الأهلية، وبالأخص دور مشاركة المرأة مرتبط بوضعها الاجتماعي ، وهذا الوضع يتعلق بمستوى المهارات والقدرات التي تمتلكها المرأة، وطبيعة السلوكيات التي تسلكها في الحصول على المكانة الاجتماعية، بما تؤديه من ادوار في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وينكيف دورها بدرجة رئيسية مع من تؤدي هذا الدور، وما مستوى تقبل واحترام المجتمع لذلك الدور المناط بها، وانعكاس ذلك على مقاصد خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

مهارات تتصل بالعمل مع المجتمع وتتضمن ما يلي :

تتطلب هذه المهارات إجراء بحوث التدخل والتدريب على تنمية المجتمع، من خلال دراسة المجتمع ومعرفة أهدافه وتطلعاته، وحجم المشاركة المطلوبة منه ونوعيتها .

التعرف على الصعوبات والمشاكل التي تواجه المجتمع، كما يجب أن يتمتع المبحوث سواء كان رجلاً أو امرأة على مهارة حل المشكلات بطرق إدارية وفنية مناسبة .
مهارات دعم وتسويق المشروعات والبرامج المتعلقة بالمرأة في المجتمع المحلي وتشمل ما يلي :
وهذه المهارات تتطلب إحداث التغيير الاجتماعي، ودفع عمليات مشاركة المرأة وخاصة في المؤسسات، وتقبل المجتمع للأدوار المناط بها اتجاه تقدير واحترام دورها على صعيد تقديم الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير السلع الإنتاجية، وتدعيم المشاريع الصغيرة التي تهتم بها.
الاتصال مع بقية المؤسسات الأهلية ذات الصلة بالموضوع، وصولاً إلى تلبية احتياجات واتجاهات الناس في المجتمع المحلي، وتقبلهم لتدعيم المشاركة سواء بالرأي أو الجهد أو المال سعياً إلى تنمية مجتمعهم بشكل أفضل .

2.2 الدراسات السابقة

مقدمة :

هناك العديد من الدراسات الفلسطينية والعربية والأجنبية التي تناولت موضوع مشاركة المرأة على صعيد المؤسسات، أو المجتمع، أو العمل السياسي، واعتبرت موضوع مشاركة المرأة مرتكز أساسي في اكتمال مجهودات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلى الرغم من اكتساب أهمية مشاركة المرأة ببلورة شخصيتها، وإسهام دلالتها في نهضة المجتمع وخطته التنموية، فإن العديد من هذه الدراسات لازالت تعتبر مشاركة المرأة مرتبطة بظروف وضغوطات مؤسسية واجتماعية وسياسية ، مما يجعلها غير قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها الاجتماعي ، وتأثير ذلك على مجمل إسهاماتها في تنمية المجتمع المحلي ، كما اعتبرت هذه الدراسات مشاركة المرأة حق من حقوقها الإنسانية ، والمطالبة بمساواتها في مختلف برامج ومشاريع التنمية، وطالبة هذه الدراسات بمعالجة وإعادة النظر في مجمل القوانين والتشريعات، والثقافة المجتمعية والسياسية والحزبية في سبيل دعم دور مشاركة المرأة مع الرجل في عملية التنمية، عبر توفير آليات مؤسسية واجتماعية لضمان تلبية احتياجات مشاركة المرأة من جانب، والجانب الآخر دمجها في خطط التنمية الحالية والمستقبلية، وتحقيق تحولات كبرى في تغيير النظرة السلبية اتجاه مشاركة المرأة، وبناء على ذلك فإن الباحث يستعرض العديد من هذه الدراسات على النحو الآتي :

1.2.2 الدراسات المحلية:

دراسة شحادة (1999) بعنوان واقع المرأة العاملة في محافظات قطاع غزة . هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومعرفة واقع مشاركة المرأة العاملة في قطاع غزة، ومدى تأثير الخصائص الديمغرافية المتعلقة بها، والتعرف على شروط عمل المرأة وطبيعة ظروفها ومراكزها في العمل المؤسسي، وانبثق عن هذه الدراسة العديد من النتائج أهمها :

قلة المعلومات المتوفرة حول نشاطات المرأة وبرامج عملها داخل المؤسسات .
تدني مستوى مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية يعزى لضعف الإمكانيات المتاحة لها .
غياب السياسات والبرامج التي تستهدف واقعية وأهمية مشاركة المرأة وتطويرها .

وتوصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها :
الإسهام في توفير البيانات والمعلومات والتقارير حول واقع عمل المرأة وإبراز أهميتها .
مناشدة السلطة الفلسطينية وقيادات المجتمع المحلي فيما يتعلق بتدعيم برامج ومشاريع النقابات المهنية والأهلية.
رفع مكانة المرأة وتحسين ظروفها الاجتماعية من خلال زيادة الرواتب والأجور مقارنة مع الرجل.

دراسة كمال (1997) بعنوان المرأة واتخاذ القرار في فلسطين ، إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة . هدفت الدراسة التعرف على واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في القطاعين العام والخاص، في الضفة الغربية وقطاع غزة فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار، كما تهدف إلى مدى تطبيق أبعاد المشاركة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وخصوصاً أن اغلب الدراسات التي كتبت عن المرأة تتعلق بالبعد السياسي وموقعها في صنع القرار، إضافة إلى الكشف عن الأوضاع التي تمر بها المرأة والتي تحول دون تحقيقها للمشاركة المطلوبة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

عوائق تتعلق بالرجل تحول دون وصول المرأة إلى مستوى اتخاذ القرار حيث عزت المرأة إلى نسبة 58 بالمائة تعزى إلى سيطرة الرجل لاتخاذ القرار في العمل المؤسسي .
نظرة المجتمع السلبية من حيث العادات والتقاليد والقوانين والتشريعات السائدة تحد من عملية ممارسة المرأة اتجاه المشاركة في مراكز صنع القرار .

ضعف قدرة المرأة على التوفيق بين أمورها المنزلية ، والمشاركة في العمل المؤسسي .
ضعف الدعم المادي والمعنوي لتفعيل دور مشاركة المرأة في مختلف المجالات .

وأوصت الدراسة بعدة نقاط أهمها :

- ضرورة تواجد المرأة في مواقع اتخاذ القرار لإبراز دورها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي .
- إعادة النظر في فهم القوانين والتشريعات حول عمل المرأة وتبوأها مراكز صنع القرار .
- إنشاء مراكز توعية وتنقيف للمرأة لتأثير على نظرة المجتمع اتجاه عملها المؤسسي .

دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(1999) بعنوان تقييم دور المنظمات غير حكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية .تهدف الدراسة بالاطلاع على واقع المنظمات الأهلية غير حكومية العاملة في المناطق الفلسطينية، والتعرف على نشاطاتها وبرامجها،ونطاق عمل المرأة المشاركة فيها ، ومستوى خدماتها المقدمة للفئات المستفيدة،كما تهدف إلى التعرف مجالات المشاركة وعلاقتها بتنمية المجتمع الفلسطيني في إطار تشابكها وتعاونها مع السلطة الفلسطينية،وأشارت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

وجود هيكل تنظيمي داخل المنظمات غير حكومية في مجال القطاع الزراعي،وتجمع اغلب عمل هذه الجمعيات بين العمل التطوعي والعمل مدفوع الأجر .
يغلب على عمل المؤسسات طابع الخدمات الاجتماعية والرعاية والاعاثة وبعض المشاريع ذات الطابع التنموي .

محدودية التعاون بين المؤسسات الأهلية والسلطة الفلسطينية في مجالات التنمية .
موقع المرأة في العمل المؤسسي لازل يفتقر إلى المشاركة الحقيقية في إحداث التنمية .
وتمخضت هذه الدراسة عن العديد من التوصيات أهمها :

العمل على تنفيذ المشاريع التنموية ذات البعد المحلي والوطني بما ينسجم مع تعزيز مشاركة المرأة في هذه المشروعات .

ضرورة التخطيط لاستراتيجية واضحة المعالم بين المنظمات الأهلية والسلطة الفلسطينية حول متطلبات التنمية الشاملة .

التغلب على مشكلة تمويل هذه الجمعيات من خلال تطوير العمل المشترك بين الجمعيات حول الأنشطة والمشاريع التي تقدمها .

تفعيل وسائل الإعلام والأبحاث العلمية حول تطوير الجمعيات الأهلية الخيرية وإبراز عملها التنموي .

ضرورة توسيع علاقات هذه الجمعيات على المستوى المحلي والعالمي .
الضغط على المؤسسات الحكومية في تقديم العون والدعم لهذه الجمعيات والعمل على تطويرها.

دراسة مركز دراسات أمان (2003) : هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور المتغير الذي تلعبه المرأة الفلسطينية في الهيئات والمؤسسات غير حكومية في فلسطين، وتحديد درجة مشاركتها ونطاقها، حيث أكدت على أن درجة القوة والتمكين لمشاركة للمرأة تستهدف إلى تطوير قدرات المرأة، وإمكانياتها الذاتية، ووجودها الفاعل والمؤثر في التنمية والحياة الاجتماعية على أصعدتها المختلفة، فدرجة مشاركة المرأة تعطي مؤشر على وضع المرأة وقضاياها، ومكانتها وقوتها في المجتمع، كما هدفت إلى الكشف عن أنماط المؤسسات المتعددة المشاركة فيها المرأة، موضحة طبيعة عمل هذه المؤسسات والانجازات التنموية التي حققتها عبر المراحل التاريخية التي مرت بها، وأصناف هذه المؤسسات وعلاقتها بمشاركة المرأة، وأدوارها المختلفة في العمل المؤسسي، وتحليل العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها، وبينت الدراسة العديد من النتائج على النحو الآتي :

أظهرت الدراسة أن المرأة العربية عامة ، والمرأة الفلسطينية بصفة خاصة لازالت بصفة خاصة ما تزال تعاني من الضغوط المؤسسية والاجتماعية التي تعوق من مشاركتها في صنع القرار .
هناك العديد من المؤسسات الأهلية المشاركة فيها المرأة التي تحاول من وراء ستار أظهار المساعدات ، والخدمات التنموية المختلفة ، أن تثبت أفكار سياسية معينة، هي غير ما تعلنه على الملأ .

تشير البيانات والإحصاءات المتوافرة على صعيد المجتمع الفلسطيني، إلى ضعف المشاركة النسائية الفلسطينية بصورة عامة في المؤسسات الأهلية، فضلا عن ضعفها في العمل النقابي، وتواجد المرأة أساسا على المستويات القاعدية دون القيادية .
غياب دور التعاون والتفاعل بين المؤسسات الأهلية المشاركة فيها المرأة ، لتطوير أداء وعمل هذه المؤسسات .

وتوصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها :

تكثيف حملات التوعية عبر وسائل الإعلام، للارتقاء بالوعي الاجتماعي والسياسي اتجاه مشاركة المرأة والعمل على تطويرها في مختلف البرامج والمشاريع التنموية، وضمن الحماية القانونية والمؤسسية لهذه المشاركة .

تدعيم دور الشراكة والتعاون بين المؤسسات الأهلية المشاركة فيها المرأة من خلال التضامن المالي ، وتنفيذ البرامج التدريبية، وتوطيد أواصر اللقاءات الاجتماعية لتدارس وتحليل العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والسياسية التي تعاني منها المرأة المشاركة في المؤسسات الأهلية، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

دراسة السوسي (2005): بعنوان واقع المؤسسات النسوية في قطاع غزة . هدفت هذه الدراسة التعرف على ماهية الدور الذي تلعبه المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، وطبيعة المشروعات والبرامج التي تتبناها، ومدى استفادة المرأة من هذه المشروعات سواء على الصعيد المادي أو المعنوي أو المجتمعي، كما هدفت الى مدى تأثير مجمل التغيرات على تلك البرامج والمشروعات في ضوء التغيرات المتجددة على الساحة الفلسطينية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها : صعوبات سياسية تمثلت في فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة مما يؤخر تنفيذ العديد من البرامج والمشروعات التنموية .

صعوبات مرتبطة بواقع المرأة الاجتماعية، تتمثل في سيادة العنصر الذكري، وخاصة القضايا المتعلقة بالصحة الإنجابية، ومشاركة المرأة في الانتخابات، وغياب دور القوانين والتشريعات بالإضافة إلى القضايا التي تتعلق بالمؤسسات والتي لها علاقة بالعادات والتقاليد السائدة في مجتمعنا الفلسطيني . صعوبات مالية بعدم توفر دعم تمويل ثابت للمؤسسات الأهلية المشاركة فيها المرأة، وصعوبة تغطية المصاريف الإدارية، والدعم الخارجي المشروط من الجهات المانحة . صعوبة الوضع الاقتصادي للفئات المستهدفة في برامج المؤسسات الأهلية، مما يؤدي إلى عدم استمرارية بعض البرامج، لعدم تمكن المرأة مع التواصل مع هذه البرامج . وأوصت مجموعة من التوصيات أهمها :

المؤسسات الأهلية المشاركة فيها المرأة بحاجة إلى دعم تثقيف وتوعية المرأة بحقوقها، ودورها التنموي في العمل المؤسسي والاجتماعي عبر القوانين والتشريعات القائمة، وانخراطها في صنع القرار، وتبنيها مراكز إدارية وقيادية مقارنة مع الرجل على الصعيد المؤسسي والاجتماعي ، وانعكاس ذلك على دورها التنموي في المجتمع المدني .

تفعيل دور هذه المؤسسات بخدمات اجتماعية واقتصادية وتطويرية للمرأة، كمشاريع لتنفيذ القدرة الإنتاجية للنساء الريفيات، وتدريب النساء على مهن مختلفة ذات بعد تنموي، وتأهيل المرأة للتمكن من الإنتاج، عبر توفير الدعم المالي والمعنوي من قبل الجهات المسؤولة في المجتمع المحلي، أو من قبل الجهات المانحة سواء عربياً أو دولياً .

عقد دورات تدريبية في مجال حقوق المرأة والقانون والانتخابات والديمقراطية، وورشات عمل حول العديد من القضايا المرتبطة بالمرأة، من خلال تغيير النظرة السلبية السائدة في هيمنة العنصر الذكوري، وإفساح المجال أمام مشاركة فاعلة للمرأة دون تمييز .

دراسة عبد العاطي (2007) : بعنوان المرأة الفلسطينية بين الواقع والمأمول. تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع المرأة الفلسطينية في المؤسسات الأهلية، والتحديات التي تواجهها في المجتمع الفلسطيني، عبر المراحل التاريخية التي مرت بها .

التعرف على مدى فاعلية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، وتأثيرها على التغيير المجتمعي من خلال المشاركة، والأسباب التي تقف أمامها اتجاه الأهداف التي تسعى إليها .

التعرف على الحقوق الخاصة بالمرأة المنصوص عليها في القوانين الفلسطينية، والمواثيق الدولية، واحترامها من قبل المجتمع الفلسطيني .

التعرف على أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية، ومعالجة مجمل القضايا المحيطة بها على الصعيد المحلي، والدولي .

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

ممارسات الاحتلال وما يفرضه من تقطيع أوصال القرى والمدن الفلسطينية، مما يؤثر على مدى استعداد المرأة للخروج من بيوتهن، ومن مجتمعاتهن المحلية، والمشاركة في الحياة العامة .

أدت أحداث الانتفاضة الثانية إلى عودة جميع المؤسسات الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني إلى المساعدات الطارئة ذات الطابع الإغاثي، وعلى الرغم من أهمية هذه المساعدات الطارئة لمواجهة الظروف الصعبة إلا أنها ألحقت الضرر بالمرأة المشاركة في المؤسسات الأهلية بسبب خروجها عن المشاريع والبرامج التنموية .

الوضع الاقتصادي المتردي الذي يمر به المجتمع الفلسطيني، ساهم بشكل كبير في تغيير أدوار النوع الاجتماعي، مما أدى إلى ظهور مهن غير مرغوبة للنساء كالتنظيف أعمال الخدمة في البيوت ، وتجارة البسطات بين النساء، أو المساهمة التقديرية لتغطية احتياجات الأمور المنزلية. وعلى ضوء النتائج أوصى الباحث مجموعة من التوصيات أهمها :

مطلوب من جميع المعنيين بمشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية والمجتمع المحلي رعاية قضاياها المؤسسية والمجتمعية، وتكثيف حملات التوعية والضغط من مختلف الوسائل الإعلامية والعملية اللازمة لتفعيل المشاركة الحقيقية للنساء .

الضغط من أجل تبني قوانين عصرية حضارية تنتصر لحقوق الإنسان والمرأة، وتضمن تحقيق أهداف ومكتسبات وحقوق المرأة في المجتمع الفلسطيني

2.2.2 الدراسات العربية :

دراسة عبد الفتاح (2006) : بعنوان الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع في مصر . تستهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي تقف أمام عمل المرأة ومشاركتها في تنمية المجتمع، كما تسلط الضوء على مستوى مشاركة المرأة في صنع القرار، ومدى وعيها بذاتها، إلى جانب التحديات والعقبات التي تقف أمام المرأة. وطرحَت الدراسة العديد من النتائج أهمها :

محدودية عمل المرأة في المؤسسات الأهلية بشكل عام في مجالات التنمية المطلوبة، وغياب التأثير في صنع القرار .

التقاليد والأعراف السائدة تضع قيوداً على مساهمة المرأة في مجالات التنمية خارج المنزل .
الثقة المهزوزة بالنسبة للمرأة وعدم إدراكها للدور المناط بها .
وخرجت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها :

العمل على رفع مكانة ومستوى المرأة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والعمل على حل مشاكلها .

إعادة تفسير العادات والتقاليد والتشريعات برؤية تستشرق بحقوق الإنسان، وتجسيد العدالة بين الجنسين في العمل المؤسسي .

إنشاء مراكز تأهيل وتدريب لتكوين مجموعة من النساء المهتمات بقضايا المرأة، وتنظيمهن وصولاً إلى إدراك المرأة لذاتها ، والأدوار المناطة بها .
إعادة قراءة تاريخ المرأة، وإظهار الإنجازات التي حققتها .

دراسة فهمي (2005) بعنوان المرأة الريفية في التنمية - تجارب مصرية عربية من الثمانينات وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين . استهدفت هذه الدراسة التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية ودورها في التنمية، والكشف عن الايجابيات والسلبيات حول هذه المشاركة في مختلف برامج ومشاريع المنظمات غير الحكومية، والإفصاح عن مستوى وعيها وإدراكها للعمل التنموي .

وكانت أهم نتائج هذه الدراسة على النحو الآتي :

ارتفاع نسبة الجوانب الايجابية لمشاركة المرأة الريفية في النشاط الاقتصادي .
ارتفاع مكانتها الاجتماعية نتيجة خروجها للعمل في إطار المؤسسات
زيادة مشاركة المرأة في العمل المؤسسي أدى إلى بروز اهتمامات جديدة لديها، وعزز مكانتها مما أفسح المجال لمشاركتها في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
استطاعت من خلال مشاركتها تلبية احتياجات المجتمع المحلي ورفع مستوى معيشتها .

قدمت الدراسة العديد من التوصيات أهمها :

توفير فرص التدريب للمرأة الريفية لإكسابها مهارات وقدرات لتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية بشكل أفضل .
حملات التوعية والتثقيف والإرشاد في عدة مجالات : مثل محو الأمية ، والارتفاع بمستوى العمل المؤسسي للمرأة .
تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية الزراعية بمشاركة المرأة مع الرجل لتحقيق التنمية في ظل الموارد المتاحة لها .

دراسة إبراهيم (2001) : بعنوان محددات مشاركة المرأة في تنمية المجتمع الكويتي . تهدف الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة المرأة الكويتية في البرامج والمشاريع التنموية، والتعرف على عوائق مشاركتها، إضافة إلى مدى إدراك المرأة للدور المناط بها اتجاه المشاركة التنموية .
ولخصت الدراسة نتائج عديدة أهمها:

ضعف الجمعيات الأهلية المشاركة فيها المرأة حول الخدمات التنموية، والنفع العام على الرغم من قدم نشأتها .

الدور التقليدي السائد من عادات وتقاليد الذي يغلب على عمل هذه المؤسسات، وغياب التحفيز حول تطوير المشاركة التنموية للمرأة .

قلة وعي المرأة بأدوار المشاركة في هذه الجمعيات ومعارضة الأسرة لها .
وركزت الدراسة على العديد من التوصيات أبرزها :

ضرورة تفعيل دور الإعلام في التوعية بقضايا المرأة، ومعالجة الأفكار الخاطئة المتعلقة بعزوف المرأة عن المشاركة المؤسسية .

توسيع نطاق عمل المؤسسات وإتاحة الفرصة لإقامة مشاريع إنتاجية وخدمائية، وتعميق مشاركة المرأة فيها.

إنشاء مراكز تدريبية وتنقيفية لدعم النهوض بأوضاع المرأة الكويتية، وإتاحة الفرصة لها للعمل المؤسسي بشكل أفضل .

دراسة الشرجي (2001) بعنوان مشاركة المرأة في قيادة المنظمات الأهلية في اليمن. استهدفت هذه الدراسة بالتعرف على دور مشاركة المرأة اليمنية في المؤسسات الأهلية، وأدوارها المتعددة مقارنة مع الرجل، والتعرف على أسلوب الانتخاب والترشيح في داخل المنظمات، إضافة إلى مدى أهمية الأنشطة والمشاريع والأعمال التطوعية وعلاقتها بالإطار التنموي في هذه المؤسسات . ولخصت هذه الدراسة العديد من النتائج أهمها :

تدني وضعف مستوى المرأة اليمنية بوعيها الذاتي اتجاه مشاركتها في العمل المؤسسي .
الممارسة الشكلية للديمقراطية حول الانتخاب والترشيح لتعيين الموظفين في الهيئة الإدارية للمؤسسات الأهلية اليمنية، وغياب موقع المرأة فيها .

لا زالت المشاريع التي تطرح ضعيفة في بعدها التنموي، ويغلب عليها طابع الأعمال التطوعية، وتمخضت عن هذه الدراسة العديد من التوصيات أهمها :

تطوير عمل المؤسسات الأهلية، وتوسيع نطاق مشاركة المرأة في الترشيح والانتخاب، وإعداد البرامج والمشاريع ذات العلاقة بالتنمية من خلال الوسائل التالية :

تهيئة قاعدة قانونية وتشريعية مناسبة لتفهم قضايا مشاركة المرأة وحلها بطرق مناسبة .

افتتاح مراكز تدريب وبرامج توعية لنهوض بوعي المرأة اليمنية لذاتها، والدفاع عن حقوقها اتجاه العمل المؤسسي .

ضرورة ممارسة الديمقراطية الحقيقية في عمليتي الانتخاب والترشيح داخل المنظمات الأهلية .

دراسة منصور، ليلي، الحوري، حمد، عبدالله. (2001) بعنوان المنظمات الأهلية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية في إطار الدراسة الميدانية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الوضع العام للمنظمات الأهلية في موريتانيا، وطبيعة المرأة المشاركة فيها في ظل القوانين والتشريعات والثقافة السائدة وانعكاس ذلك على عملها التنموي، كما تهدف إلى تحديد ملامح واتجاهات هذه المنظمات، ومدى استجابتها لاحتياجات المجتمع الموريتاني، ودور المرأة في العمل المؤسسي ولخصت هذه الدراسة العديد من النتائج أهمها :

محدودية العمل التنموي الذي تلعبه هذه المنظمات، وانعكاس ذلك على ضعف مشاركة المرأة في العمل المؤسسي .

ارتباط الهيكلية التنظيمية في داخل المؤسسات الأهلية بالتشريعات والقوانين السائدة في موريتانيا . تتفاعل مشاركة المرأة في المؤسسات في أوقات الظروف الطارئة لتتجاوب مع احتياجات المجتمع المحلي.

وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات أهمها:

وضع نماذج جديدة من الخدمات والبرامج الفعالة لتغطية احتياجات المرأة في التعاون مع الهيئات المحلية والحكومة الموريتانية من أجل توسيع نطاق عمل المرأة ومشاركتها في العمل التنموي . تكوين لجنة تختص بمتابعة العمل المؤسسي تتعلق بشؤون المرأة وقضاياها المجتمعية، والحد من المعتقدات والتقاليد السلبية اتجاه عمل المرأة .

دراسة عودة، منصور، الشرجي، منينة. (2001) بعنوان المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين بعض التحليلات والمقارنات . تهدف الدراسة التعرف على طبيعة عمل وبرامج المنظمات الأهلية ودورها في تنمية المجتمع المحلي، بالإضافة إلى نسبة تمثيل العنصر النسائي في الهيئة الإدارية للجمعيات، ومستوى مشاركتها في مختلف برامج المؤسسة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :

مظاهر الانفراد والهيمنة من قبل الرجل حول مركزية العمل المؤسسي .

غياب الفعاليات المؤسسية فيما يتعلق بعقد الاجتماعات والندوات ورفع التقارير لمعالجة قضايا المجتمع والمرأة ، والتطوير المؤسسي .

الانتخابات التي تمارس في المؤسسات الأهلية لتشكيل هيئة إدارية وتنفيذية ضعيفة ببعدها الديمقراطي .

وأوصت الدراسة بما يلي :

ضرورة ممارسة الديمقراطية بكافة أشكالها الحقيقية في العمل المؤسسي .
تدعيم مشاركة المرأة في جميع مجالات التنمية المؤسسية وبرامجها .
توفير قاعدة معلومات دورية تشرف عليها جهة مختصة لمتابعة متطلبات العمل المؤسسي وتدعيمه
حكومياً ومؤسسياً .

دراسة الصايغ (2001) بعنوان مشاركة المرأة والرجل في المنظمات الأهلية اللبنانية . تهدف هذه
الدراسة إلى معرفة مجالات النشاط والتدخل، ونوعية البرامج التي تعدها وتنفذها المنظمات غير
حكومية في لبنان، كما تهدف إلى معرفة نسبة مستوى حضور المشاركة لكلا الجنسين في نطاق
الهيكل التنظيمي وفي إعداد البرامج ، وخدمات التنمية ومشاريعها. وتمخض عن هذه الدراسة عدة
نتائج أهمها :

تبين أن نسبة الإناث أكبر في العدد من الرجال في المنظمات الأهلية؛ إلا أن نسبة الإناث كانت
متدنية نسبياً في الجهاز التنفيذي والهيئة الإدارية في هذه المنظمات .
كانت نسبة مشاركة النساء في العمل الاجتماعي الرعائي 64 بالمائة ، بينما في النشاط الثقافي
53 بالمائة.

خدمات التنمية ، وبرامج التوعية بالمواطنة كانت نسبة حضور المرأة 39 بالمائة في مجمل
المنظمات غير حكومية .

عدم إدماج المرأة بالمشاركة المطلوبة بالخدمات التنموية وبرامج ومشاريع المؤسسة إلى جانب
غياب واضح للمرأة لتبؤها في مراكز إدارية وتنفيذية. ولخصت توصيات الدراسة بما يلي :

ضرورة إدخال موضوع مشاركة المرأة في مجمل نشاطات وبرامج المؤسسة، وخصوصاً تلك
المتعلقة بالتنمية ، وتبوء مراكز إدارية بشكل عادل مقارنة مع الرجل .
تنظيم حركة مطلبية تهتم بقضايا المرأة هدفها القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة حول
طبيعة مشاركتها في العمل المؤسسي عبر التأثير في التشريعات والقوانين وقيادات المؤسسات
الأهلية .

ضرورة توسيع نطاق عمل المؤسسات في مختلف الضواحي والمدن اللبنانية لتحقيق التنمية الشاملة
على الصعيد المحلي والوطني

ضرورة توفير الإمكانيات المادية والمالية من قبل الحكومة والمؤسسات المانحة للمنظمات الأهلية لإبراز دورها التنموي .

دراسة نقاع (1999) بعنوان المرأة في المنظمات الأهلية بالأردن. هدفت الدراسة إلى تحليل واقع مشاركة المرأة الأردنية ، ومدى أهمية تواجدهن في العمل الأهلي، كما تهدف إلى تقديم دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في بناء وتطوير هذه المنظمات وانعكاس ذلك على تطوير تنمية المجتمع المحلي في الأردن، إضافة إلى مطالب المرأة في التعبير عن حقوقها وأدوارها في العمل المؤسسي .وتكشف الدراسة عن نتائج أهمها :

تمكين المرأة ببعض المشروعات الصغيرة، ومحاولة التقليل من الفقر وانتشار الأمية .
تقدم عمل المرأة في مجالات التوعية والتدريب والتأهيل بمستوى المرأة على الصعيد الاجتماعي .
تحجيم أنشطة وبرامج عمل المرأة في الدفاع عن موقعها الاجتماعي والسياسي لاعتبارات قانونية تفرضها الحكومة .
يغلب على الجمعيات الأهلية المشاركة فيها المرأة المفهوم الخيري الاجتماعي .

أوصت الدراسة بالعمل على :

ضرورة زيادة قدرة ومهارات المرأة المشاركة في مشروعات التنمية من خلال تنظيم حملات توعية تشيد بأهمية هذه المشاركة .
تعزيز مكانة المرأة اجتماعيا واقتصاديا لتعبيرها عن حقوقها ولتمثل مصدر تأثير وقوة في داخل العمل الأهلي من استخدام كافة وسائل الضغط للتأثير على قرارات وقوانين الحكومة الأردنية اتجاه عمل المرأة .
تطوير مداخل التمويل للمشاريع الصغيرة وتحويلها إلى مشاريع ذات بعد تنموي على المدى البعيد لتفعيل دور المرأة .

دراسة القضاة (1997) بعنوان إنجازات العمل التطوعي :دراسة مقارنة للتطور الكمي والنوعي لأداء الجمعيات الخيرية في الأردن بين العامين 1986-1997، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى دور الجمعيات الأهلية الخيرية المشاركة فيها المرأة في المجتمع الأردني بقطاعيه الحضري والريفي في تنمية المجتمع المحلي، والتعرف على رصد وتحليل طبيعة الجهود والأنشطة التي تمارسها الجمعيات

الأهلية في الأردن، كما هدفت على التعرف على ما تعترضها من عقبات ومشكلات من خلال مقارنة التجربة الأردنية مع بقية التجارب في إطار الوطن العربي حول العمل التطوعي .

أظهرت هذه الدراسة العديد من النتائج أهمها :

تمتع هذه الجمعيات بتنوع أنشطتها المجتمعية و عراقتها، واتساع خبراتها، وزيادة نسبة تمثيل مشاركة المرأة في الهيئات الإدارية لهذه الجمعيات .

ارتفاع نسبة تمثيل مشاركة المرأة في الأعمال التطوعية أعلى من الرجل يعزى لتدني الأجور المدفوعة .

صغر حجم الجمعيات واقتصارها على تقديم أعمال وخدمات بسيطة، كالأعمال الخيرية والاعاثية. برزت نشاطات هذه الجمعيات حول تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية وخدمات الطفولة والشباب والأسرة والمسنين والأيتام. وأوصت الدراسة بالأمور الآتية :

أنشاء مشاريع كبيرة ذات طابع تنموي، تساهم في زيادة الناتج الاقتصادي، وذلك بالتأثير على السياسات الحكومية في صياغة خططها التنموية .

تدعيم الدراسات والأبحاث العلمية لتحقيق النجاح المطلوب من المشاريع والخدمات التي تقدمها المرأة، وذلك لمساندة قيادات المجتمع وأفراده لأهمية عمل المرأة .

تعبئة الموارد المادية والمالية من قبل المنظمات غير حكومية والحكومية، لتفعيل نشاط المرأة وتوسيع نطاق عملها في المشاريع التنموية .

دراسة قبايجي ، وأتات (1997) بعنوان المرأة العاملة في لبنان (نتائج ميدانية تحليلية) . هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع عمل المرأة في لبنان، وقياس نسبة مشاركتها في مواقع العمل المؤسسي، والتعرف على دورها التنموي ومجالات عملها، وشروط مشاركتها المؤسسية بالمقارنة مع الرجل، كما تهدف إلى إبراز أهم المعوقات التي تحول دون فاعلية مشاركة المرأة على المستوى المؤسسي والاجتماعي. وأظهرت الدراسة العديد من النتائج أهمها :

ضعف جوانب مشاركة المرأة مقارنة مع الرجل في الهمل المهني لاعتبارات دينية واجتماعية. عوائق تتعلق بشخصية المرأة مهنيا وماديا وتتمثل في تدني الرواتب، وفرص الترقى في العمل المؤسسي، وضعف إدراك المرأة بالدور المناط بها .

وأوصت الدراسة العديد من النقاط أهمها :

توسيع نطاق مشاركة المرأة في مختلف المجالات المؤسسية والتنمية بالتأثير على القيادات المحلية والمؤسسية

تحسين مستوى الأجور والرواتب للمرأة في النقابات المهنية والجمعيات غير حكومية والمهن الطبية .

تطوير برامج التأهيل والتدريب لفهم وإدراك المرأة للدور المناط بها اتجاه العمل المؤسسي والمجتمعي .

عقد ندوات ومؤتمرات مؤسسية ومجتمعية لتجاوز الفهم المغلوط للبعد الاجتماعي والديني اتجاه مشاركة المرأة .

تفعيل دور وسائل الإعلام والأبحاث العلمية والدراسات التي تشجع على أهمية مشاركة المرأة .

دراسة الباز (1997) بعنوان المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين . هدفت الدراسة التعرف على المؤشرات العامة لواقع المنظمات الأهلية في الوطن العربي، والتعرف على الأدوار المختلفة التي تلعبها المنظمات على الصعيد المحلي والعالمي، ومن ثم الكشف عن السمات العامة والهيكلية التنظيمية لهذه المؤسسات، إضافة إلى مدى دور القطاع الأهلي في المشاركة اتجاه مشروعات التنمية. وانبثق عن هذه الدراسة العديد من النتائج أهمها :

ارتفاع نسبة نشاطات المنظمات غير حكومية في العمل الاجتماعي التطوعي فيما يتعلق بمكافحة الفقر، وتقديم المساعدات للأسر المحتاجة وخصوصا في ظل الظروف الطارئة .
اقتصار العمل الأهلي على الطابع التقليدي في تقديم الخدمات كالرعاية الصحية والإغاثة والسلع البسيطة .

ضعف المشاركة النسائية في صنع القرار بحكم وضعية المرأة في داخل المجتمع متأثرة بالمعتقدات والتقاليد السائدة

غياب الديمقراطية الحقيقية في عمل المؤسسات على صعيد البرامج والمشاريع التي تطرح، أو من خلال المشاريع المشروطة التي تطرحها الدول المانحة .

يغلب على عمل المؤسسات الأهلية الطابع الحزبي والبعد العشائري والمصالح الشخصية في تقديم الخدمات الرعاية والصحية والثقافية وغيرها من أنشطة المجتمع المحلي. ولخصت الدراسة بتوصيات أهمها:

حاجة المنظمات الأهلية لجهة معتمدة لمتابعة عمليات التنسيق والتشابك بين المنظمات الأهلية حول اكتساب الخبرات والمعارف في مجال العمل المؤسسي .

تدعيم مشاركة المرأة على كافة الأصعدة والمستويات في جميع مجالات التنمية عبر مراكز التوعية الجماهيرية، ووسائل الإعلام، ومؤسسات الدولة .
ضرورة تغيير في مفاهيم القيم والمعتقدات اتجاه متطلبات المشاركة المؤسسية للمرأة، وتفعيل دورها التنموي .

دراسة عبد القادر (1997) بعنوان محددات مشاركة المرأة الريفية في أنشطة المجتمع المحلي (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) دراسة في بعض قرى محافظة الجيزة. هدفت إلى التعرف على الخصائص الشخصية المميزة للمرأة المبحوثة والتي قد تؤثر على مستوى مشاركتها في عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتعرف على المشاكل التي تواجه المجتمع المحلي، وأسباب هذه المشاكل وطرق علاجها. وأظهرت نتائج الدراسة العديد من الأمور أهمها:

نقص قدرات ومهارات المرأة الريفية.
الظروف الاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة بفعالية.
ضعف وقصور القاعدة المعلوماتية الخاصة بالمرأة .
تبلورت أهم التوصيات لهذه الدراسة ما يلي :
الاهتمام ببرامج الإرشاد والتدريب المهني لإكساب المرأة الريفية مهارات وقدرات لأداء عملها.
تحسين الوضع الاقتصادي لها وتنوع مصادر الدخل .
تنمية الوعي السياسي وتهيئة المناخ الاجتماعي العام للمرأة ، لتقبل أدوارها وتجاوز كافة مشاكلها.

دراسة سالم (1997) بعنوان دراسة اجتماعية لمشاركة المرأة الريفية في إحدى المناطق الريفية في جمهور مصر العربية . يهدف هذا البحث بالتعرف على طبيعة ومستويات مشاركة المرأة الريفية في المجالات السياسية والأعمال التطوعية والمنظمية، والكشف عن المحددات المرتبطة بمستويات المشاركة في هذه المجالات، إضافة إلى التعرف حول أهمية هذه المجالات ومردودها التنموي .
ولخصت هذه الدراسة نتائج أهمها :

تدني مشاركة المرأة في السياسة واشتراك اغلب المبحوثات في المجالات التطوعية وخاصة النواحي الدينية والتعليمية بنسبة 64 بالمائة .
انعدام مشاركتها في المؤسسات الاجتماعية. باستثناء مشاركة بعض المبحوثات للجمعيات التعاونية الزراعية وخاصة من تمتلك حصة من الأرض .

التباين في نسبة المشاركة السياسية للمرأة حيث بلغت 11 بالمائة بينما في الأنشطة المجتمعية وكانت النسبة 15 بالمائة . ولخصت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها :

ضرورة إتاحة الفرصة أمام المرأة لرفع نسبة تمثيلها في مختلف جوانب الحياة المجتمعية؛ بالضغط على الحكومة والقيادات المؤسسية لتقبل ذلك .
عقد دورات تدريبية لتوسيع آفاق مشاركة في إحداث التنمية الشاملة .
العمل على إنشاء مراكز تثقيفية تهتم بقضايا المرأة . ورفع درجة وعيها لذاتها.

دراسة عبد الحميد (1995) بعنوان تنشيط وتدعيم دور المرأة في تنمية الريف المصري. هدفت هذه الدراسة في الكشف عن متطلبات التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالإصلاح الاقتصادي، والتعرف على استراتيجيات المرأة للتنمية الريفية، وطبيعة وسائل الإنتاج المتبعة، والظروف التي تمر بها المرأة الريفية، كما تهدف إلى تسليط الضوء على الجوانب التي بإمكانها المشاركة فيها، إضافة إلى طبيعة الموارد والخدمات المتاحة لها. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها :
الأسلوب التقليدي السلبي في ظل غياب استشارات المرأة الريفية عند التخطيط للأنشطة التنموية.
منح المرأة ادوار محدودة في العمل التنموي إضافة إلى افتقار حصول المرأة على المداخل التنموية والموارد والخدمات لمساهمتها في تحسين قدراتها وإمكانياتها في المجتمع الريفي.
ضعف القاعدة المعلوماتية الخاصة بالمرأة عامة، والمرأة في الريف خاصة .
ضعف وعي المرأة بمكانتها وحقوقها.
انتشار البطالة وضيق فرص استفادة المرأة من التسهيلات الائتمانية .

وتمخضت ابرز التوصيات على النحو الآتي :

تحقيق استراتيجيات التنمية الريفية بما تتضمنه من دعم مادي ومعنوي من قبل المؤسسات المعنية والحكومة فيما يتعلق بتحسين وسائل الإنتاج والتنمية للمرأة الريفية .
تطوير الدراسات والأبحاث العلمية، والقاعدة المعلوماتية حول تفعيل مشاركة المرأة في التنمية.
التعديل في هيكلية الإطار التنظيمي للمؤسسات بما يتناسب مع طموحات وتطلعات المرأة في العمل المؤسسي .

دراسة تمام (1994) بعنوان دور المرأة الريفية المصرية في مجالات التنمية . هدفت الدراسة التعرف على جوانب عمل المرأة داخل وخارج المنزل، وموقعها التشاركي في العمل المؤسسي

والتعرف على مجالات هذه المشاركة وعلاقتها بالتنمية، كما هدفت بتسليط الضوء على أهم المعوقات الثقافية والاجتماعية، ومدى تأثيرها على مشاركة المرأة في التنمية، وتمخضت عن هذه الدراسة نتائج أهمها:

سيطرة الرجل على قدراتها وإمكانياتها وتقيد كفاءات وقدرات المرأة من خلال تهميش دورها في المشاركة السياسية .
تهميش دور ومكانة المرأة داخل الأسرة فيما يتعلق بإدارة أمورها الاجتماعية والاقتصادية .
عزوف المرأة عن المشاركة في التنظيمات بشكل عام.

وأوصت الدراسة بالعديد من النقاط أهمها:

إفساح المجال أمام المرأة للتعبير عن رأيها والدفاع عن حقوقها من خلال التأثير على وجهاء العشائر، والقائمين على إدارة المنظمات الأهلية والحكومية .
ضرورة تشكيل جمعيات ومراكز تهتم بشؤون المرأة، وتنمي الوعي الاجتماعي لها اتجاه قضايا التنمية .

دراسة الساسي (1991) بعنوان دور الجمعيات النسائية في تنمية المجتمع دراسة تطبيقية على مدينتي جدة ومكة في المملكة العربية السعودية. استهدفت هذه الدراسة التعرف على ادوار الجمعيات النسائية، وعلاقتها بتنمية المجتمع المحلي، والتعرف على خصائص المرأة المبحوثة، وارتباطها بمستوى فاعليتها وتوجهاتها نحو العمل المؤسسي في هذه الجمعيات. وأشارت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

وجود ارتباط بينها وبين نتائج البحوث المتعلقة بالجمعيات النسائية في المجتمع المصري، على الرغم من اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية بين البلدين. وتركزت هذه النتائج إلى ارتباط هذه الجمعيات بالحكومة، وضعف مواردها المالية، واقتصار عمل هذه الجمعيات على أمور تقليدية عندما تعتنق بالشكل والمظهر بعيدا عن أدورها في التنمية المطلوبة، وركزت هذه الدراسة على العديد من التوصيات أهمها:

التركيز على حملات برامج التوعية والعلاقة التشابكية بين مختلف المنظمات النسائية عبر الشخصيات والقيادات المؤثرة في المجتمع السعودي سواء كانت حكومية أو غير حكومية .

دورات تدريبية مكثفة للنساء لزيادة وعيها بذاتها من جانب، ووعيها بالعمل التنموي من جانب آخر. إعادة النظر في القوانين والتشريعات حول فهم المنظور التنموي للمرأة .

3.2.2 الدراسات الأجنبية:

دراسة (Sultan,1993) بعنوان مشاركة المرأة الريفية في برامج ومشروعات التنمية من خلال المنظمات الحكومية وغير الحكومية في بنغلادش. تهدف الدراسة هذه التعرف على طبيعة مشاركة المرأة الريفية في مختلف برامج ومشروعات التنمية عبر المنظمات الحكومية وغير حكومية، والكشف عن موقعها وموقفها اتجاه هذه البرامج، وعن مدى إسهامها في تنمية المجتمع المحلي، والإطلاع على مجمل الاحتياجات التي تهم المرأة في داخل المؤسسات، بالإضافة إلى نظرة المرأة لذاتها ونظرتها للعمل المؤسسي بشكل عام، حيث أشارت في نتائجها إلى :

أن مشاركة المرأة في التنمية الريفية يسهم بشكل فعال في تنمية المجتمع .
الكشف عن قدراتها وطاقاتها وتحمل مسؤولياتها الاجتماعية ومكانتها بين أفراد أسرتها والمجتمع.
وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- زيادة نسبة تمثيل المرأة في المؤسسات الحكومية وغير حكومية .
- تطوير مهارات المرأة، وتفعيل دورها التنموي عبر البرامج التدريبية .
- رفع مستوى مساهمتها ونشاطها في جميع المستويات .

دراسة كل من (Margid and-Marya 1989) بعنوان التغيرات الجوهرية التي تحدث في شخصية المرأة في بورتوريكا نتيجة المشاركة في التنمية من خلال المنظمات الاجتماعية. هدفت الدراسة في الكشف عن التغيرات الجوهرية التي تحدث في شخصية المرأة في بورتوريكا عبر مشاركتها في المنظمات المجتمعية، والتعرف على رصد وقياس وتقويم وضع المرأة في مختلف مجالات المشاركة الاجتماعية، والكشف عن أدوارها في مجال الرعاية، والخدمة الاجتماعية، ومدى علاقتها بالتخطيط في مجال المشروعات، وتوصلت الدراسة، إلى العديد من النتائج أهمها :

أن مشاركة المرأة في التنمية تحدث تغيرا واضحا في توجهات المرأة نحو دورها وعلاقتها في المجتمع وينعكس ذلك على ثقافتها الاجتماعية.

تغييرات في ملامح ومحددات شخصية المرأة، سواء بعلاقتها الذاتية، أو اهتماماتها وعلاقتها بالآخرين. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها :
عقد دورات تدريبية متعددة المجالات لإعداد الكوادر النسائية في داخل المؤسسات .
تنظيم ندوات توعية للمرأة للدفاع عن حقوقها الضائعة .
إبراز دور المرأة في العمل المؤسسي من خلال التأثير على صناع القرار في داخل المنظمات.

دراسة لكل من (Ogunwal, and Hassan, 1993) بعنوان مشاركة المرأة الريفية بالجمعيات في نيجيريا. تهدف هذه الدراسة التعرف على مشاركة المرأة الريفية النيجيرية في النشاطات الاقتصادية، ودورها في معدلات الإنتاج الزراعي، وحماية الأسرة، والتعرف على الأعمال التطوعية والأنشطة المجتمعية، ومدى ارتباطها بالتنمية المحلي، حيث أشارت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

حماية الأسرة والمجتمع من الأزمة الغذائية من خلال توفير الإنتاج الزراعي والحيواني، عبر مشاركة المرأة في تنمية الحياة الاقتصادية.
إن أغلب الفئات العمرية من النساء المشاركات ساهمت في جهود التنمية الريفية.
وأوصت الدراسة بعدة نقاط أهمها:

إفساح المجال أمام المرأة في إعداد البرامج والفعاليات في داخل المؤسسات التي أنشأت للعمل في إطار التنمية.
ضرورة توفير التكنولوجيا لزيادة الطاقة الإنتاجية للمحاصيل الزراعية .

دراسة (kabadaki 1994) بعنوان مدى مساهمات المرأة الإفريقية في التنمية من خلال السياسات التنموية وأسلوب حياة المرأة الإفريقية. استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى مساهمة المرأة الإفريقية في التنمية من خلال السياسات التنموية، والتعرف على أسلوب حياة المرأة الإفريقية، ومدى مساهمتها في الاقتصاد الإفريقي الزراعي والصناعي، والتعرف على أهم المعوقات التي تحول دون إبراز مساهمتها في التنمية بالشكل المطلوب، وكشفت الدراسة عن نتائج أهمها:

ضعف مشاركة المرأة في التنمية بسبب الفقر والجهل والامية .
القيم والثقافات والمعتقدات السائدة التي تحد من العدالة والمساواة بين الجنسين.
توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

ضرورة إتاحة الفرصة أمام المرأة للمشاركة في مناصب قيادية ، وصنع السياسة وبلورة أهداف واستراتيجيات تزيد من فعاليتها في مختلف أوجه التنمية. العمل على زيادة نسبة تمثيل المرأة في مختلف مجالات التنمية من خلال التأثير على التشريعات والقوانين السائدة في جنوب إفريقيا .

دراسة (Abzug,1996) بعنوان ادوار المرأة في المنظمات غير ربحية في جنوب إفريقيا . والتي استهدفت التوصل إلى كيفية تحقيق المرأة للقوة في المراكز والنفوذ من خلال وجودها في إطار المنظمات، وخاصة في مجالات الرعاية الصحية والاجتماعية وفي عمليات الإحسان بالطفولة، وتبوء مراكز قيادية والتأثير في صنع القرار، والتعرف على خبرات وكفاءات المرأة ودورها في عملية تنمية المجتمع المحلي إضافة إلى تحليل الإطار التنظيمي لهذه المؤسسات ، وكشفت الدراسة عن نتائج أهمها :

تدني مشاركة النساء في المنظمات الغير ربحية فيما يخص بمشكلات المرأة وقضاياها. ضعف المرأة لإدراك الأدوار المناطة بها سواء فيما يتعلق وبعيها بنفسها، أو تأثيرها في البرامج التنموية .

قلة الاهتمام الكافي من قبل المسؤولين في المنظمات الأهلية ، ووسائل الإعلام في متابعة قضايا المرأة وتفعيل دورها المؤسسي. وركزت الدراسة على العديد من التوصيات أهمها :

زيادة فرص العمل أمام المرأة في المنظمات غير ربحية . إعداد الكوادر النسائية ذات الخبرة والمؤهلات العلمية في المجال المؤسسي حول أهمية مطالبتها بالمساواة مع الرجل في إحداث العملية التنموية الشاملة . منح حقوق المرأة في رسم السياسات ، وزيادة نسبة تمثيلها عبر مشاركتها في البرامج التنموية في داخل المجتمع المحلي .

دراسة (Fishtresh , 1997) بعنوان المرأة في معترك القوة والسياسة بألمانيا. تهدف الدراسة إلى معرفة تاريخ الحركة النسائية الألمانية، والإطلاع على التعليمات والقوانين والإجراءات المؤسسية التي تهتم بقضايا وشؤون المرأة ومساواتها مع الرجل في جميع نواحي الحياة. وكشفت نتائج الدراسة عن جوانب عديدة أهمها:

أهمية دور الحركة النسائية في استخدام وسائل الضغط والتعبئة للمرأة الألمانية على السياسي ن الذين يمثلون الدولة والمؤسسات الاجتماعية للدفاع عن حقوقها .
إيراز قضاياها ومشكلاتها من خلال مشاركتها في التنظيمات الحكومية وغير حكومية، والإفصاح عن تراجع دور القيادات في هذه المؤسسات، ومدى تأثيرها على معالجة هذه القضايا .

وأوصت الدراسة بالعمل على :

إدخال التعديلات القانونية والتشريعية في الوزارات الحكومية بألمانيا، وتفعيل دور المؤسسات غير حكومية المشاركة فيها المرأة، وصولاً إلى تبوأها مراكز قيادية والتأثير في صنع القرار السياسي والاجتماعي مناصفة مع الرجل .
متابعة قضايا المرأة عبر الندوات المؤسسية والحكومية وورش العمل المؤسسي، ووضع السبل الكفيلة لحلها .

دراسة (Bose,1997) بعنوان تأثير عمل المرأة وتعطلها عن المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمعات العشوائية في كلكتا بالهند. هدفت هذه الدراسة التعرف على درجة تأثير عمل المرأة في مختلف جوانب الحياة بكلكتا بالهند، كما هدفت بالتعرف على مجمل الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية المقدمة لها، إضافة إلى الكشف عن أسباب الصعوبات التي تواجهها، وتحديد مجالات مشاركتها في العمل المؤسسي، وعلاقة ذلك بدورها التنموي وأشارت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، ورفع مكانتها وزيادة وعيها من خلال مشاركتها في العمل التنموي.

تدني قدرات ومهارات المرأة المشاركة في برامج ومشروعات التنمية.
ولخصت الدراسة العديد من التوصيات أهمها :

التأثير على دور القيادات المحلية في المجتمع الهندي حول تدعيم مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية، من خلال برامج التدريب والتوعية لرفع قدراتها ومهاراتها التشاركية .
الدعم المادي والمالي للبرامج والمشاريع المشاركة فيها المرأة، وتحويلها إلى دور تنموي .

4.2.2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ما يميز الدراسة الحالية التي قام بها الباحث عن الدراسات السابقة في العديد من الجوانب أهمها: التركيز على موضوع مشاركة المرأة في مختلف جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المؤسسات الأهلية، واعتبار هذه المشاركة قضية جوهرية في المساهمة الفعالة في بناء المجتمع، وتطوير العمل المؤسسي .

اهتمت الدراسة بضرورة الاتصال والتواصل بين القائمين على إدارة المؤسسات الأهلية، وقيادات المجتمع المحلي، والسلطة الوطنية الفلسطينية بضرورة تدعيم مشاركة المرأة الفلسطينية في التنمية الشاملة في المؤسسات الأهلية والمجتمعية، عبر أعداد البرامج والمشروعات التي تعبر عن طموحات وتطلعات المرأة التنموية .

اعتبار أن استراتيجية التنمية وخططها الفاعلة في المجتمع لا تكتمل مقاييسها إلا باكتمال الفرص السانحة أمام المرأة المشاركة في العمل المؤسسي مقارنة مع الرجل، من أجل أحداث تغيير جذري في أوضاع المرأة، والدفاع عن قضاياها العادلة .

التركيز والاعتراف بإدماج مشاركة المرأة في العمل المؤسسي في مختلف جوانب التنمية، يعني النهوض بالمرأة في مختلف النواحي الفكرية والعقلية والمعنوية والنفسية والاجتماعية، مما يؤهلها في أبرز دورها في جميع الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتبوءها مناصب في مختلف المستويات الإدارية في المؤسسات الأهلية والمجتمع المحلي .

سلطت الضوء على مدى تقبل واستجابة المرأة لمختلف أدوار مشاركتها في العمل المؤسسي، وعلاقة ذلك بأبعاده التنموية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات :

يوضح هذا الفصل الطريقة والأسلوب المتبع في الدراسة، والمصادر والمراجع التي تم استخدامها من أجل الحصول على البيانات، ويتضمن مجتمع الدراسة وعينتها ، وأدوات البحث المستخدمة، إضافة إلى أدوات التحليل الإحصائي واستخدامها في عملية استخلاص النتائج .

1.3 منهجية الدراسة

أعتمد الباحث على المنهج الوصفي كمنهج مناسب للدراسة .

2.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من جميع الموظفين والموظفات في مختلف المستويات الإدارية في المؤسسات الأهلية المشاركة فيها المرأة الفلسطينية في محافظتي الخليل وبيت لحم، جنوب الضفة الغربية ، والبالغ عددهم (1084) موظفًا/ات موزعين على (156) مؤسسة رسمية ، (حسبما أفادت مديرية داخلية لحول، ومديرية داخلية جنوب الخليل – دورا، ومديرية داخلية بيت لحم، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية المتوفرة لديها أسماء هذه المؤسسات (انظر ملحق 3.1)، إضافة إلى المراجع التي احتوت على تاريخ هذه المؤسسات كمرجع دليل المؤسسات الموقعية الفلسطينية) تشارك فيها المرأة مع الرجل ،دون أن تتضمن فروع بعض المؤسسات الأهلية نظراً لاحتوائها على أعداد كبيرة

من الموظفين التابعين لها، وقد تم اختيار العينة بأسلوب العينة العشوائية، تضمنت (30) مؤسسة أهلية موزعة على كلا المحافظتين بالتساوي، وبلغ حجم العينة في المؤسسات (201) أي بنسبة (18.5%) من أفراد العينة لمجتمع الدراسة، حيث تم استرجاع (200) استبانة صالحة للتحليل والدراسة، وكان نسبة العائد منها (99.5%)، ومن ثم تم ترميزها، وإدخال بياناتها للحاسوب من أجل إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة للوصول إلى النتائج.

3.3 وصف عينة الدراسة

فيما يلي وصف لخصائص عينة الدراسة التي أجابت على الاستبانة من حيث الجنس، الحالة الاجتماعية، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، مجال الوظيفة، موقع المؤسسة، عمل المؤسسة، عدد موظفي المؤسسة الكلي، عدد الموظفين، كما هو موضح في الجدول (1.3).

جدول 1.3.أ: خصائص العينة الديمغرافية

القيم الناقصة	النسبة المئوية	العدد	المتغيرات	
1	65.0	130	ذكر	الجنس
	35.0	70	أنثى	
5	27.0	53	أعزب	الحالة الاجتماعية
	70.9	139	متزوج	
	2.0	4	مطلق	
5	12.2	24	من 20 سنة إلى أقل من 25 سنة	الفئة العمرية
	28.6	56	من 25 سنة إلى أقل من 30 سنة	
	32.7	64	من 30 سنة إلى أقل من 35 سنة	
	26.5	52	من 35 سنة فأكثر	
3	7.1	14	دون توجيهي	المؤهل العلمي
	21.7	43	توجيهي	
	42.4	84	دبلوم	
	23.2	46	بكالوريوس	
	5.6	11	ماجستير فأعلى	
15	32.3	60	من 5 سنوات فأقل	سنوات الخبرة
	41.9	78	من 6 - 10 سنوات	
	18.8	35	من 11 - 15 سنة	
	7.0	13	من 15 سنة فأكثر	

جدول 1.3.ب: خصائص العينة الديمغرافية

ة

القيم الناقصة	النسبة المئوية	العدد	المتغيرات	
14	11.8	22	مدير	مجال الوظيفة
	9.6	18	عضو هيئة	
	10.2	19	سكرتير	
	38.0	71	مدرب	
	20.3	38	مشرف	
	10.2	19	عامل	
9	55.2	106	مدينة	موقع المؤسسة
	25.5	49	قرية	
	19.3	37	مخيم	

ضمن البيانات الواردة في الجدول (1.3) حول خصائص العينة الديمغرافية (الجنس ، الحالة الاجتماعية ، الفئة العمرية ، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة ، مجال الوظيفة ، موقع المؤسسة) فان الباحث يفسرها على النحو الآتي :

الجنس : تشير المعطيات الواردة في الجدول أن النسبة المئوية لمشاركة الرجال في المؤسسات الأهلية كانت أعلى من المرأة ، حيث بلغت هذه النسبة 65 % ، وهذا يدل على هيمنة الرجل على مختلف مجالات العمل المؤسسي سواء على صعيد البرامج والمشروعات التنموية ، أو تبوء مناصب إدارية وقيادية في المؤسسات الأهلية .

الحالة الاجتماعية : يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (1.3) أن أغلب المشاركين لكلا الجنسين في المؤسسات الأهلية هم من المتزوجين، وقد بلغت النسبة المئوية لهذه المشاركة 70.9 %، وهذا مؤشر على أن المتزوجين لديهم استعداد وتقبل للانخراط في العمل المؤسسي أكثر من غيرهم، لمواجهة ظروفهم المادية والاجتماعية التي يمرون بها .

الفئة العمرية : يلاحظ من المعطيات الواردة في الجدول (1.3) حول الفئات العمرية لمشاركة الرجل والمرأة في المؤسسات الأهلية ، كانت متقاربة نوعاً ما، إلا أن أعلى نسبة مئوية كانت ما بين 30 سنة إلى أقل من 35 سنة، حيث بلغت 32.7 % في حين كانت أقل نسبة مئوية للفئات العمرية ما بين 20 سنة إلى أقل من 25 سنة، وقد بلغت هذه النسبة 12.2 %، مما يشير إلى أن أصحاب الخبرة، وانخراطهم في العمل المؤسسي لسنوات عديدة هم الأقدر على تفهم واستيعاب متطلبات

العمل المؤسسي في مختلف المشروعات وبرامج العمل التنموي، بالإضافة إلى معرفتهم الجيدة بمختلف المستجدات والتطورات التي تحدث على صعيد عمل المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم .

المؤهل العلمي : يتضح من المعلومات الواردة في الجدول (1.3) حول النسبة المئوية لأفراد عينة الدراسة لمشاركة المرأة والرجل في المؤسسات الأهلية، أن أعلى نسبة لهذه لمشاركة كانت من حملت شهادة الدبلوم إذ بلغت نسبتها 42.4 %، مما يدل على أن متطلبات المشاركة في المؤسسات الأهلية لا تتطلب شهادات عليا بشكل عام، وإنما تهدف إلى الاهتمام بالعناصر الشابة الأكثر حيوية ونشاطاً لتقبل كافة البرامج والمشروعات التنموية في المؤسسات الأهلية، وقدرتهم على الاتصال والتواصل بين المؤسسة والمجتمع المحلي فيما يتعلق بإجراء البحث الميداني .

سنوات الخبرة : يشير الجدول (1.3) إلى أن أعلى نسبة لمشاركة المرأة والرجل في المؤسسات الأهلية فيما يتعلق بسنوات الخبرة تراوحت بين 6 – 10 سنوات حيث بلغت هذه النسبة 41.9 % ، مما يدل على اهتمام هذه المؤسسات بأصحاب الخبرة من كلا الجنسين، لتفعيل وتطوير العمل المؤسسي، وإدخال أفكار وطموحات جديدة في العمل التنموي في إطار المؤسسات الأهلية .

مجال الوظيفة : يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (1.3) ، أن مجال الوظيفة المتعلق بمشاركة المرأة والرجل في المؤسسات الأهلية كانت من الموظفين /ات الذين يعملون في مجال التدريب، حيث بلغت نسبة مشاركتهم 38%، مما يدل على اهتمام هذه المؤسسات بتدريب هؤلاء الموظفين على مختلف فعاليات وأنشطة العمل المؤسسي ، والعمل على كيفية إدارة المشاريع ، وورش العمل المرتبطة بهذه المؤسسات وكيف يمكن الوصول إلى إحداث التنمية الشاملة على الصعيد المؤسسي والاجتماعي .

موقع المؤسسة : يتضح من الجدول (1.3) أن أكبر نسبة مئوية لعدد المؤسسات الأهلية المشاركة فيها المرأة مع الرجل كانت في المدينة، حيث بلغت نسبتها 55.2%، وهذا أمر طبيعي لكون موقع هذه المؤسسات مرتبط بالبعد السكاني، ومجمل الخدمات الاجتماعية والاقتصادية متوفر في هذه المدينة مما يحفز على دعم وتطوير مختلف برامج ومشروعات التنمية في العمل المؤسسي .

4.3 أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة في استخدام استبانة مكونة من قسمين رئيسيين (أنظر ملحق 1.1) بهدف جمع المعلومات والبيانات التي تغطي جميع متغيرات الدراسة، وهما :

القسم الأول : يشمل الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، واشتملت على المتغيرات (الجنس، الحالة الاجتماعية، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، مجال الوظيفة، موقع المؤسسة) .

القسم الثاني : ويحتوي على (56) فقرة تتعلق بقياس واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية من خلال الأسئلة من (1-20) تتعلق بقياس المجال المتعلق بالمشاركة، ومن (21-32) الأسئلة المتعلقة بقياس دوافع المشاركة، ومن (33 – 38) الأسئلة المتعلقة بقنوات المشاركة، ومن (39-50) الأسئلة المتعلقة بمعوقات المشاركة، ومن (51 – 56) الأسئلة المتعلقة بتدعيم المشاركة .

5.3 صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة (ملحق 2.1)، والذين أبدوا بعض الملاحظات حولها، وبناءً عليه تم إخراج الاستبانة بشكلها الحالي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة أيضاً بحساب معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لفقرات الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة، وذلك كما هو واضح في الجدول (1.3).

جدول 2.3 أ : نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة.

الفقرات	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
Q1	0.52	0.00	Q29	0.55	0.00
Q2	0.62	0.00	Q30	0.65	0.00
Q3	0.54	0.00	Q31	0.48	0.00
Q4	0.48	0.00	Q32	0.51	0.00
Q5	0.48	0.00	Q33	0.51	0.00
Q6	0.54	0.00	Q34	0.53	0.00
Q7	0.53	0.00	Q35	0.45	0.00

جدول 2.3.ب : نتائج معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة.

الفقرات	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
Q8	0.53	0.00	Q36	0.47	0.00
Q9	0.53	0.00	Q37	0.51	0.00
Q10	0.44	0.00	Q38	0.45	0.00
Q11	0.49	0.00	Q39	0.10	0.17
Q12	0.16	0.02	Q40	0.14	0.05
Q13	0.59	0.00	Q41	0.01	0.85
Q14	0.47	0.00	Q42	0.23	0.00
Q15	0.52	0.00	Q43	0.22	0.00
Q16	0.59	0.00	Q44	0.07	0.29
Q17	0.46	0.00	Q45	0.18	0.01
Q18	0.62	0.00	Q46	0.15	0.03
Q19	0.54	0.00	Q47	0.12	0.09
Q20	0.59	0.00	Q48	0.11	0.11
Q21	0.52	0.00	Q49	0.18	0.01
Q22	0.55	0.00	Q50	0.14	0.04
Q23	0.49	0.00	Q51	0.43	0.00
Q24	0.60	0.00	Q52	0.54	0.00
Q25	0.55	0.00	Q53	0.58	0.00
Q26	0.60	0.00	Q54	0.54	0.00
Q27	0.56	0.00	Q55	0.42	0.00
Q28	0.53	0.00	Q56	0.26	0.00

يتضح من الجدول (2.3) أن معظم قيم مصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة كانت دالة إحصائية، مما يشير إلى اتساق داخلي لفقرات الأداة وأنها تشترك معاً في قياس مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم، على ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه .

6.3 ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach alpha)، وذلك كما هو واضح في الجدول (2.3) .

جدول 3.3: نتائج معامل كرونباخ ألفا (Cronbach alpha) لثبات أداة الدراسة بإبعادها المختلفة

البيان	عدد الحالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا
المشاركة	201	20	0.88
دوافع المشاركة	201	12	0.86
قنوات المشاركة	201	6	0.76
معيقات المشاركة	201	12	0.82
تدعيم المشاركة	201	6	0.79
الدرجة الكلية	201	56	0.92

يشير الجدول (3.3) أن أداة الدراسة بأبعادها المختلفة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، حيث بلغت قيمة الثبات (0.92) .

7.3 متغيرات الدراسة :

متغيرات مستقلة : واقع المشاركة (مجالات المشاركة، دوافع المشاركة، قنوات المشاركة، معيقات المشاركة، آليات تدعيم المشاركة) .

متغيرات معدلة : وتشمل :

- الجنس وله مستويان : 1- ذكر 2- أنثى .
- الحالة الاجتماعية: 1- أعزب 2- متزوج 3- مطلق 4- أرمل .
- الفئة العمرية : 1 : 20 - أقل من 25 2 : 25 - أقل من 30 سنة 3 : 30 - أقل من 35 سنة 4 : 35 سنة فأكثر .
- المؤهل العلمي : 1- دون التوجيهي 2- توجيهي 3 - دبلوم 4- بكالوريوس 5 - ماجستير فأعلى .
- سنوات الخبرة : 1: 5 سنوات فأقل 2 : 6 - 10 سنوات 3: 11 - 15 سنة 4: 15 سنة فأكثر .
- مجال الوظيفة : _____ .
- موقع المؤسسة : 1: مدينة 2: قرية 3 : مخيم .

متغيرات تابعة : واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظة الخليل وبيت لحم .

8.3 نموذج الدراسة :

متغيرات الدراسة		
متغيرات تابعة	متغيرات معدلة	متغيرات مستقلة
واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظة الخليل وبيت لحم	خصائص العينة الديموغرافية	واقع المشاركة
	الجنس	مجالات المشاركة
	الحالة الاجتماعية	دوافع المشاركة
	الفئة العمرية	قنوات المشاركة
	المؤهل العلمي	معيقات المشاركة
	سنوات الخبرة	آليات تدعيم المشاركة
	مجال الوظيفة	
	موقع المؤسسة	

9.3 إجراءات الدراسة

بعد التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة، قام الباحث بتوزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة وعددها 201 أستانة بعد ذلك تم جمع الاستبانات، وكان نسبة العائد منها 99.5%، ومن ثم تم ترميزها، وإدخال بياناتها للحاسوب من أجل إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة للوصول إلى النتائج .

10.3 المعالجة الإحصائية للبيانات

بعد جمع بيانات الدراسة قام الباحث بمراجعتها وذلك تمهيدا لإدخالها للحاسوب لعمل المعالجة الإحصائية للبيانات، وقد تم ذلك بإعطائها أرقاما معينة، حيث أعطيت الإجابة موافق بشدة 5 درجات، موافق 4 درجات، محايد 3 درجات، غير موافق درجتين، وغير موافق بشدة درجة واحدة، بحيث كلما زادت الدرجة زادت مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظة الخليل وبيت لحم، والعكس صحيح.

وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، اختبار ت (t-test)، اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance)، اختبار توكي (tukey test)، معامل الارتباط بيرسون (person correlation)، ومعامل الثبات كرونباخ ألفا (cronbach alpha)، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS.

11.3 مفاتيح التصحيح

للتعرف الى درجة واقع المشاركة من خلال المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة، تم اعتماد المقياس الوزني الآتي، والمبين في الجدول 4.3 .

جدول (4.3) يبين مفاتيح تصحيح الاستبانة :

الدرجة	المتوسط الحسابي
منخفضة	2.33-1
متوسطة	3.33 -2.34
مرتفعة	3.34- فأعلى

الفصل الرابع

نتائج الدراسة :

يتضمن هذا الفصل على عرض نتائج الدراسة بشكل مفصل ، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة وأهدافها ، والتأكد من صحة فرضياتها باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة .

1.4 تحليل أسئلة الدراسة :

1.1.4 السؤال الأول : ما واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم كما تبينها أبعاد الدراسة الآتية :

أ- مجالات مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم .

جدول 1.4.1: المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمشاركة المرأة في المؤسسات مرتبة حسب الأهمية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
Q2	تساهم مشاركة المرأة بإنجاز العمل المطلوب منها في الوقت المحدد.	4.05	0.75	مرتفعة
Q4	تستطيع المرأة من خلال مشاركتها التغلب على المشكلات الاجتماعية التي تواجهها.	4.02	0.84	مرتفعة

جدول 1.4.ب: المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمشاركة المرأة في المؤسسات مرتبة حسب الأهمية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
Q20	تحقق المشاركة المؤسسية للمرأة العناية بتطوير كفاءتها المؤسسية.	4.01	0.76	مرتفعة
Q11	تلتزم المرأة بأخلاقيات العمل المناط بها في إطار المشاركة.	4.01	0.70	مرتفعة
Q3	تقبل المرأة المشاركة في المؤسسة لكافة التعليمات الإدارية المرتبطة بتنفيذ المشاريع.	4.00	0.75	مرتفعة
Q15	قدرة مشاركة المرأة على إحداث التغيير في برامج التنمية الاجتماعية.	3.95	0.78	مرتفعة
Q19	تتضح أهمية المشاركة للمرأة في المشروعات المؤسسية باحترام آرائها المهنية.	3.94	0.80	مرتفعة
Q18	تتبع المشاركة للمرأة في المشروعات المؤسسية باحترام آرائها المهنية.	3.93	0.67	مرتفعة
Q13	تلعب مشاركة المرأة دور فاعل في بناء المؤسسة	3.92	0.81	مرتفعة
Q8	تساهم مشاركة المرأة في تقوية علاقتها مع العاملين في المؤسسة بشكل مرضي.	3.92	0.84	مرتفعة
Q16	تحسن مشاركة المرأة في إنجاز الأنشطة الاقتصادية بطريقة فاعلة.	3.91	0.79	مرتفعة
Q6	إدراك المرأة للدور المناط بها في المشاركة تساعد في تلبية احتياجات المجتمع المحلي.	3.89	0.76	مرتفعة
Q7	تفسح المشاركة المجال أمام المرأة بتحمل المسؤولية حول إنجاز العمل المؤسسي.	3.88	0.77	مرتفعة
Q9	يتم تقييم دور المرأة لمستوى الإنجاز الذي حققته من جراء المشاركة المؤسسية.	3.82	0.80	مرتفعة
Q17	تتبع إدارة المؤسسة الأهلية أسلوب التقييم لمستوى مشاركة المرأة وإنجازاتها.	3.80	0.88	مرتفعة
Q14	إدارة المؤسسة تحفز على توسيع مشاركة المرأة بالاتصال مع المؤسسات الأهلية.	3.75	0.84	مرتفعة
Q10	تمارس الإدارة المؤسسية طرح أسلوب المشاركة بين الجنسين بشكل عادل.	3.72	0.97	مرتفعة
Q5	تساهم مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتشكيل الهيئة الإدارية للمؤسسة.	3.72	0.98	مرتفعة
Q1	تؤثر مشاركة المرأة في صياغة الخطط المؤسسية بإبداء رأيها بشكل واضح.	3.67	0.83	مرتفعة
Q12	تقتصر مشاركة المرأة في البرامج المؤسسية عندما يطلب منها عند الضرورة.	2.30	0.90	منخفضة
	الدرجة الكلية	3.81	0.81	مرتفعة

تشير البيانات الواردة في الجدول (1.4) أن درجة تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم كانت عالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة على الدرجة الكلية للمقياس (3.81) ، وهذا مؤشر إيجابي لإفساح المجال أمام المرأة لمشاركتها في المؤسسات الأهلية على نطاق واسع في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يعني تقبل القائمين على إدارة المؤسسات الأهلية

لهذه المشاركة للمرأة، وتشجيعهم لكافة الأدوار التي تقوم بها المرأة، واعتبار أن مشاركتها حق من حقوقها مقارنة مع الرجل في العمل المؤسسي .

ب – دوافع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم .

جدول 2.4 : المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدوافع المشاركة لدى المرأة في المؤسسات مرتبة حسب الأهمية.

رقم الفقرة	الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
Q23	مرتفعة	0.80	4.08	رغبة المرأة المشاركة في ممارسة العمل التطوعي حتى تضمن مكانتها الاجتماعية.
Q25	مرتفعة	0.76	4.06	رغبة مشاركة المرأة في تحقيق حوافز مادية لها من جراء قيامها بإنجاز عمل معين.
Q30	مرتفعة	0.71	4.05	تسعى مشاركة المرأة في خدمة الصالح العام للمجتمع.
Q26	مرتفعة	0.76	4.04	تهدف مشاركة المرأة في تطوير العمل المؤسسي نحو الأفضل.
Q24	مرتفعة	0.67	4.03	رغبة مشاركة المرأة في التعاون مع الآخرين في إنجاز البرامج المؤسسية.
Q27	مرتفعة	0.73	4.02	ترغب المرأة في تحقيق استقلاليتها في التعبير عن مشاركتها.
Q22	مرتفعة	0.83	3.99	تشارك المرأة بإبداء رأيها حول متطلبات العمل التطوعي حتى تضمن مكانتها الاجتماعية.
Q31	مرتفعة	0.76	3.93	رغبة مشاركة المرأة بتفعيل دور جميع وسائل الإعلام لإبراز دورها في التنمية.
Q21	مرتفعة	0.82	3.88	مساهمة المرأة تدفع المؤسسات الأهلية في تقديم الدعم المادي لها في الخدمات التنموية.
Q28	مرتفعة	0.78	3.84	رغبة المرأة في حضور الندوات واللقاءات العامة لمناقشة قضايا المجتمع المحلي وذلك بالإطلاع على آخر المستجدات المحلية.
Q32	مرتفعة	0.80	3.84	رغبة مشاركة المرأة في التأثير على موقف الإدارة المؤسسية اتجاه برامجها التنموية.
Q29	مرتفعة	0.71	3.81	تساهم مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية بالالتزام بروح جدية العمل اتجاه برامجها.
	مرتفعة	0.76	3.96	الدرجة الكلية

يتضح من قيمة المتوسط الحسابي الواردة في الجدول (2.4) لإجابات أفراد عينة الدراسة لمجال دوافع المشاركة المتعلقة بالمرأة كانت عالية، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة على الدرجة

الكلية للمقياس (3.96) وهذه النتيجة تكشف عن الرغبة لدى المرأة في تقوية دافعيتها للمشاركة في العمل مع الأفراد في المؤسسات الأهلية في وضع وتخطيط المشروعات والبرامج المؤسسية، إضافة إلى تأثيرها على وسائل الإعلام وقيادات المؤسسات الأهلية، وممثلي المجتمعات المحلية بتدعيم دوافع مشاركتها في المؤسسات الأهلية، وانعكاس ذلك على دورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب رغبتها بالإطلاع على آخر المستجدات المحلية والعالمية .

ج – قنوات مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم .

جدول 3.4 : المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لقنوات المشاركة لدى المرأة في المؤسسات مرتبة حسب الأهمية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
Q37	تسهّم آلية مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية في توسيع فرص عمل المرأة في مجالات التنمية	4.04	0.70	مرتفعة
Q33	تشجع المؤسسة على مساعدة المرأة في المشاركة من خلال التدريب المهني.	3.91	0.77	مرتفعة
Q36	تساهم المؤسسة في دعم مشاركة المرأة عبر الدراسات والمؤتمرات والمراكز الاجتماعية.	3.90	0.82	مرتفعة
Q35	تساهم إدارة المؤسسة في تطوير مشاركة المرأة عبر التأثير في قيادات المجتمع المحلي.	3.83	0.88	مرتفعة
Q34	مشاركة المرأة تؤكد على مبدأ العدالة مقارنة مع الرجل في مواقع تحديد احتياجات متطلباتها الاقتصادية.	3.80	1.01	مرتفعة
Q38	تشجع المؤسسات الأهلية على اتصال مشاركة المرأة في مختلف مستويات الهيكل التنظيمي.	3.79	0.79	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.87	0.82	مرتفعة

يتضح من قيمة المتوسط الحسابي الواردة في الجدول لهذا المجال (3.87)، ومن خلال استجابات أفراد عينة الدراسة، أن درجة قنوات مشاركة المرأة كانت عالية، حيث تبين من خلال الاستجابة على الفقرات أن هناك توجه من قبل المرأة على توسيع نطاق عملها في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على تطوير مشاركتها مقارنة مع الرجل في مختلف مستويات الهيكل التنظيمي، والمطالبة بمساواتها مع الرجل في العمل المؤسسي وتفعيل مشاركتها عبر قنوات

التدريب المهني والدراسات والمؤتمرات والمراكز الاجتماعية، ووسائل الإعلام لمساندة قنوات مشاركة المرأة وتفعيلها في المؤسسات الأهلية بالشكل المطلوب .

د – معيقات مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم.

جدول 4.4: المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمعيقات المشاركة لدى المرأة في المؤسسات مرتبة حسب الأهمية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
Q42	معيقات تتعلق بشخصية المرأة تتمثل في ضعف إدراك المرأة للدور المناط بها اتجاه المشاركة في البرامج المؤسسية.	3.00	1.16	متوسطة
Q43	معيقات حزبية بحيث تفرض قيوداً مهنية أمام مشاركة المرأة في إدارة البرامج المؤسسية.	2.62	0.92	متوسطة
Q50	اهتزاز مبادئ عمل المشاركة المؤسسية بين الرجل والمرأة بسبب تبوء الرجل مراكز إدارية أفضل من المرأة.	2.30	0.93	منخفضة
Q45	ضعف مشاركة المرأة في النقاش مع الرجل بسبب تدني أسلوب الحوار الديمقراطي في إطار المؤسسية.	2.27	0.96	منخفضة
Q49	عدم وضوح الوصف الوظيفي فيما يتعلق بالمستويات الإدارية وأفراد العاملين في المؤسسة اتجاه المشاركة.	2.21	0.89	منخفضة
Q47	عدم توفر مراكز تدريبية وورشات عمل في المؤسسات تساعد على تنمية مشاركة المرأة في العمل المؤسسي.	2.16	0.88	منخفضة
Q46	معيقات سياسية تتمثل في ضعف العلاقة بين المؤسسات الأهلية والسلطة الفلسطينية لتفعيل دور القانون حول مشاركة المرأة.	2.09	0.93	منخفضة
Q40	معيقات إدارية بحيث لا تتيح إدارة المؤسسة الأهلية المشاركة المطلوبة للمرأة في مختلف البرامج التنموية.	2.09	0.93	منخفضة
Q44	معيقات ثقافية تتمثل في غياب الدراسات العلمية ووسائل الإعلام حول تفعيل دور مشاركة المرأة.	2.08	0.81	منخفضة
Q48	ضعف مشاركة المرأة في النقاش مع الرجل بسبب تدني أسلوب الحوار الديمقراطي في إطار المؤسسية.	2.07	0.94	منخفضة
Q39	معيقات اجتماعية تساهم في عدم تقبل المجتمع لمشاركة المرأة في المشاريع المؤسسية.	2.00	0.72	منخفضة
Q41	معيقات مالية تساهم في تراجع انتقال مشاركة المرأة من الدور الإغاثي إلى الدور التنموي	1.87	0.88	منخفضة
	الدرجة الكلية	2.23	0.91	منخفضة

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4.4) أن درجة معيقات مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة على الدرجة الكلية للمقياس (2.23)، من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة، وكانت أبرز هذه المعيقات تلك التي تتعلق بشخصية المرأة نتيجة لعدم إدراكها للدور المناط بها بالشكل المطلوب في مختلف متطلبات العمل المؤسسي، بمتوسط حسابي عالي (3.00) ، ثم تأتي في المقام الثاني الاعتبارات الحزبية التي تفرض قيوداً معينة على مشاركة المرأة تبعاً لتوجهاتها وبما يتناسب مع برامجها المؤسسية ، بمتوسط حسابي (2.62) ثم يليها في المقام الثالث اهتزاز مبادئ العدالة بين الرجل والمرأة في تبوء مراكز إدارية تتناسب مع قدرات وكفاءات المرأة المشاركة في العمل المؤسسي، بمتوسط حسابي (2.30) في حين كان أقل المتوسطات الحسابية لمعيقات مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية للفقرة " معيقات مالية تساهم في تراجع انتقال مشاركة المرأة من الدور الإغاثي إلى الدور التنموي .

هـ – آليات تدعيم المشاركة للمرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظة الخليل وبيت لحم.

جدول 5.4 : المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لتدعيم مشاركة المرأة في المؤسسات مرتبة حسب الأهمية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
Q52	تستطيع المرأة من خلال المشاركة التفاوض مع أفراد المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم التنموية.	4.27	0.77	مرتفعة
Q53	تبرز مهارات مشاركة المرأة من خلال إتباع القدرات البحثية والتدريب على حل المشكلات المؤسسية.	4.21	0.77	مرتفعة
Q51	تستطيع المرأة من خلال المشاركة التعبير عن صدق مشاعرها اتجاه العمل التنموي.	4.13	0.71	مرتفعة
Q54	تساهم مشاركة المرأة في التسويق الاجتماعي للمشروعات المؤسسية.	4.09	0.75	مرتفعة
Q55	تتبنى إدارة المؤسسة اتجاه مشاركة المرأة دراسة وتحليل نوعية البرامج المطروحة لتفعيل دورها التنموي.	3.94	0.80	مرتفعة
	الدرجة الكلية	4.12	0.76	مرتفعة

يتضح من قيمة المتوسط الحسابي الواردة في الجدول (5.4) لإجابات أفراد عينة الدراسة لمجال تدعيم المشاركة المتعلق بالمرأة كانت عالية (4.12) ، وأن جميع الفقرات التي وردت في الأستبانة عن هذا المجال كانت عالية ، مرتبة حسب الأهمية ، حيث جاء في المقام الأول " تستطيع المرأة من خلال المشاركة التفاوض مع أفراد المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم التنموية " وبمتوسط حسابي (4.27)، ثم يليها في المقام الثاني " تبرز مهارات مشاركة المرأة من خلال إتباع القدرات البحثية والتدريب على المشكلات المؤسسية ، ثم يليها في المقام الثالث " تستطيع المرأة من خلال المشاركة التعبير عن صدق مشاعرها اتجاه العمل التنموي، ويلاحظ من خلال الاستجابات لهذا المجال بأن هناك اهتمام وتدعيم قوي نحو عمل المرأة في مختلف نشاطات العمل المؤسسي وبرامجها، إضافة إلى اتصالها مع أفراد المجتمع المحلي حول أبداء رأبها ومشاركتها في مجمل مشاريع واحتياجات المجتمع المحلي وقدرتها على تسويق هذه المشروعات بشكل ايجابي .

2.4 السؤال الثاني: هل تختلف تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم باختلاف متغيرات خصائص عينة الدراسة: الجنس، الحالة الاجتماعية، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، مجال الوظيفة ،موقع المؤسسة.

وانبثقت الفرضيات الصفرية الآتية عن سؤال الدراسة الثاني :

1.2.4 الفرضية الأولى :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الجنس.

جدول 6.4 أ: نتائج اختبارات للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم، تعزى لمتغير الجنس

الأبعاد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المشاركة	ذكر	130	3.75	0.38	198	0.929	0.006
	أنثى	70	3.90	0.37			

جدول 6.4.ب: نتائج اختبارات للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم، تعزى لمتغير الجنس

الأبعاد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
دوافع المشاركة	ذكر	130	3.92	0.42	198	0.582	0.026
	أنثى	70	4.06	0.42			
قنوات المشاركة	ذكر	130	3.81	0.50	198	0.138	0.066
	أنثى	70	3.95	0.45			
معيقات المشاركة	ذكر	130	2.20	0.50	198	0.825	0.409
	أنثى	70	2.26	0.49			
تدعيم المشاركة	ذكر	130	4.04	0.51	198	0.195	0.115
	أنثى	70	4.15	0.48			
الدرجة الكلية	ذكر	130	3.49	0.24	198	0.602	0.001
	أنثى	70	3.61	0.26			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (6.4) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الجنس. حيث كانت هذه الفروق في مجال المشاركة لصالح الإناث بمتوسط حسابي (3.90)، مقابل (3.75) للذكور. كذلك الأمر بالنسبة للبعد الخاص بدوافع المشاركة حيث كانت النتائج لصالح الإناث بمتوسط حسابي (4.06) مقابل (3.92) للذكور، وفي الدرجة الكلية كانت النتائج لصالح الإناث بمتوسط حسابي (3.61)، مقابل (3.49) للذكور.

2.2.4 الفرضية الثانية :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

جدول 7.4: الأعداد، و المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

أبعاد الدراسة	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المشاركة	أعزب	53	3.74	0.43
	متزوج	139	3.83	0.37
	مطلق	4	3.89	0.31
دوافع المشاركة	أعزب	53	3.94	0.48
	متزوج	139	3.98	0.42
	مطلق	4	4.05	0.23
قنوات المشاركة	أعزب	53	3.86	0.58
	متزوج	139	3.85	0.45
	مطلق	4	4.14	0.56
معيقات المشاركة	أعزب	53	2.31	0.54
	متزوج	139	2.19	0.47
	مطلق	4	2.40	0.70
تدعيم المشاركة	أعزب	53	3.99	0.57
	متزوج	139	4.11	0.49
	مطلق	4	4.21	0.16
الدرجة الكلية	أعزب	53	3.51	0.29
	متزوج	139	3.54	0.25
	مطلق	4	3.67	0.32

جدول 8.4أ: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدالة الإحصائية
المشاركة	بين المجموعات	0.347	2	0.174	1.158	0.316
	داخل المجموعات	28.940	193	0.150		
	المجموع	29.288	195			
دوافع المشاركة	بين المجموعات	0.074	2	0.037	0.193	0.825
	داخل المجموعات	36.883	193	0.191		
	المجموع	36.957	195			
قنوات المشاركة	بين المجموعات	0.324	2	0.162	0.669	0.513
	داخل المجموعات	46.752	193	0.242		
	المجموع	47.077	195			

جدول 8.4.ب: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
معيقات المشاركة	بين المجموعات	0.620	2	0.310	1.263	0.285
	داخل المجموعات	47.369	193	0.245		
	المجموع	47.989	195			
تدعيم المشاركة	بين المجموعات	0.679	2	0.340	1.302	0.274
	داخل المجموعات	50.348	193	0.261		
	المجموع	51.027	195			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.098	2	0.049	0.711	0.493
	داخل المجموعات	13.344	193	0.069		
	المجموع	13.443	195			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (7.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث كانت مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم متقاربة وذلك على اختلاف الحالة الاجتماعية لدى المبحوثين، كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابية في الجدول (8.4) .

3.2.4 الفرضية الثالثة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ، في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية.

جدول 9.4: الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية.

أبعاد الدراسة	الفئة العمرية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المشاركة	من 20 سنة إلى أقل من 25 سنة	24	3.86	0.42
	من 25 سنة إلى أقل من 30 سنة	56	3.73	0.41
	من 30 سنة إلى أقل من 35 سنة	64	3.78	0.33
	من 35 سنة فأكثر	52	3.86	0.41
دوافع المشاركة	من 20 سنة إلى أقل من 25 سنة	24	4.09	0.41
	من 25 سنة إلى أقل من 30 سنة	56	3.98	0.46
	من 30 سنة إلى أقل من 35 سنة	64	3.96	0.38
	من 35 سنة فأكثر	52	3.90	0.47
قنوات المشاركة	من 20 سنة إلى أقل من 25 سنة	24	3.92	0.46
	من 25 سنة إلى أقل من 30 سنة	56	3.86	0.48
	من 30 سنة إلى أقل من 35 سنة	64	3.86	0.51
	من 35 سنة فأكثر	52	3.81	0.49
معيقات المشاركة	من 20 سنة إلى أقل من 25 سنة	24	2.36	0.53
	من 25 سنة إلى أقل من 30 سنة	56	2.19	0.48
	من 30 سنة إلى أقل من 35 سنة	64	2.12	0.44
	من 35 سنة فأكثر	52	2.34	0.56
تدعيم المشاركة	من 20 سنة إلى أقل من 25 سنة	24	4.15	0.42
	من 25 سنة إلى أقل من 30 سنة	56	4.04	0.55
	من 30 سنة إلى أقل من 35 سنة	64	4.21	0.37
	من 35 سنة فأكثر	52	3.93	0.61
الدرجة الكلية	من 20 سنة إلى أقل من 25 سنة	24	3.62	0.26
	من 25 سنة إلى أقل من 30 سنة	56	3.50	0.27
	من 30 سنة إلى أقل من 35 سنة	64	3.52	0.21
	من 35 سنة فأكثر	52	3.55	0.30

جدول 10.4 : نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية.

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المشاركة	بين المجموعات	0.565	3	0.188	1.266	0.287
	داخل المجموعات	28.577	192	0.149		
	المجموع	29.142	195			
دوافع المشاركة	بين المجموعات	0.622	3	0.207	1.106	0.348
	داخل المجموعات	36.030	192	0.188		
	المجموع	36.653	195			
قنوات المشاركة	بين المجموعات	0.192	3	0.064	0.264	0.851
	داخل المجموعات	46.421	192	0.242		
	المجموع	46.612	195			
معيقات المشاركة	بين المجموعات	1.937	3	0.646	2.610	0.053
	داخل المجموعات	47.494	192	0.247		
	المجموع	49.431	195			
تدعيم المشاركة	بين المجموعات	2.353	3	0.784	3.108	0.028
	داخل المجموعات	48.446	192	0.252		
	المجموع	50.799	195			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.276	3	0.092	1.361	0.256
	داخل المجموعات	12.996	192	0.068		
	المجموع	13.272	195			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (9.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية.

بالرغم من عدم وجود فروق في الدرجة الكلية، إلا أنه يوجد فروق في مجال معيقات المشاركة، وكذلك في مجال تدعيم المشاركة، ولإيجاد مصدر هذه الفروق تم استخراج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية كما هو واضح في الجدول (10.4).

جدول 11.4: نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية

الأبعاد	المقارنات	أقل من 20- أقل من 25	أقل من 25- أقل من 30	أقل من 30- أقل من 35	35 سنة فأكثر
معيقات المشاركة	أقل من 20- أقل من 25		0.1716	0.2391*	0.0163
	أقل من 25- أقل من 30			0.0675	0.1553-
	أقل من 30- أقل من 35				0.2229-
	35 سنة فأكثر				
تدعيم المشاركة	أقل من 20- أقل من 25		0.1101	0.0599-	0.2131
	أقل من 25- أقل من 30			0.1700-	0.1030
	أقل من 30- أقل من 35				0.2730*
	35 سنة فأكثر				

كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابي في الجدول (10.4). تشير المقارنات الثنائية البعدية إلى أن الفروق في مجال معيقات المشاركة كانت بين أقل من 20-أقل من 30 وبين أقل من 30-أقل من 35، ولصالح أقل من 20-أقل من 35 والتي كانت معيقات المشاركة لديهم أعلى شيء. كذلك فقد كانت الفروق في مجال تدعيم المشاركة بين أقل من 30-أقل من 35، و 35 سنة فأكثر ولصالح أقل من 30-أقل من 35 والتي كان تدعيم المشاركة لديهم أعلى شيء.

4.2.4 الفرضية الرابعة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول 4.12.4 أ: الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

أبعاد الدراسة	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المشاركة	دون توجيهي	14	3.97	0.45
	توجيهي	43	3.79	0.39
	دبلوم	84	3.78	0.38
	بكالوريوس	46	3.75	0.37
	ماجستير فأعلى	11	4.05	0.37
دوافع المشاركة	دون توجيهي	14	4.08	0.44
	توجيهي	43	3.93	0.48
	دبلوم	84	3.98	0.41
	بكالوريوس	46	3.95	0.45
	ماجستير فأعلى	11	4.05	0.35
قنوات المشاركة	دون توجيهي	14	3.98	0.57
	توجيهي	43	3.80	0.53
	دبلوم	84	3.89	0.44
	بكالوريوس	46	3.77	0.53
	ماجستير فأعلى	11	4.16	0.37
معيقات المشاركة	دون توجيهي	14	2.10	0.61
	توجيهي	43	2.27	0.46
	دبلوم	84	2.13	0.41
	بكالوريوس	46	2.43	0.59
	ماجستير فأعلى	11	2.07	0.48
	دون توجيهي	14	4.06	0.49
	توجيهي	43	4.02	0.56
	دبلوم	84	4.15	0.49
	بكالوريوس	46	3.99	0.51
ماجستير فأعلى	11	4.15	0.46	

جدول 12.4.ب: الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

أبعاد الدراسة	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدرجة الكلية	دون توجيهي	14	3.60	0.32
	توجيهي	43	3.51	0.26
	دبلوم	84	3.52	0.25
	بكالوريوس	46	3.54	0.27
	ماجستير فأعلى	11	3.65	0.19

جدول 13.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المشاركة	بين المجموعات	1.213	4	0.303	2.065	0.087
	داخل المجموعات	28.330	193	0.147		
	المجموع	29.543	197			
دوافع المشاركة	بين المجموعات	0.347	4	0.087	0.455	0.768
	داخل المجموعات	36.775	193	0.191		
	المجموع	37.122	197			
قنوات المشاركة	بين المجموعات	1.753	4	0.438	1.849	0.121
	داخل المجموعات	45.742	193	0.237		
	المجموع	47.495	197			
معيقات المشاركة	بين المجموعات	3.313	4	0.828	3.472	0.009
	داخل المجموعات	46.041	193	0.239		
	المجموع	49.354	197			
تدعيم المشاركة	بين المجموعات	1.036	4	0.259	1.003	0.407
	داخل المجموعات	49.836	193	0.258		
	المجموع	50.871	197			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.234	4	0.058	0.853	0.493
	داخل المجموعات	13.216	193	0.068		
	المجموع	13.450	197			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (12.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي. هذا وبالرغم من عدم وجود فروق في الدرجة الكلية، فقد وجدت فروق في المجال الخاص بمعوقات المشاركة، ولإيجاد مصدر هذه الفروق تم استخراج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في واقع مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي كما هو واضح في الجدول رقم (14.4).

جدول 14.4: نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

الأبعاد	المقارنات	دون توجيهي	توجيهي	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
معيقات المشاركة	دون توجيهي	-0.1703	-0.0377	-0.3395	0.0271	
	توجيهي		0.1326	-0.1693	0.1973	
	دبلوم			*-0.3018	0.0648	
	بكالوريوس				0.3666	
	ماجستير فأعلى					

تشير المقارنات الثنائية البعدية إلى أن الفروق في واقع مشاركة المرأة حسب المؤهل العلمي في مجال معيقات المشاركة كانت بين الدبلوم والبكالوريوس ولصالح البكالوريوس والذين كانت معيقات المشاركة لديهم أعلى شيء، كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابية في الجدول (12.4).

5.2.4 الفرضية الخامسة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

جدول 15.4: الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

أبعاد الدراسة	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المشاركة	من 5 سنوات فأقل	60	3.81	0.38
	من 6-10 سنوات	78	3.79	0.36
	من 11-15 سنة	35	3.80	0.44
	من 15 سنة فأكثر	13	3.83	0.42
دوافع المشاركة	من 5 سنوات فأقل	60	4.06	0.40
	من 6-10 سنوات	78	3.98	0.39
	من 11-15 سنة	35	3.77	0.56
	من 15 سنة فأكثر	13	3.97	0.43
قنوات المشاركة	من 5 سنوات فأقل	60	3.87	0.45
	من 6-10 سنوات	78	3.88	0.48
	من 11-15 سنة	35	3.85	0.61
	من 15 سنة فأكثر	13	3.73	0.53
معيقات المشاركة	من 5 سنوات فأقل	60	2.28	0.52
	من 6-10 سنوات	78	2.14	0.37
	من 11-15 سنة	35	2.26	0.64
	من 15 سنة فأكثر	13	2.35	0.55
تدعيم المشاركة	من 5 سنوات فأقل	60	4.10	0.43
	من 6-10 سنوات	78	4.13	0.48
	من 11-15 سنة	35	3.93	0.70
	من 15 سنة فأكثر	13	4.05	0.51
الدرجة الكلية	من 5 سنوات فأقل	60	3.57	0.25
	من 6-10 سنوات	78	3.52	0.22
	من 11-15 سنة	35	3.48	0.33
	من 15 سنة فأكثر	13	3.55	0.30

جدول 16.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المشاركة	بين المجموعات	0.023	3	0.008	0.050	0.985
	داخل المجموعات	27.503	182	0.151		
	المجموع	27.526	185			
دوافع المشاركة	بين المجموعات	1.883	3	0.628	3.354	0.020
	داخل المجموعات	34.050	182	0.187		
	المجموع	35.933	185			
قنوات المشاركة	بين المجموعات	0.277	3	0.092	0.371	0.774
	داخل المجموعات	45.311	182	0.249		
	المجموع	45.588	185			
معيقات المشاركة	بين المجموعات	0.945	3	0.315	1.300	0.276
	داخل المجموعات	44.071	182	0.242		
	المجموع	45.016	185			
تدعيم المشاركة	بين المجموعات	0.943	3	0.314	1.174	0.321
	داخل المجموعات	48.726	182	0.268		
	المجموع	49.668	185			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.174	3	0.058	0.848	0.469
	داخل المجموعات	12.441	182	0.068		
	المجموع	12.615	185			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (16.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة..

هذا وبالرغم من عدم وجود فروق في الدرجة الكلية، إلا أنه وجدت فروق في المجال الخاص بدوافع المشاركة، ولإيجاد مصدر هذه الفروق تم استخراج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق كما هو واضح في الجدول (17.4).

جدول 17.4: نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

الأبعاد	المقارنات	5 سنوات فأقل	6-10 سنوات	11-15 سنة	15 سنة فأكثر
دوافع المشاركة	5 سنوات فأقل		0.0762	0.2887*	0.0855
	6-10 سنوات			0.2125	0.0093
	11-15 سنة				0.2032-
	15 سنة فأكثر				

تشير المقارنات الثنائية البعدية إلى أن الفروق في واقع مشاركة المرأة حسب سنوات الخبرة كانت بين 5 سنوات فأقل و 11-15 سنة ولصالح 5 سنوات فأقل والتي كانت دوافع المشاركة لديهم أعلى شيء، كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابية في الجدول (17.4) .

6.2.4 الفرضية السادسة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير مجال الوظيفة.

جدول 18.4 أ: الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير مجال الوظيفة.

أبعاد الدراسة	مجال الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المشاركة	مدير	22	3.86	0.32
	عضو هيئة	18	3.66	0.50
	سكرتير	19	3.77	0.28
	مدرب	71	3.78	0.34
	مشرف	38	3.86	0.47
	عامل	19	3.90	0.49

جدول 18.4.ب: الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير مجال الوظيفة.

أبعاد الدراسة	مجال الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دوافع المشاركة	مدير	22	3.93	0.36
	عضو هيئة	18	3.79	0.55
	سكرتير	19	3.98	0.38
	مدرب	71	4.02	0.43
	مشرف	38	3.95	0.47
	عامل	19	4.00	0.42
قنوات المشاركة	مدير	22	3.85	0.51
	عضو هيئة	18	3.67	0.67
	سكرتير	19	3.95	0.47
	مدرب	71	3.84	0.44
	مشرف	38	3.97	0.48
	عامل	19	3.97	0.55
معوقات المشاركة	مدير	22	2.28	0.60
	عضو هيئة	18	2.42	0.65
	سكرتير	19	2.12	0.43
	مدرب	71	2.29	0.51
	مشرف	38	2.12	0.47
	عامل	19	2.12	0.46
تدعيم المشاركة	مدير	22	4.12	0.47
	عضو هيئة	18	3.78	0.52
	سكرتير	19	4.18	0.38
	مدرب	71	4.09	0.50
	مشرف	38	4.16	0.57
	عامل	19	4.06	0.52
الدرجة الكلية	مدير	22	3.56	0.27
	عضو هيئة	18	3.43	0.30
	سكرتير	19	3.53	0.22
	مدرب	71	3.55	0.25
	مشرف	38	3.55	0.32
	عامل	19	3.56	0.29

جدول 19.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير مجال الوظيفة.

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المشاركة	بين المجموعات	0.799	5	0.160	1.021	0.407
	داخل المجموعات	28.312	181	0.156		
	المجموع	29.111	186			
دوافع المشاركة	بين المجموعات	0.787	5	0.157	0.826	0.533
	داخل المجموعات	34.498	181	0.191		
	المجموع	35.285	186			
قنوات المشاركة	بين المجموعات	1.463	5	0.293	1.178	0.322
	داخل المجموعات	44.949	181	0.248		
	المجموع	46.412	186			
معيقات المشاركة	بين المجموعات	1.790	5	0.358	1.339	0.250
	داخل المجموعات	48.414	181	0.267		
	المجموع	50.204	186			
تدعيم المشاركة	بين المجموعات	2.101	5	0.420	1.623	0.156
	داخل المجموعات	46.864	181	0.259		
	المجموع	48.965	186			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.242	5	0.048	0.649	0.663
	داخل المجموعات	13.510	181	0.075		
	المجموع	13.752	186			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (19.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ، في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير مجال الوظيفة. حيث كان هناك تقارب في مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية وذلك على اختلاف وظائف المبحوثين، كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابية في الجدول (18.4) .

7.2.4 الفرضية السابعة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير موقع المؤسسة.

جدول 20.4: الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير موقع المؤسسة..

أبعاد الدراسة	موقع المؤسسة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المشاركة	مدينة	106	3.78	0.45
	قرية	49	3.86	0.29
	مخيم	37	3.89	0.29
دوافع المشاركة	مدينة	106	3.92	0.46
	قرية	49	4.07	0.40
	مخيم	37	4.07	0.34
قنوات المشاركة	مدينة	106	3.86	0.51
	قرية	49	3.86	0.48
	مخيم	37	3.94	0.44
معيقات المشاركة	مدينة	106	2.35	0.55
	قرية	49	2.10	0.45
	مخيم	37	2.01	0.35
تدعيم المشاركة	مدينة	106	4.03	0.53
	قرية	49	4.15	0.47
	مخيم	37	4.21	0.45
الدرجة الكلية	مدينة	106	3.54	0.31
	قرية	49	3.55	0.22
	مخيم	37	3.56	0.20

جدول 21.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير موقع المؤسسة.

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المشاركة	بين المجموعات	0.406	2	0.203	1.366	0.258
	داخل المجموعات	28.099	189	0.149		
	المجموع	28.505	191			
دوافع المشاركة	بين المجموعات	1.044	2	0.522	2.865	0.059
	داخل المجموعات	34.438	189	0.182		
	المجموع	35.482	191			
قنوات المشاركة	بين المجموعات	0.175	2	0.087	0.367	0.693
	داخل المجموعات	45.019	189	0.238		
	المجموع	45.193	191			
معيقات المشاركة	بين المجموعات	4.214	2	2.107	8.753	0.000
	داخل المجموعات	45.501	189	0.241		
	المجموع	49.715	191			
تدعيم المشاركة	بين المجموعات	1.118	2	0.559	2.211	0.112
	داخل المجموعات	47.793	189	0.253		
	المجموع	48.912	191			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.018	2	0.009	0.121	0.886
	داخل المجموعات	13.876	189	0.073		
	المجموع	13.894	191			

تشير المعطيات الواردة في الجدول (21.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير موقع المؤسسة.

وبالرغم من عدم وجود فروق في الدرجة الكلية، إلا أنه قد وجدت فروق في مجال دوافع المشاركة ومجال معيقات المشاركة، ولإيجاد مصدر هذه الفروق تم استخراج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في

المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير موقع المؤسسة، كما هو واضح في الجدول (22.4) .

جدول 22.4: نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في واقع مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير موقع المؤسسة.

الأبعاد	المقارنات	مدينة	قرية	مخيم
دوافع المشاركة	مدينة		0.1493*	0.1470*
	قرية			0.0023
	مخيم			
معيقات المشاركة	مدينة		0.2577*	0.3359*
	قرية			0.0817
	مخيم			

تشير المقارنات الثنائية البعدية إلى ان الفروق في واقع مشاركة المرأة حسب موقع المؤسسة في دوافع المشاركة كانت بين المدينة والقرية ولصالح القرية، وبين المدينة والمخيم ولصالح المخيم. أما في معيقات المشاركة فقد كانت الفروق بين المدينة والقرية ولصالح المدينة، وبين المدينة والمخيم ولصالح المدينة، وذلك كما هو واضح من خلال المتوسطات الحسابية في الجدول (20.4) .

8.2.4 ملخص نتائج فرضيات الدراسة:

وعلى ضوء ما ورد من نتائج حول فرضيات الدراسة فيما يتعلق بموضوع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في محافظتي الخليل وبيت لحم، فان الباحث يلخصها على النحو الآتي :

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم، تعزى لمتغير الجنس.

،حيث كانت هذه الفروق في مجال المشاركة لصالح الإناث بمتوسط حسابي (3.90)،مقابل (3.75) للذكور. كذلك الأمر بالنسبة للبعد الخاص بدوافع المشاركة حيث كانت النتائج لصالح الإناث بمتوسط حسابي (4.06) مقابل (3.92) للذكور،وفي الدرجة الكلية كانت النتائج لصالح الإناث بمتوسط حسابي (3.61)، مقابل (3.49) للذكور .

في حين أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية،حيث كانت مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم متقاربة وذلك على اختلاف الحالة الاجتماعية لدى المبحوثين .

أشارت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية.

بالرغم من عدم وجود فروق في الدرجة الكلية،إلا أنه يوجد فروق في مجال معيقات المشاركة، وكذلك في مجال تدعيم المشاركة،ولإيجاد مصدر هذه الفروق تم استخراج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية،حيث تشير المقارنات الثنائية البعدية إلى أن الفروق في مجال معيقات المشاركة كانت بين اقل من 20-أقل من 30 وبين أقل من 30-أقل من 35،ولصالح أقل من 20-أقل من 35 والتي كانت معيقات المشاركة لديهم أعلى شيء.كذلك فقد كانت الفروق في مجال تدعيم المشاركة بين أقل من 30-أقل من 35 و35 سنة فأكثر ولصالح أقل من 30-أقل من 35 سنة والتي كان تدعيم المشاركة لديهم أعلى شيء.

أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

هذا وبالرغم من عدم وجود فروق في الدرجة الكلية، فقد وجدت فروق في المجال الخاص بمعيقات المشاركة، ولإيجاد مصدر هذه الفروق تم استخراج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية

البعديّة للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة في المؤسسات الأهليّة في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث أشارت إلى أن الفروق في واقع مشاركة المرأة حسب المؤهل العلمي في مجال معيقات المشاركة كانت بين الدبلوم والبيكالوريوس ولصالح البيكالوريوس والذين كانت معيقات المشاركة لديهم أعلى شيء .

أشارت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة في المؤسسات الأهليّة في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة. هذا وبالرغم من عدم وجود فروق في الدرجة الكلية، إلا أنه وجدت فروق في المجال الخاص بدوافع المشاركة، ولإيجاد مصدر هذه الفروق تم استخراج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في واقع مشاركة المرأة حسب سنوات الخبرة حيث كانت بين 5 سنوات فأقل و 11-15 سنة ولصالح 5 سنوات فأقل والتي كانت دوافع المشاركة لديهم أعلى شيء .

أشارت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ، في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة في المؤسسات الأهليّة في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير مجال الوظيفة، حيث كان هناك تقارب في مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة في المؤسسات الأهليّة وذلك على اختلاف وظائف الباحثين .

أشارت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة في المؤسسات الأهليّة في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير موقع المؤسسة، وبالرغم من عدم وجود فروق في الدرجة الكلية، إلا أنه قد وجدت فروق في مجال دوافع المشاركة ومجال معيقات المشاركة، ولإيجاد مصدر هذه الفروق تم استخراج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة في المؤسسات الأهليّة في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير موقع المؤسسة، حيث تشير المقارنات الثنائية البعدية إلى أن الفروق في واقع مشاركة المرأة حسب موقع المؤسسة في دوافع المشاركة كانت بين المدينة والقرية ولصالح القرية، وبين المدينة والمخيم ولصالح المخيم.

أما في معيقات المشاركة فقد كانت الفروق بين المدينة والقرية ولصالح المدينة، وبين المدينة والمخيم ولصالح المدينة .

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات :

1.5 النتائج

يتناول هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات التي توصي بها هذه الدراسة على ضوء النتائج التي وردت فيها، وفيما يلي عرض لهذه المناقشة :

أظهرت نتائج الدراسة أن درجة مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم بأنها كانت عالية بشكل عام، كما أظهرت البعد الخاص بدوافع المشاركة للمرأة والتي كان لصالحتها بمتوسط حسابي عالي (4.06) مقابل (3.92) للذكور، وفق مقياس ليكرت الخماسي، و يفسر الباحث هذه النتيجة على رضا أفراد عينة الدراسة عن واقع مشاركة المرأة ودوافعها، بسبب الوعي والإدراك للعاملين في المؤسسات الأهلية للدور الذي تقوم به المرأة، إضافة إلى وجود رغبة حقيقية من قبل المرأة في تقوية علاقتها مع العاملين في المؤسسات الأهلية حول إعداد البرامج والمشاريع والعمل على تنفيذها، ورغبتها في مواجهة المشكلات المؤسسية والتغلب عليها، واستعدادها للعمل في أنشطة المجتمع المحلي، وصولاً إلى رغبتها في الحصول على احترام وتقدير المسؤولين في المؤسسات الأهلية، والكوادر المسؤولة في المجتمع المحلي، على الدور الإيجابي لدوافع مشاركتها في العمل المؤسسي. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (فهيم، 2005) التي بينت ارتفاع نسبة الجوانب الإيجابية لمشاركة المرأة الريفية في النشاط الاقتصادي، وارتفاع مكانتها الاجتماعية، واحترام الدور المناط بها نتيجة دخولها للعمل في إطار المؤسسات، في حين اختلفت مع دراسة

(الشر بجي ، 2001) التي كشفت عن ضعف وتراجع دافعية المرأة اتجاه مشاركتها في العمل المؤسسي .

أظهرت النتائج أن مجالات مشاركة المرأة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية كانت لصالح الإناث بمتوسط حسابي (3.90) مقابل (3.75) للذكور، وفي الدرجة الكلية كانت النتائج لصالح الإناث بمتوسط حسابي (3.61) مقابل (3.49) للذكور، مما يفسر الباحث أن المرأة لديها استعداد لتوسيع نطاق عملها في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وقدرتها على تحمل أعباء العمل بما يتطلبه من جهود ذاتية، للوقوف عن كثب اتجاه شعورها بالمسؤولية نحو دورها التنموي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب إبراز قدراتها وكفاءتها لتحقيق الغاية المرجوة من جراء مشاركتها المؤسسية بشكل فاعل، إضافة إلى تقوية وتعزيز مكانة المرأة اجتماعياً وأقتصادياً مقارنة مع الرجل في إحداث التنمية المجتمعية المطلوبة .

وقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (sultan ، 1993) التي كشفت عن أهمية توسيع نطاق مشاركة المرأة في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وانعكاس ذلك على مساهمتها الفعالة في مختلف برامج ومشروعات التنمية في المنظمات الأهلية وغير أهلية، إضافة إلى إبراز قدراتها وطاقاتها، وتحمل مسؤولياتها الاجتماعية، ومكانتها بين أفراد أسرتها والمجتمع، في حين اختلفت مع دراسة (شحادة ، 1999) التي بينت إلى قلة المعلومات المتوفرة حول نشاطات المرأة وبرامج عملها داخل المؤسسات، وتدني مستوى مجالات مشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية يعزى لضعف الموارد المتاحة ، إضافة إلى غياب البرامج والسياسات التي تستهدف أهمية مشاركة المرأة وتطويرها .

اشارت نتائج الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم، تعزى لمتغير الجنس. فعلى صعيد متغير الجنس حيث كان الفرق في مجال المشاركة لصالح الإناث بمتوسط حسابي (3.90) ، مقابل (3.75) للذكور.

في حين أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية تعزى لمتغيرات : الحالة الاجتماعية، حيث كانت مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم متقاربة وذلك على اختلاف الحالة الاجتماعية لدى المبحوثين .

أشارت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية، بالرغم من عدم وجود فروق في الدرجة الكلية، إلا أنه يوجد فروق في مجال معيقات المشاركة، وكذلك في مجال تدعيم المشاركة، حيث تشير المقارنات الثنائية البعدية إلى أن الفروق في مجال معيقات المشاركة كانت بين أقل من 20- أقل من 30 وبين أقل من 30- أقل من 35، ولصالح أقل من 20- أقل من 35 سنة والتي كانت معيقات المشاركة لديهم أعلى شيء. كذلك فقد كانت الفروق في مجال تدعيم المشاركة بين أقل من 30- أقل من 35، و 35 سنة فأكثر ولصالح أقل من 30- أقل من 35 سنة والتي كان تدعيم المشاركة لديهم أعلى شيء.

أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي، هذا وبالرغم من عدم وجود فروق في الدرجة الكلية، فقد وجدت فروق في المجال الخاص بمعيقات المشاركة، حيث أشارت إلى أن الفروق في واقع مشاركة المرأة حسب المؤهل العلمي في مجال معيقات المشاركة كانت بين الدبلوم والبيكالوريوس ولصالح البكالوريوس والذين كانت معيقات المشاركة لديهم أعلى شيء.

أشارت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة، هذا وبالرغم من عدم وجود فروق في الدرجة الكلية، إلا أنه وجدت فروق في المجال الخاص بدوافع المشاركة، حيث كانت هذه الفروقات بين 5 سنوات فأقل و 11- 15 سنة ولصالح 5 سنوات فأقل والتي كانت دوافع المشاركة لديهم أعلى شيء .

أشارت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ ، في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير مجال الوظيفة، حيث كان هناك تقارب في مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية وذلك على اختلاف وظائف الباحثين، وهي نتيجة متطابقة مع متغير الحالة الاجتماعية . يفسر الباحث هذه النتيجة أن هناك تقارب وتشابه في طبيعة عمل وبرامج المؤسسات الأهلية في كلا المحافظتين الخليل وبيت لحم، وأن هناك ليس اختلاف بين الحالة الاجتماعية، ومجال الوظيفة لدى الباحثين في المؤسسات الأهلية على الرغم من اختلاف مواقع هذه المؤسسات .

أشارت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير موقع المؤسسة، وبالرغم من عدم وجود فروق في الدرجة الكلية، إلا أنه قد وجدت فروق في مجال دوافع المشاركة ومجال معيقات المشاركة، حيث تشير المقارنات الثنائية البعدية إلى أن الفروق في واقع مشاركة المرأة حسب موقع المؤسسة في دوافع المشاركة كانت بين المدينة والقرية ولصالح القرية، وبين المدينة والمخيم ولصالح المخيم. أما في معيقات المشاركة فقد كانت الفروق بين المدينة والقرية ولصالح المدينة، وبين المدينة والمخيم ولصالح المدينة .

أشارت النتائج إلى وجود معيقات لواقع مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية مرتبة حسب الأهمية أهمها : /معيقات متعلقة بشخصية المرأة، معيقات حزبية ،عدم تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تولي مناصب إدارية، حيث كانت لصالح الرجل، غياب أسلوب الحوار الديمقراطي بين الرجل والمرأة، عدم وضوح الوصف الوظيفي الخاص بالمرأة اتجاه طبيعة مشاركتها، معيقات احتلالية، معيقات اجتماعية معيقات مالية، معيقات إدارية . ويعزو أسباب هذه المعيقات إلى ضعف أدراك المرأة للدور المناط بها اتجاه العمل المؤسسي، وقلة اهتمام المسؤولين في المؤسسات الأهلية ، والأطراف الحزبية في توسيع نطاق عمل المرأة على الصعيد المحلي والوطني، للإفصاح عن أهمية مشاركة المرأة ومعالجة قضاياها ومشكلاتها، إضافة إلى غياب أسلوب الحوار الديمقراطي نتيجة انفراد العنصر الذكري بالمسئولية الرئيسية في إدارة شؤون المؤسسات الأهلية، ثم تأتي معيقات احتلالية بحيث تمنع أو تفرض قيوداً مشددة على عمل بعض المؤسسات الأهلية، وتقدم على إغلاقها لاعتبارات أمنية كما تدعي، ومعيقات اجتماعية تتمثل في القيم والمعتقدات السائدة التي ترفض توسيع نطاق مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية مقارنة مع الرجل، إضافة إلى معيقات مالية وإدارية ، وهذه المعيقات تتفاوت حدتها بين مؤسسة وأخرى، حيث أشارت العديد من المؤسسات الأهلية أنها لازالت تعاني من قيود تفرضها السلطة الفلسطينية والدول المانحة اتجاه البرامج والمشاريع التي تطرحها هذه المؤسسات ، مما ينعكس سلباً على واقع مشاركة المرأة ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذه النتائج المتعلقة بهذه المعيقات تتفق مع العديد من الدراسات التي تناولت مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية والمجتمعية، كدراسة (عبد الفتاح، 2006)، ودراسة (إبراهيم ، 2001) ، ودراسة (الشر بجي، 2001) ، ودراسة (الصايغ، 2001) ، ودراسة (شحادة، 1999) ، ودراسة (كمال، 1997) ... الخ جميعها أشارت إلى مجمل المعيقات المذكورة أعلاه .

2.5 التوصيات

وعلى ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات وهي ما يلي :

الاهتمام بالبحوث العلمية الخاصة بموضوع مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية في مختلف المجالات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، وإيجاد مراكز خاصة لهذه البحوث والدراسات .
توفير أجواء ملائمة تتسم بالحوار الديمقراطي، والعمل بروح الفريق، وتقبل الأفكار التي تبادر فيها المرأة اتجاه متطلباتها التنموية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية .
الاتجاه نحو تجاوز الاعتبارات الحزبية والعشائرية، نحو تفعيل مشاركة المرأة بشكل كامل بما يتفق مع احتياجات المجتمع ومسايرة تطوره .
توعية المرأة بحقوقها وواجباتها نحو طبيعة مشاركتها في المؤسسات الأهلية، وزيادة إشراكها في الأنشطة التدريبية والمهنية لزيادة تبني قضاياها العاملة والدفاع عنها .
تفعيل دور وسائل الإعلام باختلاف أنواعها المسموعة والمرئية والمكتوبة للكشف عن أهمية مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية، والمشكلات التي تعاني منها سواء الناجمة عن الاحتلال أو المجتمع لبلورة رأي يدعم موضوع مشاركة المرأة بشكل فاعل .
التأثير على السياسات التي تنتهجها السلطة الفلسطينية وقيادات المجتمع المحلي ومسئولي المؤسسات المحلية والأجنبية اتجاه تقوية مشاركة المرأة وتطوير علاقاتها بالمشاريع المؤسسية، ودعمها المادي والمالي لهذه المؤسسات في مختلف محافظات الوطن ، لتوسيع نطاق عملها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي .
أعادة النظر في مجمل التشريعات والقوانين للتأكيد على دعم وتنشيط دور مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية ، وانعكاس ذلك على التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

3.5 اتجاهات بحثية مستقبلية :

يلاحظ الباحث من خلال التوصيات التي أشار إليها بان هناك مجالاً لطرح العديد من الدراسات والبحوث التي تتناول موضوع مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية، وأبرز دورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال دراسة كل بعد من أبعاد المشاركة المطروحة في هذه الدراسة، لاعتبار أن موضوع الدراسة عن واقع مشاركة المرأة يعتبر في غاية الأهمية، كما أنه يفتح المجال أمام الباحثين بإثراء معلوماتهم حول هذا الموضوع، ويمكن طرح جملة من المواضيع ذات الصلة بموضوع المشاركة على النحو الآتي :

- دوافع المشاركة وأثرها على الأداء الوظيفي في المؤسسات الأهلية .
- محددات مشاركة المرأة وعلاقتها بالإبداع التنظيمي في داخل المؤسسات الأهلية .
- علاقة المشاركة بالتنمية الاجتماعية من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الأهلية .
- معيقات المشاركة المؤسسية التي تواجه العاملين في المؤسسة الأهلية من وجهة نظر المسؤولين في المؤسسات الأهلية .
- التخطيط الاستراتيجي بالمشاركة وأثره على المناخ التنظيمي في المؤسسات الأهلية .

المصادر والمراجع

أولاً : المراجع العربية :

إبراهيم، ف. (2001): محددات مشاركة المرأة الكويتية في تنمية المجتمع الكويتي، ط 1 . المكتبة الجامعية الكويتية، الكويت .

إسماعيل، د. (2001): الهيئة العامة للاستعلامات ، رؤية ، 5 ، ص5.

الباز، ش. (1997): المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الواحد والعشرين — محددات الواقع وآفاق المستقبل، ط1. دار المستقبل العربي، القاهرة .

البرغوثي، م. (1996): منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة، اتحاد لجان الإغاثة الطبية، القدس، فلسطين .

تمام، ع. (1994): دور المرأة الريفية في مجالات التنمية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد 5 ، 4 أيار .

جاد، إ. (2000): المرأة الفلسطينية — الوضع الراهن ، ط1. معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت.

جقمان، ج. (2000): عمل المجتمع المدني الماضي الحاضر المستقبل : العلاقات بين الحكومة الفلسطينية والمنظمات الأهلية شراكة وتعاون . تجمع مؤسسة التعاون، رام الله ، فلسطين.

الجوهري، م. (2002) : المشاركة الشعبية — دراسة في علم الاجتماع السياسي . مكتبة نهضة الشرق، القاهرة .

حمدان، ن. (1993): دراسة في مشاريع المؤسسات النسائية، مجلة شؤون المرأة الفلسطينية، الجزء الثاني ، ط1 .

خليفة، م. (1985): طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي: التدخل لمواجهة المشكلات والحاجات. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية .

رجب، إ. (1999): مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي. مكتبة وهبة للطباعة والنشر، القاهرة .

رزق، ه. (1999): المرأة الفلسطينية والتنمية، برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت، رام الله ، فلسطين .

الساسى، ن. (1991): دور الجمعيات النسائية في تنمية المجتمع : دراسة تطبيقية على مدينتي جدة ومكة بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان ، القاهرة.

سالم، م. (1997): دراسة اجتماعية لمشاركة المرأة الريفية في إحدى المناطق الريفية بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، جامعة المنوفية للدراسات والبحوث، الجيزة .

سعيد، ن. (1996): المرأة الفلسطينية ومجالس الحكم المحلي – التنمية والانتخابات، طاقم شؤون المرأة ، رام الله .

سعيد، ن. (2005): أدوار النوع الاجتماعي – مفاهيم في الديمقراطية والجنس والتربية، مركز إبداع المعلم .

سمك، ن. (1990): القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية في مصر ، ط 1 . مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة .

السوسي، س. (2005): واقع المؤسسات النسوي في قطاع غزة – دراسة ميدانية، مركز التخطيط الفلسطيني، 20 ، ص 45 – ص 56.

شحادة، م. (1999): واقع المرأة العاملة في محافظات غزة. مركز حقوق المرأة العاملة، غزة، فلسطين .

الشر بـج ي، ق. (2001): مشاركة المرأة في قيادة المنظمات الأهلية في اليمن، ط 1 ، رسالة ماجستير، دار المستقبل العربي ، القاهرة .

شوقي، ع. (1999): تنمية المجتمع وتنظيمه. مكتبة القاهرة للدراسات العلمية، القاهرة .

الصايغ، د. (2001) : المرأة والرجل في المنظمات الأهلية اللبنانية. منشورات الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، بيروت .

الصقار، ف. (1999): التخطيط الإقليمي ، ط 1 . منشأة المعارف للنشر والتوزيع ، الإسكندرية.

الصفور، م. (1986): التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف، ط 1. مؤسسة شقير للطباعة والنشر، عمان .

صلاح، م. (1995): مشكلات الوضع الراهن للتنمية الريفية في مصر، رسالة غير منشورة ، دار المعارف، القاهرة .

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (2003): التنمية والنوع الاجتماعي، الونيفيم، دليل أوكسفام.

الصوراني، غ . (2007): المرأة الفلسطينية ودورها في التاريخ المعاصر، الحوار المتمدن ، 1831 ص35-ص48.

(<http://www.rezgar.com / debat / show .art.asp?i =492 13.2.2008>)

العادلي، ف. (1992): التخطيط الاجتماعي، ط1. دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

عبد الحق، م. (2001): الإعلام والعمل التطوعي، ط1 . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عبد الحميد، ع. (1995): تنشيط وتدعيم دور المرأة في تنمية الريف المصري، ندوة المتطلبات المجتمعية للإصلاح الاقتصادي البعد الغائب في تنمية الريف المصري، 16 – 17 تشرين ثاني، الجمعية المصرية لعلم الاجتماع الريفي، القاهرة .

عبد العاطي، ص. (2005) : المرأة الفلسطينية بين الواقع والمأمول. مؤسسة مواطن للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين .

عبد العاطي، ص. (2007): المرأة الفلسطينية بين الواقع والمأمول ". الحوار المتمدن ، 183 .
(<http://www.rezgar.com / debat /show .art.asp?i =492 13.2.2008>)

عبد العال، ر . (2001): استنارة سكان المجتمع للمشاركة في التنمية المحلية الحضرية المتخلفة، ط1. دار الثقافة لنشر والتوزيع، القاهرة .

عبد الفتاح، م. (2006): الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع في مصر، ط 1 . المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية .

- عبد القادر، م. (1997): محددات مشاركة المرأة الريفية في أنشطة المجتمع المحلي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية : دراسة في بعض قرى محافظة الجيزة، رسالة ماجستير، جامعة المنوفية للدراسات والبحوث، الجيزة .
- عبد اللطيف، ر. (2002): أساليب التخطيط للتنمية، ط1 . المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية.
- عبد الله، ن. (1999): القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية في مصر. مركز دراسات وبحوث الدول العربية، جامعة القاهرة، القاهرة .
- عبد الهادي، ع. (2000) : دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، ط 1. مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله .
- عبد الهادي، ع. (2004): رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله ، فلسطين .
- عبد الهادي، ع، وحمامي، ر. (معدان). (1997): تراث الانتفاضة في السياسة الفلسطينية المعاصرة ،دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين ، ط 1. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس .
- عبد الوهاب، ن. (1995): الحركة النسائية العربية: أبحاث ومداخلات، مركز الدراسات العربية الجديدة ، الجيزة .
- العزبي، م. (1996): المشاركة المجتمعية في تنظيم وتنمية المجتمع المحلي الريفي . دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
- عطا الله، أ. (2004): المشاركة السياسية للمرأة من خلال الاتحادات والنقابات في فلسطين ، تسامح، 5. ص93-ص1003.
- عودة، م، الشرجي، أ، منين، ع. (معدون). (2001): المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين بعض التحليلات والمقارنات، ط1 . دار المستقبل العربي، القاهرة .
- عوكل، ط. (2004): المرأة والحزب السياسي ". تسامح ، 5. ص8-ص20.

الغنيمي، ز. (2000): المرأة والعمل – مجموع أوراق عمل ، مركز شئون المرأة، غزة .

(<http://www.rezgar.com / debat /show .art.asp?i =492> 10.2.2008)

فهيمى، س. (2005): أدوار المرأة الريفية في التنمية: تجارب مصرية عربية من الثمانينات وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .

القاضي، ع. (1984): وظيفة المرأة في المجتمع الأنساني: مؤسسة الشرق للعلاقات العامة للنشر والترجمة، الدوحة، قطر .

قباجي، ج، وأتات، أ. (1997): المرأة العاملة في لبنان : نتائج ميدانية تحليلية ، ط 1 . شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت .

القضاة، ه. (1997): إنجازات العمل التطوعي : دراسة مقارنة للتطور الكمي والنوعي لأداء الجمعيات الخيرية بين العامين 1997 – 1986 ، رسالة ماجستير، مؤسسة الاتحاد العام للجمعيات الخيرية الأردنية ، عمان .

قنديل، ع. (1996): دور المشاركة الشعبية في صنع القرار في الحكم المحلي، ط 1 . مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة .

كمال، ز. (1997): المرأة واتخاذ القرار في فلسطين : إدارة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة، مؤسسة الناشر للخدمات الفنية، البيرة ، فلسطين .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (1999): تقييم دور المنظمات غير حكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية . الأمم المتحدة ، نيويورك.

محمود، م. (2001): التنمية والمجتمع : مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية .

محيسن، ت. (2000): المرأة والتنمية، شئون المرأة، مجموع أوراق عمل، غزة، فلسطين .

مركز دراسات أمان (2003): دور المرأة الفلسطينية في الهيئات والمنظمات غير حكومية، ط 1 .
الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين، رام الله .

(http://www.amangordan.org/aman_studies/wmview.php 15.3.2008)

مصطفى، أ. (1999): تنمية المجتمعات المحلية، نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، مكتبة
القاهرة الحديثة ، مصر .

منصور، م، ليلي، ي، الحوري، ن، حمد، أ، عبدالله، م. (2001): المنظمات الأهلية بالجمهورية
الإسلامية الموريتانية في إطار الدراسة الميدانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء .

ميعاري، م. (2003): الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية سلسلة دراسات إستراتيجية
ط1. معهد إبراهيم أبو الغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، فلسطين .

نخلة ، خ. (1990) : مؤسساتنا الأهلية في فلسطين ، ط1 . الملتقى الفكري العربي، —.

نفاع، أ. (1999): المرأة في المنظمات الأهلية بالأردن: دراسة صادرة في الشبكة العربية
للمنظمات الأهلية . مركز دراسات المرأة الجديدة ، القاهرة .

الدراسات الأجنبية

Abzug , R. (1996) : Women and Girls Encounter The Nonprofit Management
and Leader shep , 6 (3) Spring jossey . Bars Pub , USA .

Anderson , N . (1996) : Urban community , A world Perspective Rout ledge
and Keg an Paul , London .

Bose , M . (1997) : Women's Work Women's Spaces Asocia_Spatial
Analysis of Calcutta India , The University of Wiscons in Milwankee Boll 58
, 3A of Dissertation Abstracts Inter national .

Dan , C . (1999) : Community Development Theory and Method of Planned
Change , Rvikas Publishing House , India Development Issues , Vol 14 N 1.

Evan , W . (1997) : Dimensions of Partiepation in Voluntary , Asspciation
Social Forces , New York .

- Fishtresh , K . (1997) : The Involvement In Power and Politics , Social
- Kabadaki , K . (1994) : Rural African Women and Development Issues , Iwaun , School Work Vol 16 N2 .
- Margid , J and Marya , R . (1989) : Development Issues during Adulthod Redefinig Nation of Self Caribbean Ctr for Advanced Graduate Studies , Associate San guan PR ,USA .
- Ogunwal , A and Hassan , A . (1993):Reflections From the Field : Women's Roles and Inert gration In to Agricultural and Rural Development Practice in Nigeria Social Development Issues , vol 15 ,Iwaun , School of Social Work .
- Rams , P And Gohen , S . (1991) : Social Development , Martinez Press , New York .
- Ross , M . (1989) : Community of Organization Theory and Principles , Harber , New York .
- Sultan , M . (1993) : Participation Empowerment and Variation Development Project for Rural Bangladeshi women . North eastern Bol 50 , 11A of Dissertation Abstracts Inter national .
- Vago , S . (1989) : Social change . Prentice – Hall Engle Wood Cliffs Rutledge and keg an Paul , London .

ملحق 1.1

استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا برنامج التنمية الريفية المستدامة (بناء مؤسسات)

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد :

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان (واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم) وذلك أستمالاً للحصول على درجة الماجستير في برنامج التنمية الريفية المستدامة (بناء مؤسسات) في جامعة القدس – أبو ديس .
يرجى التكرم بالإجابة عن جميع فقرات الاستبانة بكل صدق وموضوعية، و سوف تستخدم لإغراض البحث العلمي وستعامل بسرية تامة .

شكراً لتعاونكم

الباحث : تيسير عيد

القسم الأول : البيانات العامة : يرجى وضع إشارة (x) أمام رمز الإجابة التي تنطبق عليك فيما يلي :

أ- بيانات حول معبئ الاستبانة :

الجنس : O ذكر . O أنثى .

الحالة الاجتماعية : O عزب O متزوج O مطلق O أرمل

الفئة العمرية : 1 : 20 – أقل من 25 2 : 25 – أقل من 30 سنة 3 : 30 – أقل من 35 سنة 4 : 35 سنة فأكثر .

المؤهل العلمي : 1- دون التوجيهي 2- توجيهي 3 – دبلوم 4- بكالوريوس 5 – ماجستير فأعلى .

سنوات الخبرة : 1: 5 سنوات فأقل 2 : 6 – 10 سنوات 3: 11 – 15 سنة 4: 15 سنة فأكثر .
مجال الوظيفة : _____ .

موقع المؤسسة : 1: مدينة 2: قرية 3 : مخيم .

القسم الثاني: فقرات الاستبانة

يرجى وضع إشارة (x) مقابل كل فقرة من الفقرات وفقاً للحكم الذي يعبر عن رأيك :

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولاً / المجال المتعلق بالمشاركة						
1.	تؤثر مشاركة المرأة في صياغة الخطط المؤسسية بإبداء رأيها بشكل واضح .					
2.	تساهم مشاركة المرأة بإنجاز العمل المطلوب منها في الوقت المحدد .					
3.	تقبل المرأة المشاركة في المؤسسة لكافة التعليمات الإدارية المرتبطة بتنفيذ المشاريع .					
4.	تستطيع المرأة من خلال مشاركتها التغلب على المشكلات الاجتماعية التي تواجهها .					
5.	تساهم مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتشكيل الهيئة الإدارية للمؤسسة .					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
6 .	أدراك المرأة للدور المناط بها في المشاركة تساعد في تلبية احتياجات المجتمع المحلي .					
8.	تساهم مشاركة المرأة في تقوية علاقتها مع العاملين في المؤسسة بشكل مرضي .					
9.	يتم تقييم دور المرأة لمستوى الإنجاز الذي حققته من جراء المشاركة المؤسسية .					
10.	تمارس الإدارة المؤسسية طرح أسلوب المشاركة بين الجنسين بشكل عادل .					
11.	تلتزم المرأة بأخلاقيات العمل المناط بها في إطار المشاركة.					
12.	تقتصر مشاركة المرأة في البرامج المؤسسية عندما يطلب منها عند الضرورة .					
13.	تلعب مشاركة المرأة دور فعال في بناء المؤسسة.					
14.	إدارة المؤسسة تحفز على توسيع مشاركة المرأة بالاتصال مع المؤسسات الأهلية .					
15.	قدرة مشاركة المرأة على إحداث التغيير في برامج التنمية الاجتماعية .					
16.	تحسن مشاركة المرأة في أنجاز الأنشطة الاقتصادية بطريقة فاعلة .					
17.	تتبع إدارة المؤسسة الأهلية أسلوب التقييم لمستوى مشاركة المرأة وإنجازاتها .					
18.	تتمى المشاركة للمرأة الوعي بتحليل الأدوار المناط بها بشكل سليم .					
19.	تتضح أهمية المشاركة للمرأة في المشروعات المؤسسية باحترام آرائها المهنية .					
20.	تحقق المشاركة المؤسسية للمرأة العناية بتطوير كفاءتها المؤسسية .					
ثانياً / المجال المتعلق بدوافع المشاركة						
21.	مساهمة المرأة تدفع المؤسسات الأهلية في تقديم الدعم المادي لها في الخدمات التنموية .					
22.	تشارك المرأة بإبداء رأيها حول متطلبات العمل المؤسسي بشكل سليم .					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
23.	رغبة المرأة المشاركة في ممارسة العمل التطوعي حتى تضمن مكانتها الاجتماعية .					
24.	رغبة مشاركة المرأة في التعاون مع الآخرين في إنجاز البرامج المؤسسية .					
25.	رغبة مشاركة المرأة في تحقيق حوافز مادية لها من جراء قيامها بإنجاز عمل معين .					
26.	تهدف مشاركة المرأة في تطوير العمل المؤسسي نحو الأفضل.					
27.	ترغب المرأة في تحقيق استقلاليتها في التعبير عن مشاركتها.					
28.	رغبة المرأة في حضور الندوات واللقاءات العامة لمناقشة قضايا المجتمع المحلي وذلك بالإطلاع على آخر المستجدات المحلية .					
29.	تساهم مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية الالتزام بروح جدية العمل اتجاه برامجها .					
30.	تسعى مشاركة المرأة في خدمة الصالح العام للمجتمع .					
31.	رغبة مشاركة المرأة بتفعيل دور جميع وسائل الإعلام لإبراز دورها في التنمية .					
32.	رغبة مشاركة المرأة في التأثير على موقف الإدارة المؤسسية اتجاه برامجها التنموية .					
ثالثاً / المجال المتعلق بقنوات المشاركة						
33.	تشجع المؤسسة على مساعدة المرأة في المشاركة من خلال التدريب المهني .					
34.	مشاركة المرأة تؤكد على مبدأ العدالة مقارنة مع الرجل في مواقع تحديد احتياجات متطلباتها الاقتصادية .					
35.	تساهم إدارة المؤسسة في تطوير مشاركة المرأة عبر التأثير في قيادات المجتمع المحلي.					
36.	تساهم المؤسسة في دعم مشاركة المرأة عبر الدراسات والمؤتمرات والمراكز الاجتماعية .					
37.	تسهم آلية مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية في توسيع فرص عمل المرأة في مجالات التنمية.					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
38.	تشجع المؤسسات الأهلية على اتصال مشاركة المرأة في مختلف مستويات الهيكل التنظيمي.					
رابعاً / المجال المتعلق بمعوقات المشاركة						
39.	معوقات اجتماعية تساهم في عدم تقبل المجتمع لمشاركة المرأة في المشاريع المؤسسية.					
40.	معوقات إدارية بحيث لا تتيح إدارة المؤسسة الأهلية المشاركة المطلوبة للمرأة في مختلف البرامج التنموية .					
41.	معوقات مالية تساهم في تراجع انتقال مشاركة المرأة من الدور الاغاثي إلى الدور التنموي .					
42.	معوقات تتعلق بشخصية المرأة تتمثل في ضعف أدراك المرأة للدور المناط بها اتجاه المشاركة في البرامج المؤسسية .					
43.	معوقات حزبية بحيث تفرض قيوداً مهنية أمام مشاركة المرأة في إدارة البرامج المؤسسية .					
44.	معوقات ثقافية تتمثل في غياب الدراسات العلمية ووسائل الإعلام حول تفعيل دور مشاركة المرأة .					
45.	ضعف مشاركة المرأة في النقاش مع الرجل بسبب تدني أسلوب الحوار الديمقراطي في إطار المؤسسة .					
46.	معوقات سياسية تتمثل في ضعف العلاقة بين المؤسسات الأهلية والسلطة الفلسطينية لتفعيل دور القانون حول مشاركة المرأة .					
47.	عدم توفر مراكز تدريبية وورشات عمل في المؤسسات تساعد على تنمية مشاركة المرأة في العمل المؤسسي.					
48.	معوقات ناجمة عن الاحتلال انعكست بشكل سلبي على أداء مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .					
49.	عدم وضوح الوصف الوظيفي فيما يتعلق بالمستويات الإدارية وأفراد العاملين في المؤسسة اتجاه المشاركة.					
50.	اهتزاز مبادئ عمل المشاركة المؤسسية بين الرجل والمرأة بسبب تبوء الرجل مراكز إدارية أفضل من المرأة. .					

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
خامساً / المجال المتعلق بتدعيم المشاركة						
51.	تستطيع المرأة من خلال المشاركة التعبير عن صدق مشاعرها اتجاه العمل التنموي .					
52.	تستطيع المرأة من خلال المشاركة التفاوض مع أفراد المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم التنموية .					
53.	تبرز مهارات مشاركة المرأة من خلال إتباع القدرات البحثية والتدريب على حل المشكلات المؤسسية.					
54.	تساهم مشاركة المرأة في التسويق الاجتماعي للمشروعات المؤسسية .					
55.	تتبنى إدارة المؤسسة اتجاه مشاركة المرأة دراسة وتحليل نوعية البرامج المطروحة لتفعيل دورها التنموي .					
56.	قدرة الإدارة المؤسسية على جذب التمويل من الدول المانحة لدعم مشاركة المرأة في التنمية.					

ملحق 2.1

قائمة بأسماء المحكمين

مكان العمل	الرتبة العلمية	التخصص	المحكم
جامعة الخليل	محاضر	إدارة أعمال	د.سمير أبو زنيد
جامعة بيت لحم	محاضر	إدارة أعمال	د.أسامة شهوان
جامعة القدس المفتوحة	محاضر	إدارة تربوية	د.تيسير عبد الحميد
جامعة بيت لحم	محاضر	علوم اجتماعية	د.خضر مصلح
جامعة بيت لحم	محاضر	توجيه وإرشاد	د.سامي باشا

ملحق 3.1

قائمة بأسماء المؤسسات الأهلية

- 1- محافظة الخليل
 - هيئة نرسان الثقافي
 - جمعية ملتقى الجنوب الثقافي
 - الجمعية الإسلامية لرعاية الأيتام .
 - جمعية بطا الخيرية .
 - جمعية نادي براعم فلسطين .
 - جمعية الجنوب لتأهيل ورعاية المعاقين .
 - جمعية أصدقاء المريض .
 - جمعية الملتقى الأهلي .
 - جمعية رابطة الجامعيين .
 - الجمعية الخيرية الإسلامية .
 - جمعية نفوح الخيرية جمعية بيت جبرين الخيرية .
 - جمعية نل الصافي الخيرية .
 - جمعية الشيوخ الخيرية .
 - جمعية سعير الخيرية .
 - جمعية المحاور الخيرية .
 - الهيئة الفلسطينية للدراسات الدوائية .
 - جمعية التعاون الثقافي الليبي .
 - مركز الخدمات الزراعية .
 - اتحاد الجمعيات الخيرية .
 - مركز الإبداع الفلسطيني.
 - جمعية التعاون الثقافي الخليل أسبانيا.
 - جمعية الرسالة العلمية الخيرية .
 - هيئة الأمل للطفولة والتنمية .
 - جمعية الشبان المسلمين .
 - جمعية فلسطين الخيرية .
 - جمعية بيت كاحل الخيرية . .
 - جمعية لتنمية الزراعة الخيرية جمعية الظاهرية الخيرية .

- مركز الريف للتنمية المستدامة .
- جمعية دورا الإسلامية لرعاية الأيتام .
- جمعية الشيوخ الخيرية .
- جمعية بني نعيم الخيرية .
- جمعية بيت أمر الخيرية .
- جمعية بيت أولا الخيرية .
- جمعية تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة .
- جمعية نوبا الخيرية .
- جمعية خaras الخيرية .
- جمعية الهلال الأحمر لفلسطيني .
- مؤسسة التنمية الاجتماعية الخيرية .
- معهد أريج للابحاث التطبيقية .
- الإغاثة الكاثوليكية لتشغيل اللاجئين .
- جمعية التنمية الزراعية .
- جمعية منتدى حلول الثقافي .
- المستقبل لتنمية البيئة بالريف .
- مركز حيفا للسلام .
- الريف للتنمية الاجتماعية المستدامة .
- جمعية بيت عينون الخيرية .
- جمعية منتدى الجامعيين .
- التطوير والنهضة الأسرية الخيرية .
- مركز ثقافة الطفل الفلسطيني .
- شؤون التعليم الخيرية .
- جمعية التأهيل الاجتماعي .
- مركز المجد الثقافي .
- الأنصار للمعاقين الخيرية .
- جمعية رعاية الناشئ الخيرية .
- التطوير والنهضة الأسرية الخيرية .
- دورا الإسلامية لرعاية الأيتام .
- مركز الحرية للثقافة والفنون الشعبية .

- رافات للتعاون الثقافي والاجتماعي .
- جمعية مركز فجر الثقافي .
- مركز الفاربي الخيري .
- جمعية مؤسسسة عمرو الاجتماعية .
- الأنصار للمعاقين الخيرية .
- جمعية رابطة الجامعيين .
- جمعية النادي الأهلي الرياضي .
- جمعية ترقوميا الخيرية .
- جمعية بيت جبرين الخيرية .
- جمعية مركز الفنون التشكيلية .
- الهيئة الفلسطينية للدراسات الدوائية .
- جمعية تطوير القدرات الذاتية .
- جمعية النور الخيرية .
- جمعية مركز الاستقلال للإعلام والتنمية .
- جمعية الأمل للصم والبكم .
- جمعية هيئة البدو الثقافية .
- جمعية رابطة الشباب الفلسطيني الدولية .
- جمعية إبراهيم الخليل لخيرية .
- اتحاد الجمعيات الخيرية .
- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين .
- نقابة الأخصائيين الاجتماعيين .
- مركز تنمية الموارد الريفية .
- منتدى حلحول الثقافي .
- اتحاد لجان العمل الصحي
- منتدى بيت أمر الثقافي .
- 2 – محافظة بيت لحم
- جمعية زعترة الخيرية .
- مؤسسة دار الأيتام الانجيلية العربية للصبيان .
- جمعية الشبان المسيحية .
- جمعية رعاية الخضر .

- مركز خيمة الثقافي .
- مركز أجيال الثقافي .
- الجمعية الخيرية الإسلامية .
- المركز الثقافي للطفل الفلسطيني .
- اللجنة الشعبية لرعاية شؤون اللاجئين .
- المجموعة البابوية البنجالية .
- مرافق دراسات السياحة البديلة .
- المركز الفلسطيني للتقارب بين الشعوب .
- مؤسسة العمل الكاثوليكي .
- المؤسسة الفلسطينية للدفاع عن حقوق الانسان .
- مؤسسة إنقاذ الطفل
- جمعية الإحسان الخيرية .
- مجموعة كشافة دير اللاتين .
- مركز المعلومات البديلة .
- اتحاد الصناعات النسيجية الفلسطينية .
- مجلس قروي دار صلاح .
- جمعية زعترة الخيرية التعامرة .
- مركز شباب عابدة الاجتماعي .
- روضة براعم الأمل .
- جمعية الخضر للتطور والثقافة .
- جمعية رعاية الطفل الخيرية .
- جمعية التنمية الزراعية .
- الإغاثة الطبية الفلسطينية .
- نادي الشباب الثقافي .
- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة .
- مركز شباب دهيشة الاجتماعي .
- اللجنة المحلية لتأهيل المعاقين .
- جمعية دير ابان التعاونية .
- مركز تأهيل الصم والبكم .
- نقابة الأخصائيين الاجتماعيين النفسيين .

- جمعية جناتا الخيرية .
- جمعية أسكان الوحدة التعاونية .
- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين .
- نادي الأسير الفلسطيني .
- المؤسسة الفلسطينية للتطوير الريفي .
- مؤسسة كنعان للتدريب والإرشاد الشبابي .
- نادي دالاسال لبيت لحم .
- مركز دار الندوة الدولية .
- مركز نحالين للتربية الخاصة .
- مركز الإرشاد الصحي .
- جمعية حوسان الخيرية .
- نادي معاقين بيت لحم .
- مركز أرطاس للتراث الشعبي الفلسطيني .
- جمعية أرطاس الخيرية .
- جمعية حاملات الطيب الخيرية الأرثوذكسية .
- معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) .
- مركز تنمية الريف .
- المنتدى الثقافي الإبداعي .
- مركز جالا الثقافي .
- جمعية عمورية الثقافية .
- مركز التطوير المائي والبيئي .
- المكتب الحركي للأطباء .
- جمعية أصدقاء المريض .
- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني .
- جمعية أكناف بيت المقدس الخيرية .
- مركز الارشاد للطفل والأسرة .
- جمعية المالحة الخيرية .
- النادي الأرثوذكسي العربي .
- مؤسسة أبداع لتنمية قدرات الطفل والتبادل الثقافي الدولي .
- جمعية رعاية الطفل .

- مجموع كشافة دير اللاتين .
- جمعية تنمية الأسرة .
- الجمعية التعاونية الزراعية (بيت فجار) .
- جمعية مشاغل تأهيل الفتيات .
- اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي .
- مركز بلدي للفنون الشعبية .شبيبة القديس نقولاوس الأرثوذكسية .
- الإغاثة الكاثوليكية لتشغيل اللاجئين .
- نقابة العاملين في جامعة القدس المفتوحة .
- روضة زهور وادي فوكين .
- مركز النشاط النسوي .
- مركز بيت فجار للتأهيل .

فهرس الجداول

رقم الصفحة	مضمون الجدول	الرقم
67	خصائص العينة الديمغرافية.	1.3
70	نتائج معامل الارتباط بيرسون (Berson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة .	2.3
72	نتائج معامل كرونباخ ألفا (Cronbach alpha) لثبات أداة الدراسة .	3.3
74	جدول يبين مفاتيح تصحيح الاستبانة .	4.3
75	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمشاركة المرأة في المؤسسات مرتبة حسب الأهمية	1.4
77	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدوافع المشاركة لدى المرأة في المؤسسات مرتبة حسب الأهمية .	2.4
78	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقنوات المشاركة لدى المرأة في المؤسسات مرتبة حسب الأهمية .	3.4
79	المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمعيقات المشاركة لدى المرأة في المؤسسات مرتبة حسب الأهمية .	4.4
80	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتدعيم مشاركة المرأة في المؤسسات مرتبة حسب الأهمية .	5.4

الرقم	مضمون الجدول	رقم الصفحة
6.4	نتائج اختبارات للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الجنس .	81
7.4	الأعداد ، والمتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	83
8.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	83
9.4	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير لفئة العمرية .	85
10.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية	86
11.4	نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير الفئة العمرية .	87
12.4	الأعداد ، والمتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم ، تعزى لتغير المؤهل العلمي	88

رقم الصفحة	مضمون الجدول	الرقم
89	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي .	13.4
90	نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في واقع مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير المؤهل العلمي .	14.4
91	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة .	15.4
92	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في واقع مشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة.	16.4
93	نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في واقع مشاركة لمرأة في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير سنوات الخبرة .	17.4
93	الأعداد ، والمتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم ، تعزى لمتغير الوظيفة .	18.4
95	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم ، تعزى لمتغير مجال الوظيفة .	19.4

الرقم	مضمون الجدول	الرقم
رقم الصفحة		
96	الأعداد ، والمتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم تعزى لمتغير موقع المؤسسة .	20.4
97	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم ، تعزى لمتغير موقع المؤسسة .	21.4
98	نتائج اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في واقع مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم ، تعزى لمتغير موقع المؤسسة.	22.4

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	الملحق	الرقم
114	استبانة الدراسة	1.1
120	قائمة بأسماء المحكمين	2.1
121	قائمة بأسماء المؤسسات الأهلية	3.1

فهرس المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>	<u>الرقم</u>
		الإهداء
أ		الإقرار
ب		شكر و عرفان
ج		التعريفات الإجرائية
د		ملخص الدراسة (بالعربية)
هـ		ملخص الدراسة (بالإنجليزية)

الفصل الأول: موضوع الدراسة وخلفيتها

1	مقدمة	1.1
3	مشكلة الدراسة	2.1
3	ميررات الدراسة	3.1
4	أهمية الدراسة	4.1
5	أهداف الدراسة	5.1
6	أسئلة الدراسة	6.1
6	فرضيات الدراسة	7.1
7	محددات الدراسة	8.1
8	حدود الدراسة	9.1
8	استعراض عام لفصول الدراسة	10.1

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

11	الإطار النظري	1.2
11	واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في إحداث التنمية الشاملة عبر التاريخ الحديث	1.1.2
16	مفهوم المشاركة	2.1.2

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>	<u>الرقم</u>
18	أهمية المشاركة	3.1.2
20	أهداف المشاركة	4.1.2
23	أساليب المشاركة	5.1.2
24	دوافع المشاركة	6.1.2
26	مبادئ المشاركة	7.1.2
27	صور المشاركة	8.1.2
29	مجالات المشاركة	9.1.2
30	متطلبات المشاركة	10.1.2
31	نظريات مشاركة المرأة في التنمية	11.1.3
33	استراتيجيات المشاركة	12.1.2
35	قنوات المشاركة	13.1.2
36	الإطار التنظيمي للمشاركة في المنظمات الأهلية وعلاقتها بالتنمية	14.1.2
37	آليات تدعيم المشاركة	15.1.2
39	معوقات مشاركة المرأة	16.1.2
42	مهارات تدعيم مشاركة المرأة	17.1.2
44	الدراسات السابقة	2.2
45	الدراسات الفلسطينية	1.2.2
50	الدراسات العربية	2.2.2
61	الدراسات الأجنبية	3.2.2
65	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	4.2.2

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

66	منهجية الدراسة	1.3
66	مجتمع وعينة الدراسة	2.3
67	وصف عينة الدراسة	3.3
70	أداة الدراسة	4.3
70	صدق أداة الدراسة	5.3
71	ثبات أداة الدراسة	6.3

الصفحة	الموضوع	الرقم
72	متغيرات الدراسة	7.3
73	نموذج الدراسة	8.3
73	إجراءات الدراسة	9.3
73	المعالجة الإحصائية للبيانات	10.3
74	مفاتيح التصحيح	11.3

الفصل الرابع : تحليل نتائج الدراسة

75	تحليل أسئلة الدراسة	1.4
75	السؤال الأول : ما واقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم	1.1.4
81	السؤال الثاني: هل تختلف تقديرات أفراد عينة الدراسة لواقع مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المؤسسات الأهلية في محافظتي الخليل وبيت لحم باختلاف متغيرات خصائص عينة الدراسة:الجنس،الحالة الاجتماعية،الفئة العمرية،المؤهل العلمي،سنوات الخبرة،مجال الوظيفة ،موقع المؤسسة .	2.4
81	الفرضية الأولى	1.2.4
82	الفرضية الثانية	2.2.4
85	الفرضية الثالثة	3.2.4
88	الفرضية الرابعة	4.2.4
90	الفرضية الخامسة	5.2.4
93	الفرضية السادسة	6.2.4
96	الفرضية السابعة	7.2.4
98	ملخص نتائج فرضيات الدراسة	8.2.4

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات

101	النتائج	1.5
-----	---------	-----

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>	<u>الرقم</u>
105		2.5 التوصيات.
105		3.5 اتجاهات بحثية مستقبلية
107		المصادر والمراجع
127		فهرس الجداول
131		فهرس الملاحق
132		فهرس المحتويات